



مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

مجلات القلم العلمية الدولية المحكمة



قراءات تحليلية

ج (1)

بمناسبة صدور العدد (100)

من مجلات القلم العلمية

مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان - مجلات القلم العلمية - قراءات تحليلية - ج (1) بمناسبة صدور العدد (100) من مجلات القلم العلمية



دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution



مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان مجلات القلم العلمية الدولية المحكمة



قراءات تجليلية

ج (1)

بمناسبة صدور العدد (100)
من مجلات القلم العلمية

الفصل الأول

مجلة القلم وواقع البحث العلمي في العالم العربي

أ.د. عبدالرحيم محمد خير

مجلة القلزم وواقع البحث العلمي في العالم العربي

أستاذ بكلية العلوم الإنسانية
جامعة بحري

أ.د. عبدالرحيم محمد خبير

يحتفل مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر بصدر العدد أ ل (100) من مجلة القلزم العلمية المحكمة . وهي دورية دولية متميزة تشتمل على إصدارات في مختلف أفرع المعرفة (السياسية ، والقانونية ، التاريخية الحضارية ، الإقتصادية والإجتماعية ، السياحية والآثارية ، الأمنية والاستراتيجية ، الدراسات الإسلامية والعربية ، الدراسات الإعلامية ، الدراسات التوثيقية ، الدراسات التربوية والنفسية واللغوية ، فضلاً عن مجلة «آداب» العلمية).

ويستبان من الإطار المفاهيمي للمجلة أنها برؤية شراكة إقليمية مستقبلية مستدامة وذات رسالة غايتها التعريف بإمكانيات دول حوض البحر الأحمر في كافة المجالات .

وتأتي دورية القلزم الصادر عددها الأول في شهر أبريل 2020م إضافة نوعية لمواعين النشر العلمي (التقليدي والإلكتروني الحديث) العربي في عالم يتسارع فيه البحث العلمي بصورة كبيرة للغاية لا يستطيع أكثر الناس إيغالاً في الخيال التنبؤ بمآلاته في المستقبل المنظور . ولعل من المقولات التي نسمعها على الدوام في عالمنا العربي - الإسلامي ضرورة تنمية القدرات الذاتية وسد الفجوات الحضارية وإمتصاص الصدمات المستقبلية من أجل تجسير الفجوة العلمية بيننا وبين العالم الغربي (أوروبا وأمريكا الشمالية) والنمو الآسيوي ، وتشير بعض الإحصائيات الحديثة أن ما يصرف على البحث العلمي في العالم العربي لا تزيد نسبته عن (1%) من إجمالي الدخل القومي في أحسن الحالات . وإذا قارنا ذلك بما تصرفه إسرائيل (3%) ، نلاحظ مفارقة غير مبررة بالتأمل في الوضع العلمي بين العالم العربي وإسرائيل . فعدد الدوريات العلمية والكتب التي تصدر سنوياً في الأخيرة تبلغ (4000) إصداراً في حين أن الدول العربية مجتمعة تنتج (400) دورية ومؤلفاً رغم الإمكانات المهولة للعرب وبخاصة دول الخليج النفطية

عراق 2008 : 162 وخبير 2011 : 8). ولا ريب ان هذه الأرقام قد إزدادت كثيراً خلال العقد الماضي.

وتجدر الإشارة إلى أن جمهورية مصر العربية أكثر دول العرب سكاناً تترجم (100) كتاباً في العام مقابل (25) ألف كتاب تترجمها اليونان و(18) ألف كتاب تترجمها تركيا . وبلغ عدد مراكز الدراسات الإستراتيجية (15) معهداً في اسرائيل لوحدها مقارنة بـ (12) معهداً في كل الدول العربية ، وتورد بعض الإحصائيات (2011م) أن نسبة القراءة في العالم العربي تتراوح ما بين 4%-5% فقط . ويصدر العرب كتاباً واحداً لكل (12) ألف إنسان بينما هناك كتاب لكل (500) بريطاني ولكل (900) ألماني. ورغم أن عدد الفضايات العربية تجاوز الـ (500) فضائية وهو رقم مرشح للزيادة فماهو مخصص للعلوم والثقافة من هذه الفضايات لا يتعدي 5% من إجمالي هذا العدد (خبير 2011: 7-8).

وعلى الرغم من أن البيانات الخاصة بأنواع أنشطة البحث العلمي والتطوير المنفذة في دول العالم العربي غير متوفرة بشكل دوري ، فإن المتاح منها يشير الى أن الإستثمار في أنشطة البحوث العلمية لايزال منخفضاً ، وتعتبر تونس صاحبة أعلى نسبة أبحاث في العالم العربي .ولكن بعد التحقق من بياناتها الوطنية أتضح أن نسبة إنفاقها هي (0.71%) في عام 2009م وبنسبة (0.68%) عام 2012م . ووصلت نسبة الإنفاق المحلي للبحث العلمي في العراق (0.03%) عام 2011م . وفي مصر وصلت النسبة الى (0.68%) عام 2013م . وفي مؤشر الإنفاق تحاول أغلب الدول العربية اللحاق بأقرانها أعضاء منظمة التعاون الإسلامي بما في ذلك ماليزيا (1.07%) في العام 2011م وتركيا (0.86%) لذات العام (أنظر تقرير منظمة اليونسكو للعام 2015م بعنوان :تطور البحث العلمي والعلم في العالم العربي) .

ونلاحظ أن الأبحاث العلمية في العالم العربي قد وجهت بشكل كبير نحوالعلوم التطبيقية بعامة والصحية بوجه خاص كما هو الحال في الكويت والعراق وقطر . وفي الأخيرة تم صرف (26.6%) من إجمالي الإنفاق المحلي على البحوث الأساسية للتنمية والعلوم التطبيقية في العام 2011م . (أنظر تقرير منظمة اليونسكو للعام 2015م عن :تطور البحث العلمي والعلم في العالم العربي ، ص 424) .

وتشير إحدى الإحصائيات (2014م) أن كلا من المملكة العربية السعودية وقطر حققتا أعلى نسبة للمنشورات العلمية لكل مليون مواطن.فإلى جانب مصر، فإن

مخرجات كل منهما أسرع مما حققته أي دولة أخرى في العالم العربي خلال السنوات الأخيرة (المراجع نفسه، ص426).

ومما تم إيراده بعاليه ، يتضح لنا أهمية توفر مواعين النشر العلمي ليس فقط التقليدية (الورقة) إنما الإلكترونية أيضاً. لذا فإن بروز مجلة الفلزم في الساحة العلمية العربية تجد من الباحثين كل التقدير والترحاب لدفع دولاب البحث العلمي قدماً إلى الأمام.

المصادر والمراجع

- خير ، عبد الرحيم محمد 2011 ، «البحث العلمي والتنمية في العالم العربي: رؤية مستقبلية» ، مجلة الدراسات الإنسانية ، جامعة دنقلا ، كلية الآداب والدراسات الإنسانية ، العدد السادس ، يونيو 2011م :6-12 .
- عراق ، ناصر 2008 ، حول « التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية» . مجلة دبي الثقافية ، العدد (43) السنة الخامسة ، ديسمبر 2008م : 162 .
- تقرير منظمة اليونسكو بعنوان: تطور البحث العلمي والعلم في العالم العربي للعام 2015م.
- رابط مجلة القلزم الأسفيري <https://rsbcrs.net/journals>

**الشراكة في النشر العلمي بين مركز بحوث ودراسات
دول حوض البحر الأحمر والجامعات السودانية
(مجلة القلزم للدراسات الإسلامية أنموذجاً)**

أ.د. حاج محمد تاج السر حاج محمد البولادي

الشراكة في النشر العلمي بين مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والجامعات السودانية (مجلة القلزم للدراسات الإسلامية أنموذجاً)

قسم لدراسات الإسلامية

كلية الدراسات الإسلامية

جامعة كسلا

أ.د. حاج محمد تاج السر حاج محمد البولادي

المقدمة:

تعتبر مجلة القلزم للدراسات الإسلامية إحدى إشراقات مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، ويعد المركز أول مركز إقليمي في السودان يهتم بدراسة البحر الأحمر والدول المطلة عليه، وللمركز رؤية علمية واضحة في الشراكة العلمية المستقبلية المستدامة، ويسعى المركز لربط الباحثين علمياً مع بعضهم البعض، وللمركز عدد من الشراكات العلمية داخل وخارج السودان، مع عدد من الفروع في الولايات المختلفة. ويسعى المركز لتحقيق عدد من الأهداف من خلال اجراء البحوث والدراسات في القضايا التي تهم تلك الدول اضافة للقيام بعدد من الانشطة مثل المؤتمرات والمنتديات والورش علاوة على عدد من المجلات العلمية المحكمة، التي بلغت في تعدادها أكثر من عشرة مجلات علمية محكمة ذات ترقيم دولي، مع حصولها على معامل التأثير العربي. ويتم إصدار المجلات بالشراكة العلمية بين المركز والجهات العلمية والبحثية، وكان نصيب جامعة كسلا مشاركة المركز في إصدار مجلة القلزم للدراسات الإسلامية، التي صدر عددها الأول في شهر (شعبان من العام 1442هـ-مارس 2021م).⁽¹⁾

الشراكات العلمية وأهميتها:

تعتبر الشراكة العلمية بين مختلف الجهات العلمية هي المنهج الأوفق في المجال البحثي، ومنذ انطلاقة مركز بحوث ودراسات دول حوض البحرالأحمر سعى بجد في خلق شراكات مع عدة جهات، وذلك في إقامة الورش والدورات والمنتديات

و المؤتمرات ، فضلا عن اصدار المجلات العلمية المحكمة، وتعتبر الشركات من أهم أهداف المركز ،وقد برزت الشراكة بين المركز وجامعة كسلا بعد توقيع اتفاقية تحدد الأطر القانونية التي تتاح لكل واحد من الجانبين،وقد كان ثمارهذه الشراكة إصدار مجلة القلزم للدراسات الإسلامية،والأمل في المستقبل منعقد على استمرارها ، وتكملة ما ورد في الإتفاقية الموقعة بين الجانبين.

التعريف بجامعة كسلا:

جامعة كسلا هيئة علمية وتعليمية وتعتبر من إحدى الجامعات السودانية التي أنشئت لكي تقدم الخدمات لإنسان شرق السودان في كل المجالات العلمية والبحثية مع خدمة المجتمع المحلي،وقد أنشئت الجامعة بموجب القرار الجمهوري رقم (67) الذي بموجبه تم تقسيم جامعة الشرق إلى ثلاثة جامعات هي جامعة كسلا و جامعة القصارف و جامعة البحر الأحمر .⁽²⁾

نشأت الجامعة في مدينة كسلا بديلاً عن جامعة الشرق التي تم إنشاؤها في العام الدراسي 90/1991 م بموجب قرارات ثورة التعليم العالي التي يضعها المجلس القومي للتعليم العالي.

أغراض الجامعة:

تضطلع الجامعة وفقاً لما ورد في قانون تأسيسها بالعمل على نهضة البلاد فكرياً وعملياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وعلى وجه التحديد : تأكيد هوية الأمة وتأصيلها. إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بحاجات المجتمع المختلفة.⁽³⁾ الاهتمام بالعلوم الطبية والصحية والزراعة والموارد الطبيعية في إطار الاهتمام بتنمية السودان عامة. ابتكار التقنية وتوظيفها لخدمة المجتمع السوداني بالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالبلاد. الاهتمام بالبيئة السودانية عامة وبيئة ولاية كسلا بصورة خاصة. الاهتمام بقضايا التنمية البشرية والفكر والقيم الدينية. إعداد وتدريب الطلاب ومنحهم الإجازات العلمية.

مجلة القلزم تكوينها ونشأتها:

نشأت مجلة القلزم للدراسات الإسلامية لسد فجوة كبيرة للنشر في مجالات العلوم الإسلامية كافة، وحتى تحقق هدفها تم تكوين هيئة استشارية وهيئة علمية تعمل على استمرارية اصدار المجلة ، وتحقق الجودة والابداع في البحوث التي تنشر من خلالها،وتتكون الهيئة العلمية

والإستشارية للمجلة من (18) عالم من المتخصصين في مجالات العلوم والدراسات الإسلامية المختلفة، من حملة اللقب العلمي الرفيع ، مهم يحمل مرتبة الاستاذية منهم عدد (5) في كافة التخصصات، والبقية مابين استاذ مشارك واستاذ مساعد. وهم من مختلف البلاد، منهم (15) استاذ من داخل السودان، وثلاثة من جامعات خارج السودان، إثنين منهم من دولة العراق، وواحدة من المملكة العربية السعودية ، مما يؤكد التنوع ويحقق هدف البحث العلمي ويحقق الشراكة المطلوبة بين الباحثين، وهنالك عدد أربعة اساتذة من جامعة كسلا ، في كسب غير مسبوق، بل ويشرف على المجلة ادارياً مدير جامعة كسلا ، وهذا ما يوضح استفادة الجامعة من هذه الشراكة، هذا غير ما يتم أو تم من النشر العلمي لأساتذة الجامعة في كل مجلات القلم، بالإضافة إلى التحكيم العلمي الذي يشارك فيه عدد من الأساتذة من الجامعة ، ذلك لتتويجا للشراكة ونجاحها مما فتح الباب للباحثين من الجامعة للتعرف مع عدد من الزملاء من خلال المجلة ومن خلال موقع المركز الذي يقع في الريادة لعدد الداخلين إليه.⁽⁴⁾

الجامعات التي نشر باحثوها في المجلة:

ولتوقف على أهمية المجلة، وتؤكد من أهمية هذه الشراكة العلمية، ولبيان أثر المجلة في النشر العلمي لابد أن ننظر للجامعات التي نشر الباحثون منها أوراقهم في مجلة القلم للدراسات الإسلامية وهي ستة عشر جامعة السودان وخارجه ، بالإضافة لعدد من الباحثين من وزارة التربية السودانية والعراقية، والمحامين السودانيين ، فضلاً عن طلاب الدراسات العليا بعدد من الجامعات، ولعل أبرز الجامعات التي ظهرت من خلال الستة أعداد التي نشرت وهي :

1. جامعة الجزيرة -السودان
2. جامعة كسلا-السودان
3. جامعة النيل الأزرق -السودان
4. كلية الإمام الهادي-السودان
5. جامعة دنقلا -السودان
6. جامعة الزعيم الأزهرى-السودان
7. جامعة أم درمان الإسلامية -السودان
8. الجامعة القاسمية -دولة الإمارات العربية المتحدة
9. جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية -السودان

10. جامعة القصيم- المملكة العربية السعودية
11. جامعة القرآن الكريم وتأسيس العلوم-السودان
12. جامعة الملك خالد-المملكة العربية السعودية
13. جامعة الإمام المهدي-السودان
14. جامعة حفر الباطن-المملكة العربية السعودية
15. جامعة الضعيفين-السودان
16. جامعة افريقيا العالمية-السودان
17. باحثين من دولة العراق والسودان واليمن⁽⁵⁾.
موضوعات المجلة في الستة أعداد:

وقد شملت مجلة القلزم للدراسات الإسلامية في أعدادها الستة التي نشرت بالموقع الإلكتروني للمركز وموقع جامعة كسلا، على عدة موضوعات في كافة مجالات وتخصصات الدراسات الإسلامية، كان عددها ستة واربعون ورقة علمية، من كافة الكليات داخل وخارج السودان، وقد اجتهد الباحث في تصنيفها حسب التخصصات، واختصرها الباحث تحت سبعة عناوين كبيرة على النحو التالي:-⁽⁶⁾

الرقم	إسم التخصص المكتوب فيه	عدد الاوراق في المجلة	ملاحظات
١	التفسير وعلوم القرآن	٤اوراق	
٢	السنة وعلوم الحديث	٤ اوراق	
٣	العقيدة والمذاهب والاديان	٤اوراق	
٤	السيرة والتاريخ الاسلامي	٣اوراق	
٥	الفقه واصوله	١٣ ورقة	
٦	الدعوة والثقافة الاسلامية	٤ اوراق	
٧	الشريعة والقانون	١٤ ورقة	

ومن الجدول أعلاه يتضح أن المجلة غطت عدد كبير من مجالات البحث، الإ مجال القراءات القرآنية، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة في التقييم والتقييم، وذلك لأن هذا التخصص من التخصصات النادرة وينحصر في كليات محددة بالجامعات الإسلامية، فينبغي الوصول إليهم والتواصل معهم لتعم الفائدة للباحثين وللمجلة.

العناوين التي نشرت بالمجلة :

ومن خلال هذا البحث ندلف للباحثين الذين نشرت أبحاثهم في المجلة، وهي الآن في موقع المركز، وموقع جامعة كسلا، ودار المنظومة وغيرها من الجهات التي لها شراكات مع المركز، ويتتبع الباحث كل الأعداد الستة التي نشرت، ثم يوضح اسم الباحث والجهة التي ينتمي إليها، مع عنوان الموضوع الذي تم نشره.⁽⁷⁾

أولاً: العدد الأول شعبان 1442 هـ-مارس 2021 م

وقد احتوى على سبعة اوراق تفصيلها كالآتي:-

الرقم	إسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	د.عثمان سيد علي محمد- استا مشارك-قسم السنة وعلوم الحديث-كلية الدراسات الاسلامية	سنة الجمعة القبلية الأحاديث والآثار الواردة فيها وأقوال العلماء	السنة وعلوم الحديث
2	أبسمات محمد عمر عبد القادر-قسم الدراسات الاسلامية - كلية التربية -جامعة النيل الازرق	الشبهات وخطورتها على العقيدة الإسلامية	العقيدة والايان
3	د. احمد النعمة احمد-كلية الامام الهادي-استاذ مساعد - كلية الشريعة	الإسامية والثقافة الدعوة تحديات الصحراء جنوب إفريقية في	الدعوة
4	د.عبد ربه محمد احمد - كلية الدراسات الاسلامية - جامعة كسلا د.حسن محمد اسحق - كلية الدراسات الاسلامية- جامعة كسلا	بالقرآن الاستقامة إلى الدعوة المؤمنين حياة في وأثره الكريم	التفسير وعلوم القران
5	د.نوال بشرى محمد ادريس-كلية الشريعة القنون -جامعة دنقلا	الزمان بتغير الفتوي تغير أثر	الفقه واصوله

الرقم	إسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
6	الله حسب فايت خالد.د. الله-كلية القانون-كلية عبد الامام الهادي	مجهول النسب رؤية فقهية	الفقه واصوله
7	د. فريدة عوض سعيد احمد- كلية الشريعة والقانون -جامعة دنقلا	في الجنين جنس تحديد حكم الإسلامية الشريعة	الشريعة

ويلاحظ من خلال جدول العدد الأول أن جامعة كسلا حظيت بنشر عدد بحثين اثنين لعدد ثلاثة أساتذة من اصل سبعة أوراق، وهذا يؤكد أهمية المجلة للباحثين بالجامعة ومشاركتهم في العدد الأول لها.

ثانياً:العدد الثاني -صفر 1443 هـ-سبتمبر 2021 م:

وقد احتوى على تسعة اوراق تفصيلها كالاتي

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	أ.خالد عبد الصمد عبد الله- باحث أ.د. محمد الحسن صالح	التدابير الوقائية للاكتساب الإلكتروني المحرم بين الشرعية والقانون	الشريعة
2	د.حسّان صديق الفاضل- استاذ مشارك- قسم الدراسات الاسلامية -جامعة الازهري	تجديد فقه السيرة- الهجرة والفتح نموذجاً.	السيرة والتاريخ
3	-د/ محمد عيسى الطاهر عيسى=قانون خاص-كلية الشريعة والقانون-جامعة دنقلا	الأحكام القانونية لجريمة السب والإهانة في القانون (دراسة مقارنة)	الشريعة

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
4	د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم- اصول الفقه - جامعة دنقلا	معايير وضوابط الاجتهاد في النوازل المستجدة عند الأصوليين	الفقه واصوله
5	د. نجاة عبد الرحيم إبراهيم محمد- استاذ مشارك- قسم الدراسات الاسلامية - جامعة الازهري	حجية الشورى.	الشرعية
6	د. خالد فايت حسب الله عبد الله- كلية القانون - كلية الامام الهادي	أثر الإقرار على تصرفات مريض مرض الموت في الفقه الإسلامي	الفقه واصوله
7	أ. عثمان عبد العظيم النور- باحث	أسباب التصفية الاختيارية للشركات في الفقه والقانون (دراسة مقارنة)	الفقه واصوله
8	د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم- اصول الفقه - استاذ مشارك - جامعة دنقلا	أدلة سببية الوصف وأدلة ثبوتها عند الأصوليين	الفقه واصوله
9	د. المسلمي عبد الوهاب محمد الشيخ- قسم الشريعة والقانون - كلية الامام الهادي	عقد العمل وأثره فقهاً وقانوناً (دراسة مقارنة).	الشرعية

وقد خلا العدد الثاني من أي ورقة للباحثين بالجامعة .

ثالثاً: العدد الثالث - صفر 1443 هـ - سبتمبر 2021 م:

وقد احتوى على ثمانية اوراق تفصيلها كالآتي:-

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	دمحمد يوسف المهدي علي (المغربي)- استاذ مشارك -كلية اصول الدين -جامعة ام درمان الاسلامية	الإرسال في الروايات الحديثية، المفهوم، الحجّة، الأثر، دراسة موضوعية تحليلية.	السنة وعلوم الحديث
2	د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم-اصول الفقه -استاذ مشارك -جامعة دنقلا	مباحث القياس وعلاقتها بمقاصد الشريعة عند الأصوليين .	الفقه واصوله
3	د.احمد محمد الزبير-استاذ العقيدة بالجامعة القاسمية - الإمارات العربية المتحدة- المعار من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية	أداب الحوار العقدي في القرآن الكريم إبراهيم عليه السلام) أمودجاً	العقيدة
4	أ.د.خالد فايت حسب الله عبد الله-كلية الشريعة والقانون - كلية الامام المهدي	دور ولاية المظالم في تحقيق العدالة من ظلم الحكام وأصحاب النفوذ والجاه في الفقه الاسلامي) 65 - 104	الفقه واصوله
5	د.مراد كرامة سعيد باخرينة- باحث عقيدة واديان	رسائل أئمة الزيدية إلى الديار الحضرية من القرن 11 - 9هـ (دراسة عقائدية)	العقيدة
6	د.يوسف مصطفى محمد-كلية التربية-جامعة كسلا أمها عثمان جعفر -باحثة - وزارة التربية	زينة المرأة في الاسلام	الفقه واصوله

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
7	أ. طارق السر محمد خير-باحث د. المسلمي عبد الوهاب الكباشي-كلية الشريعة والقانون-كلية الامام الهادي	التحكيم ودوره في تسوية منازعات الحدود(طابا أموذجاً).	الشريعة
8	د. أشرف إبراهيم عبد الله- اصول الفقه -جامعة دنقلا د.الاميرمحمد طه دياب - باحث محامي -دنقلا	خصائص التشريع الإسلامي عند الأصوليين	الفقه واصوله

وفي هذا العدد الثالث ظهر اسم جامعة كسلا في بحث مشترك لأحد اساتذة
الجامعة مع باحثة من وزارة التربية.

رابعاً: العدد الرابع - ربيع الثاني 1443 هـ-ديسمبر 2021 م:

وقد احتوى على سبعة اوراق تفصيلها كالآتي:-

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	أ.عوضية حسن طيفور محمد باحثة	حجية البصمات في الاثبات	الشريعة
2	د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم-اصول الفقه -استاذ مشارك -جامعة دنقلا	المصلحة المرسله حجيتها والعمل بمقتضاها عند الأصوليين	الفقه واصوله
3	د. عطيات هود د. محي الدين محمد عبد العزیز د. أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم-اصول الفقه -كلية الشريعة-جامعة دنقلا	الطلاق حكمه ومشروعيته وأسبابه وآثاره =دراسة فقهية قانونية مقارنة	الشريعة

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
4	د. عطيات هود- استاذ القانون ا-كلية العلوم الادارية جامعة دنقلا د. محي الدين محمد عبد العزيز استاذ القانون المساعد -كلية الشريعة -جامعة دنقلا- د. أشرف إبراهيم -اصول الفقه -مشارك -جامعة دنقلا	استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية -نظرية الجزاءات والنزاعات المسلحة.	الشرعية
5	د.حسان صديق الفاضل- قسم الدراسات الاسلامية - كلية التربية-جامعة الزعيم الازهري	إزهاصات غزوة بدر الكبرى (دراسة تحليلية)	السيرة والتاريخ
6	د.خالد احمد البشير احمد- استاذ مشارك -الجامعة القاسمية-الشارقة الامارات	قواعد الإفتاء (نماذج وتطبيقات)	الفقه واصوله
7	د.مهند جواد كاظم-باحث العراق د. يوسف محمد الفضل- قسم الدعوة ونظم الإتصال - كلية علوم الإتصال -جامعة الجزيرة . د.عاطف بابكر جميل الامام- قسم الدعوة ونظم الإتصال - كلية علوم الاتصال -جامعة الجزيرة	الثواب والعقاب في الديانة النصرانية	الدعوة

خامساً:-العدد الخامس-(ربيع الثاني 1443 هـ-يناير 2022 م):

وقد احتوى على سبعة اوراق تفصيلها كآآي :

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	أ. عمر الفاروق يونس المصلاوي-باحث دولة العراق أ.د محمد الحسن صالح الأمين -كلية القانون-جامعة الجزيرة	الأثر السياسي في انتشار أو اضمحلال المذاهب الفقهية	الشرعية
2	د.أشرف إبراهيم عبد الله إبراهيم-اصول الفقه -استاذ مشارك -جامعة دنقلا	سد الذرائع وفتحها عند الأصوليين	الفقه واصوله
3	د.أماني فضل الله الطاهر- أستاذ مساعد-قسم الأنظمة- كلية العلوم والآداب-جامعة القصيم المملكة العربية السعودية.	نظريتا الظروف الطارئة والقوة القاهرة وأثرهما على عقود العمل تطبيقاً على نظام العمل السعودي (جائحة كورونا إنموذجاً)	الشرعية
4	د.حسن صديق الفاضل أستاذ مشارك - قسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الأزهرى	الاصطفاء في نسب المصطفى صلى الله عليه وسلم	السيرة والتاريخ

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
5	أ. عمر الفاروق يونس المصلاوي -باحث العراق -أ.د محمد الحسن صالح الأمين- كلية القانون-جامعة الجزيرة	الفتاوى السياسية وأثرها في المجتمعات الإسلامية	الشرعية
6	مهند جواد كاظم-باحث العراق د. د.يوسف محمد الفضل- قسم الدعوة ونظم الإتصال - كلية علوم الإتصال - جامعة الجزيرة . د.عاطف بابكر جميل الامام-قسم الدعوة ونظم الإتصال - كلية علوم الاتصال -جامعة الجزيرة	الثواب والعقاب في الديانة اليهودية	الدعوة
7	د.الرشيد داوود ادم سليمان- قسم العلاقات العامة والاعلان -كلية الدعوة والاعلام-جامعة القران الكريم وتاصيل العلوم	دور الحملات الاعلامية في نشر الوعي الصحي للحد من انتشار فيروس كورونا(إدارة الإعلام والعلاقات العامة بوزارة الصحة ولاية الخرطوم إتمودجا- يناير 2020 م- نوفمبر 2021م)	الدعوة

سادساً :- العدد السادس (مارس 2022م - رجب 1443هـ):
وقد احتوى على ثمانية اوراق تفصيلها كالتالي:-

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
1	زهراء صديق جيلاني	المتواتر وشروطه وأقسام الخبر وعدد طرقه(دراسة وصفية تحليلية)	السنة وعلوم الحديث
2	د.أشرف إبراهيم عبد الله- كلية الشريعة - جامعة دنقلا د.حليتي إسماعيل محمد أحمد أستاذ مساعد - قسم السنة وعلوم الحديث جامعة الملك خالد المملكة العربية السعودية	المتواتر علو الإسناد وأثره في قوة المتن	السنة وعلوم الحديث
3	د. رحمة الله حبوب محمد أحمد -أستاذ القانون الدولي المشارك- جامعة الامام المهدي	التكيف الشرعي لتولي المرأة الوظائف السياسية والعدلية (الوزارة - القضاء)	الشريعة
4	د. رحاب عبد الرحمن احمد فضيل- أستاذ العقيدة الإسلامية المساعد - قسم الدراسات الإنسانية - جامعة حفر الباطن المملكة العربية السعودية	التفسير عند نصر حامد أبو زيد من خلال كتابه مفهوم النص دراسة في علوم القرآن)	التفسير وعلوم القرآن
5	د. السيد سينين موسى مادبو- استاد مساعد -كلية الدراسات التنموية -جامعة الضعين	الديانات السماوية وأثرها في حياة الإنسان	العقيدة والاديان
6	د. سعيد صالح محمد- كلية القرآن الكريم -جامعة افريقيا العالمية	آية أصول المحرمات (دراسة تحليلية)	التفسير وعلوم القرآن

الرقم	اسم الباحث	عنوان الورقة المنشورة	التخصص
7	د. صالح عبد القادر علي - كلية القران الكريم - جامعة افريقيا العالمية	رعاية الحقوق وأثرها في حفظ حسن الجوار	الشرعية
8	ا.م.د مثنى يوسف حمادة - الكلية التربوية المفتوحة - وزارة التربية - جمهورية العراق	الفروق النحوية في الحروف عند الرماني 384 هـ	التفسير وعلوم القران

من خلال جدول الأعداد يتضح تنوع الموضوعات وتنوع الجامعات والكليات داخل السودان وخارجه .

وهنا تبرز أهمية المجلة، وتتضح قوة الشراكة وأثرها الواضح في نشر الأوراق والبحوث والدراسات المختلفة، الا في جانب القراءات القرآنية ، وهو مجال ثر يجب الإلتفات إليه ، مع السعي لنشر البحوث العلمية التي لها علاقة بالحياة اليومية ، مع قضايا السلوك والأخلاق من خلال الأوراق المشتركة، والتركيز على البحوث التي تشكل اضافة في مستقبل بلادنا بان الله.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذه الدراسة التي تناولت الشراكة العلمية وأهميتها، بالتركيز على الشراكة المثمرة بين مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وجامعة كسلا، من خلال مجلة القلبم للدراسات الإسلامية، التي برزت للوجود واستمرت في الصدور بانتظام حتى وصلت العدد رقم سته في شهر مارس ، ونشرت عدد سته واربعين بحثاً ودراسة في كافة مجالات المعرفة الإسلامية ، وبعد الوقوف على محتوى المجلة والبحوث التي نشرت فيها والجامعات التي شاركت في الكتابة فيها ، نستطيع أن نؤكد نجاح هذه الشراكة العلمية وأنها أتت أكلها نشرًا وبحثًا وتعارف بين الباحثين.

الهوامش:

- (1) أنظر مجلة القلزم للدراسات الإسلامية - العدد الأول
- (2) قانون جامعة كسلا - 1995 ص 1
- (3) قانون جامعة كسلا 1995 ص 3 - <https://ar.wikipedia.org/wiki> وكيبيديا
- (4) مجلة القلزم ، العدد الأول شعبان 1442 هـ - مارس 2021 م ص 1
- (5) من عمل الباحث
- (6) أنظر موقع المجلات بموقع مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر بالشبكة العنكبوتية rsbcrcs.net
- (7) أنظر موقع المجلات بموقع مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر بالشبكة العنكبوتية rsbcrcs.net

مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية أفق جديد للنشر العلمي الجغرافي

أ.د. سهير محمد علي حسن الرديسي

مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية أفق جديد للنشر العلمي الجغرافي

قسم الجغرافيا - كلية التربية
جامعة الخرطوم

أ.د. سوير محمد على حسن الرديسي

مقدمة:

اقتصرت النشر العلمي الجغرافي في السودان لسنوات طويلة على القليل جداً من المجلات الدورية التي تصدرها بعض الجامعات الحكومية. فقد صدرت أول مجلة جغرافية متخصصة من قسم الجغرافيا بكلية الآداب جامعة الخرطوم باسم مجلة النيل والتي صدر منها عدد واحد فقط وانقطع إصدارها كلياً. ثم أصدرت الجمعية الجغرافية السودانية الوطنية أيضاً مجلة باسم «المجلة الجغرافية» حيث صدر منها حوالي ثلاثة أعداد فقط ثم انقطع صدورها نتيجة للأحداث السياسية التي مرت بها البلاد منذ ديسمبر 2018م. ثم أصدرت كلية الجغرافيا وعلوم البيئة بجامعة الخرطوم مجلة باسم «مجلة السودان الجغرافية» والتي تصدر بانتظام حتى اليوم وظلت المجلة الوحيدة المتخصصة حتى صدور مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية في أكتوبر من عام 2020م. وأشار هنا إلى أن النشر الجغرافي الداخلي كان يتم عبر المجلات العلمية غير المتخصصة في الجغرافيا والتي تحمل في الغالب مسمى مجلة.... للدراسات الإنسانية أو مجلة.... للدراسات الإنسانية والتربوية أو أي اسم آخر.

مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية: نافذة لأفق جديد:

لقد نتج عن قلة مواعين النشر المتخصصة للبحث الجغرافي في السودان أن يتجه الجغرافيون للنشر في المجلات غير المتخصصة في الداخل أو النشر في المجلات العلمية في الجامعات العربية أو النشر باللغة الإنجليزية في أوروبا وأمريكا. وفي الحقيقة توجد صعوبة في النشر في تلك الجهات خارج السودان لعدة أسباب قد يكون أهمها ارتفاع تكلفة النشر وضرورة إجادة اللغة الإنجليزية وصعوبة التواصل خاصة قبل تطور تقنية الاتصالات بجانب ضرورة مستجدات البحث العلمي والتوجهات البحثية للمجلات.

وفي الإشارة الأخيرة هذه قد يترتب عليها عدم قبول البحوث للنشر مما يجبر بعض الباحثين للعودة للبحث عن النشر داخل السودان. أما بالنسبة لارتفاع تكلفة النشر فقد نتج عنها إحصاء الكثيرين من الجغرافيين عن النشر الخارجي لضعف المرتبات وشح أو انعدام الدعم من الجامعات التي يعملون فيها. في ظل هذه المعطيات بدأ مركز دراسات وبحوث دول حوض البحر الأحمر في إصدار مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية في أكتوبر عام 2020م.

أهداف مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية :

يشير مسمى المجلة إلى أهدافها وطبيعة اهتماماتها البحثية. فقد اهتمت أهداف مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية بالبحوث والدراسات التي تخص حوض البحر الأحمر والدول المطلة عليه والمواضيع ذات الصلة. ويأتي سؤال هنا لما الاهتمام بحوض البحر الأحمر؟ قد تكمن الإجابة على هذا السؤال في البحث في عدّة اتجاهات لمعرفة أهمية هذا الحوض الإقليمية والعالمية. من المعروف جغرافياً أن حوض البحر الأحمر يفصل قارة أفريقيا عن شبه الجزيرة العربية أولاً، ويفتح على المحيط الهندي عبر خليج عدن ثانياً. فمن تلك التخوم الجغرافية يبدأ حوض البحر الأحمر من عند باب المندب ويتجه في اتجاه شمالي - غربي حتى ينقسم إلى خليج العقبة الذي يصل حده الأقصى إلى دائرة العرض 29° شمالاً وخليج السويس الذي يصل إلى دائرة العرض 30° شمالاً (Buist, 1854). ويفسر هذا أهمية موقعه الجغرافي الذي قد يكون أحد جوانب الإجابة على السؤال المطروح. ولكن هذا لا يكفي إذ أن حوض البحر الأحمر يعتبر حوضاً مهماً للدول المشاطئة بحكم مساحته الكبيرة التي تبلغ نحو 440 الف كيلومتر² مما يتيح فرصاً للاستغلال الاقتصادي على مستوى سبل كسب العيش للمواطنين المحليين وعلى مستوى الدول. فالبحر الأحمر يحتوي على عالم أحيائي غني (DIBattista et al, 2016) بأنواع الكائنات الحية المختلفة منها الأسماك والكائنات الحية الدقيقة والطيور البحرية والشعب المرجانية والمانجروف، وكائنات خط الساحل الضحل. فقائمة الأسماك المحدثة للبحر الأحمر تظهر 1078 نوعاً ينتمون إلى 154 عائلة و25 رتبة (Golani et al., 2010)، ويتوطن مياهه العميقة نحو 1284 نوعاً أهمها عائلة الأسماك الفراشية التي تضم 14 نوعاً (السيد، 2006). وبذلك يعتبر حوض البحر الأحمر مصدراً اقتصادياً مهماً للدول المشاطئة له كمصدر رئيس للثروة السمكية والصيد البحري، وهو الموطن الثاني لأطول نظام من الشعب المرجانية في العالم والتي تعتبر مورداً حيويًا للمملكة العربية السعودية بجانب أنه يوفر 90% من مياه الشرب المحلاة

لها ويجعل من السياحة والملاحة وصيد الأسماك والزراعة البحرية مصدراً اقتصادياً يسهم بحوالي 10-20 % من صافي الدخل القومي لها (Hoteit et al., 2020). كما يوفر البحر الأحمر مصدراً مهماً في البحث عن تأمين المياه العذبة لدول مثل الأردن وفلسطين وإسرائيل بانشاء مشروع قناة البحر الأحمر - البحر الميت (El-Anis, 2013). كما يوفر البحر الأحمر فرصاً لتوسيع قطاع السياحة المعتمد على الطبيعة حيث توجد الشعب المرجانية والحياة البحرية الغنية على ساحله مما يوفر فرصاً للغوص للسياح (Shaalan, 2005). بجانب ذلك توجد مواقع ذات فاعلية لحصاد طاقة الرياح فيه (Langodan et al., 2016). وعلى المستوى العالمي حظي حوض البحر الأحمر في السنوات الأخيرة بالاهتمام العالمي المتزايد. فثروات البحر الأحمر الساحلية والبحرية تستحوذ على أهمية عالمية، خاصة وأنها موجودة في حالة صحية جيدة (Gladstone, 1999)، كما تتميز بيئته بالتنوع البيولوجي العالي والحصري endemism. ويذكر قاع البحر الأحمر بالثروات التي تم تعريتها من معادن - الأرض والرمل والحصى مع تلك المعادن التي تم تركيزها بواسطة عمليات الصفائح التكتونية مما يوفر فرصاً للتعددين البحري (Rona, 2003). كما شهد البحر الأحمر تغيرات واسعة على البعدين الاقتصادي والأمني خصوصاً بعد تزايد عدد القواعد العسكرية ذات التوجهات المختلفة وازدياد التنافس الدولي والإقليمي (الهام، 2020). لقد كشفت الصين عن مبادرة الطريق والحزام الاقتصادي والطريق البحري للقرن الواحد والعشرين في عام 2013م لتحسين العلاقات وإثارة النمو والتنمية على امتداد تخومها الجغرافية (Swaine, 2015). ويعتبر حوض البحر الأحمر جزءاً من تلك المبادرة والتي تركز أيضاً على إنشاء ممرات النقل وتجمعات المدن والموانئ الجافة والبنى التحتية والتنطيق والتنمية المكانية مما سيؤثر في إحداث تغيرات بنوية في نظم النقل والمواصلات وشبكات الموانئ واللوجستية العالمية (Lee, 2018)، والتي ستكون موانئ البحر الأحمر جزءاً منها.

قد يكون ما ورد في السياق أعلاه جزءاً يسيراً من الإجابة على السؤال: ما الهدف الرئيس لمجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية من التركيز على حوض البحر الأحمر؟ ويمكن أن تكتمل بعض جوانب الإجابة على السؤال المطروح عند فحص محتوى الموضوعات التي تم نشرها في الأعداد الصادرة.

محتوى مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية:

يشتمل محتوى الموضوعات المنشورة على عدّة محاور للبحث العلمي الجغرافي والبيئي.

الجوانب الطبيعية لحوض البحر الأحمر:

في تسلسل الأعداد الصادرة اتضح جلياً وجود عدّة مواضيع بحثية تعالج بعض الجوانب الطبيعية لحوض البحر الأحمر. من ضمن تلك المواضيع النظام البيئي لحوض البحر الأحمر الخصائص والمهددات الذي أوضح بجلاء ما تضمنه العنوان مما يفيد في وضع الآليات والخطط للمحافظة عليه من التدهور وما يترتب عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية للمستفيدين منه. أما موضوع الملامح التضاريسية لحوض البحر الأحمر فقد يكون من أول الموضوعات التي كتبت عن حوض البحر الأحمر. وقد أوضح ذلك المقال مدى تعقيدية التركيبة التضاريسية وتنوعها لهذا الحوض مما قد يفيد كثيراً في وضع الرؤى لكيفية تسخيرها كمصدر اقتصادي من حيث ثروتها المعدنية أو عوامل جذب سياحي. وفي هذا المنحى يتفرد حوض البحر الأحمر ببعض من الظواهر التضاريسية التي لا يوجد مثيل لها في حوض بحري آخر. وبصدق ذلك في رياضة الغوص في الشعب المرجانية والتخييم لرؤية الطيور المهاجرة وصيد الأسماك الملونة وغيره. ومن المؤكد أن هذه الأنشطة توفر فرص عمل للسكان وتسهم في الدخل القومي للدول المشاطئة له. وقد اكتمل هذا المقال بمقال آخر عن الخصائص الجغرافية لحوض البحر الأحمر والتي تشمل جميع جوانبه الجغرافية الطبيعية التي تعين في وضع استراتيجيات استغلاله والمحافظة عليه. كما ورد بحث عن الأمطار في المملكة العربية السعودية من حيث التصنيف المؤقت والاختلافات المكانية. وهو موضوع مهم في بيئة جغرافية تتسم بالجفاف وندرة الأمطار وسيادة المناخ الصحراوي. كما تطرق موضوع تغير الغطاء النباتي كمؤشر للتغير المناخي بالتطبيق على منطقة البطانة لأحد أهم القضايا المعاصرة وهي قضية التغير المناخي الذي يؤثر أكثر على المناطق الهشة بيئياً وهي تغطي مساحة مقدره في السودان الشمالي. وقد أسند ذلك البحث ببحث آخر عن مخاطر تدهور الغطاء النباتي باستخدام تقنية الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية بالتطبيق على منطقة العيلفون شرق النيل- الخرطوم في الفترة من 1972-2020م ومن المعروف أن معالجة مثل هذه القضايا التي تظهر التغيرات والتدهور الذي يطرأ على الغطاء النباتي الذي تعتمد عليه المجتمعات الرعوية في هذه المناطق يعتبر أمراً مهماً لارتباطه الكبير بقضايا التنمية الريفية والتنمية الاقتصادية للدولة. ويوجد جُلُّ الثروة الحيوانية للسودان في القطاع الرعوي

التقليدي الذي يسهم بقدر كبير في الناتج القومي الإجمالي ويوفر اللحوم لسكان المدن وغيرها من المنافع والعائدات. وبحكم الاستغلال الاقتصادي لثروات حوض البحر الأحمر فمن المؤكد ظهور مشاكل كثيرة ترتبط بذلك من بينها مشكلة التلوث البيئي الذي أصبح هماً تتشاطره جميع الأقطار وعقدت له الكثير من المؤتمرات بسبب تأثيره على جميع أنواع النظم البيئية وعلى مستقبل البشرية. وهنا في أحد إصدارات مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية هناك موضوعان أحدهما عن التلوث البيئي كأحد مهددات الحياة البحرية والتنوع الحيوي في البحر الأحمر، وموضع آخر عن تلوث مياه نهر النيل في السودان و مصر وعلاقته بالتنمية المستدامة. وهما موضوعان مهمان لأنهما يشملان منطقتان جغرافيتان مهمتان ومتجاورتان. وقد ينظر لكل واحد منهما باعتبارهما نظاماً بيئياً منفصلاً يتميزان بتنوع مكوناتهما واختلاف مناطقه الجغرافية ولكنهما مرتبطان إيكولوجياً بحكم القرب الجغرافي. وقد أوضح أحد البحوث المنشورة في هذه المجلة بيئة البحر الأحمر ومشكلاتها وهو قد يكون مكملاً لموضع النظام البيئي لحوض البحر الأحمر، الخصائص والمهددات. وبحكم تأثير الخصائص الطبيعية على الأنشطة الاقتصادية فقد نشرت مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية بحثاً عن الطواهر الطبيعية وأثرها على النشاط البحري في حوض البحر الأحمر خلال العصرين -الفاطمي والأيوبي. ورغم أنه موضوع ذو بعد تاريخي إلا أن قيمته العلمية تمكن في استمرارية تأثير تلك العوامل مما يسهم في كيفية الاستفادة منه في الأنشطة الحادثة. والخلاصة العامة من هذا المحور أن مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية قد أبرزت الكثير من الجوانب الطبيعية لحوض البحر الأحمر وهي متعددة ومتداخلة مما يوفر قاعدة جيدة للعمل المستقبلي في منحيي الاستغلال الاقتصادي والحفاظ عليه كموطن بيئي مهم.

المحور الثاني:

الموضوعات الاقتصادية:

يعتبر هذا المحور مكملاً لمحور الجوانب الطبيعية لحوض البحر الأحمر. ذلك أن الاستغلال الاقتصادي الأمثل للموارد الطبيعية يتطلب ضرورة فهم خصائصها لديموتها واستمرار سيل تدفقها. من الموضوعات المهمة التي نشرتها مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية نجد موضوع رصد موارد البحر الأحمر في الحاضر والمستقبل. ويعتبر استكشاف هذه الموارد أساس الاستغلال الاقتصادي وتخدم كمؤشرات للتكامل

بين الدول المشاطئة لحوض البحر الأحمر بسبب تنوعها وخصوصية توزيعها الجغرافي على امتداد الحوض. ويفتح هذا مجالاً لأوجه مختلفة من الأنشطة الاقتصادية ومثال ذلك النشاط السياحي الذي ورد فيه مقالاً بعنوان المقومات السياحية لساحل البحر الأحمر. ومن المعروف أن استغلال السواحل لأغراض السياحة هو سمة عالمية تشتهر بها الكثير من السواحل حيث تجذب السياح في مواسم مختلفة وتوفر فرص عمل للسكان المحليين وغيرهم. وقد أصبحت رافداً مالياً يقوم عليه اقتصاد بعض الدول. وفي منحى أكثر تحديداً في المقياس الجغرافي ورد مقال عن امكانيات السياحة بولاية البحر الأحمر في السودان والتي تشتهر بكثير من المناطق السياحية ذات السمعة العالمية في ظل حاجة السودان الملحة لتطوير وتنمية مصادر مداخله المالية. ويضيف موضوع تقييم جودة مسحوق مخلفات الجمبري المنتج بطرق تصنيع مختلفة بعداً اقتصادياً مهماً لكيفية الاستفادة من الكائنات البحرية للدرجة القصوى التي توفر مصدر دخل للعاملين في قطاع صيد الاسماك البحرية. ويعتبر ما ورد ذكره من بحوث نشرت في هذه المجلة بمثابة بحوث متداخلة تفيد في وضع الخطط الاقتصادية المستقبلية. وبالطبع لا تخلو أوجه التنمية والاستغلال الاقتصادي من مقعوقات والتي ورد فيها بحثاً بعنوان معوقات التنمية الاقتصادية لاستغلال موارد البحر الأحمر. وهو موضوع مهم في تجلية الوضع الآتي لزيادة نضاعة الوضع المستقبلي. وبحكم عدم اقتضار مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية على حوض البحر الأحمر فقط، رغم أولويته، فاننا نجد مواضيع أخرى منشورة ذات طابع اقتصادي ومنها موضوعات الأهمية الجيواستراتيجية للبحر الأحمر وعلاقتها بطريق الحرير الجديد، والسياحة الزرقاء في السودان الأهمية التنموية والجيوپوليتيكية، وأسس ومبادئ تخطيط النقل الحضري، والرؤية المستقبلية لتطوير صناعة السكر في السودان. وتخدم هذه الموضوعات التنمية الاقتصادية الاجتماعية في السودان والتي يمكن أن تفيد أيضاً دول حوض البحر الأحمر في عمليات التبادل الاقتصادي خاصة وأن السودان يتميز بثراء موارده الطبيعية التي تحتاجها الدول المختلفة.

المحور الثالث:

موانئ البحر الأحمر:

نشرت مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية ثلاثة مقالات في هذا الجانب شملت أهمية الموانئ السودانية والأفريقية من خلال مخطوط المرشد إلى البحر الأحمر، وميناء زيلع البحري فضاء جغرافي بين الداخل الإفريقي وحوض البحر الأحمر، ومؤشرات

تجدد الأهمية الجغرافية لميناء سواكن البحري في ضوء المصالح العالمي في حوض البحر الأحمر. لقد ازدادت أهمية موانئ البحر الأحمر في السنوات الأخيرة وأصبحت محط تنافس إقليمي وعالمي لأسباب مختلفة لا تخرج عن تحقيق الاستحواذ على ثرواته الطبيعية الهائلة وتحقيق الأمن والحماية بين الأقطاب الدولية المتصارعة خاصة بعد بروز الصين كقوة اقتصادية قادت تغيير ميزان القوة العالمي. إضافة لذلك تعتبر الموانئ البحرية عملاً تجارياً كبيراً، ليس فقط بسبب ما تتضمنه من مدخلات الأراضي المرتفعة القيمة والعمالة والتقنية، ولكن بسبب الدور الذي تلعبه في الإنتاج العالمي ونظم التوزيع (Hall 2007)، وفي بيئة السوق التنافسية المتزايدة في الوقت الحالي. وتوضح الأهمية المتزايدة لمركزية excentric الموانئ البحرية عند التمييز بين أنواعها المركزية ومناقشتها كمكان مركزي (Bird 1973). ومن الممكن اعتبار الموانئ نظاماً مفتوحاً تتأثر بالتغيرات والتطورات التي تحدث في عالم التجارة وفي اتجاهات سلاسل الإمداد واللوجستيات والنقل البحري والتطورات التقنية. ولذلك توليها الدول الكثير من الاهتمام وتعمل على تطويرها لمواكبة المستجدات العالمية.

المحور الرابع:

دراسات السكان:

وردت موضوعات متخصصة في سكان بعض دول حوض البحر الأحمر مثل التركيبة السكانية في شرق السودان، وديمغرافية فلسطين: بحث في ديناميكيات التمثلات في المركز والشتات. وبالتدقيق في هذين الموضوعين نجد أنهما يهتمان بكتلتين بشريتين لهما تاريخ طويل من التوطن الجغرافي حول حوض البحر الأحمر أو بالقرب منه. وفي ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية والتغيرات الاجتماعية التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا تواجه المجموعتين الكثير من العوامل الضاغطة مما يستحق الدراسة والبحث وهو ما أهتمت بنشره مجلة مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية. ولارتباطه بالأوضاع السياسية تم نشر مقال عن التنافس في البحر الأحمر وأثره على دول الحوض دراسة جغرافية سياسية لتكتمل الصورة وتتحدد ملامحها. ويؤكد هذا على اهتمام المجلة بنشر البحوث المتكاملة إن توفرت من قبل الباحثين. هناك مواضيع ذات صلة بأوضاع السكان في الجوار الجغرافي لحوض البحر الأحمر. من تلك المواضيع موضوع عن توقعات انتقال حزام توطن الملايريا بنوعه أقل خطورة إلى نوع آخر أكثر خطورة من حيث الإصابة نتيجة للتوسع الزراعي في صحراء السودان الشمالي. وقد الحق هذا البحث ببحث آخر عن التحليل العوامل الجغرافية المساعدة

على الإصابة بداء السكري لدى سكان منطقة عسير عام 2020 م - دراسة في الجغرافية الطبية. ورغم اقتصار الموضوعين السابقين على دراسة بعض المشاكل الصحية لسكان بعض دول الحوض إلا أن هناك موضوعاً أكثر تحديداً عن تجربة ولاية الخرطوم في معالجة المستوطنات غير المشروعة محلية شرق النيل دراسة حالة منطقة دار السلام الجديدة - حي البركة). ومن المؤكد أن هذه المواضيع تفيد في تجلية بعض المشاكل الصحية والحضرية في مسيرة التنمية الاقتصادية والحضرية مما يفيد في التخطيط ومعالجة القضايا الجارية.

تكامل الموضوعات لتحقيق الهدف:

يتضح من تتبع تفاصيل ما ورد في سياق المحاور الأربعة السابقة وجود سمة مشتركة بارزة بينها جميعاً. فهذه المحاور التي شملت الجوانب الطبيعية لحوض البحر الأحمر و الموضوعات الاقتصادية وموائء البحر الأحمر والدراسات السكانية تعالج شقي الجغرافيا الطبيعية والبشرية اللذين يعملان معاً لتحقيق أهداف علم الجغرافيا الرئيسة وهي البيئة والتنمية. وتأمل تلك المحاور وما شملته من موضوعات نجدها قد حققت هذا الهدف الرئيس إذ عملت على تفصيل الخصائص الطبيعية لحوض البحر الأحمر كنظام بيئي له سمات تضاريسية خاصة به وفي نفس الوقت لم تغفل ذكر المهددات الحادثة له. وقد اكتمل تحقيق أهداف علم الجغرافيا بذكر موضوعات في الجغرافيا الاقتصادية لحوض البحر الأحمر وموائئه وخصائص بعض مجموعاته السكانية.

عند تأمل تلك الموضوعات وتقصى مدى تحقيقها لأهداف مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية من خلال محتوى البحوث والمقالات المنشورة يمكن القول بأنها قد حققت قسطاً كبيراً من ذلك وبتوالي النشر يمكن الحكم أكثر بأنها قد أصبحت أفقاً جديداً للنشر العلمي الجغرافي المتخصص كما بدأنا به عند كتابة هذا المقال.

الخاتمة:

يعتبر النشر العلمي بمختلف أنواعه عملاً ذهنياً خالصاً يتسم ببذل الجهد في مختلف عملياته المتسلسلة. وهنا، فقد بذل الباحثون عسارة فكرهم وأفادوا كما بذلت هيئة تحرير مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية عسارة جهدها لتدقيقه واخراجه للقراء. ومن هنا يمكن أن نخلص إلى الآتي:

- تتنوع الموضوعات الجغرافية المنشورة وتغطي الجغرافيا الطبيعية والبشرية.

- تحقق المجلة كثيراً من أهداف علم الجغرافيا.
- تسهم المجلة في توفير قاعدة البيانات الجغرافية لذوي الاهتمام على مختلف الجهات الرسمية والعلمية.
- تتسم الموضوعات المنشورة بالمجلة بالجدة والمواكبة لمستجدات البحث الجغرافي العلمي في حوض البحر الأحمر.
- يمكن الاستفادة من الموضوعات المنشورة في تحديث مناهج بعض المقررات الدراسية في جامعات ومعاهد دول الحوض.
- يمكن أن تصبح مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية نموذجاً يحتذى به لخلق مجالات متخصصة أكثر في مجال البحوث الجغرافية والبيئية لحوض البحر الأحمر.
- وعليه، من الضرورة أن تولى الجهات الرسمية والعلمية اهتمامها بهذه المجلة بتوفير الدعم المالي والفني وآلا يقصّر الباحثين في تزويدها بما تجود به جهودهم من بحوث علمية متميزة.

المصادر والمراجع :

- (1) Bird JH.1973. Of central places, cities and seaports. Geography: 105118-.
- (2) Buist. 1854. On the physical geography of the Red Sea. The journal of the Royal Geographical Society of London, Vol. 24:227238-
- (3) DIBattista J, Roberts M B, Bouwmeester J, et al. 2016. A review of contemporary patterns of endemism for shallow water reef fauna in the Red Sea. Journal of biogeography 43(3):423439-.
- (4) El-Anis, I., Smith, R.2013. Freshwater security, conflict, and cooperation: the case of the Red Sea-Dead Sea conduit project. Journal of Developing Societies 29 (1):122-.
- (5) Gladstone, W., Tawfiq, N., et al. 1999. Sustainable use of renewable resources and conservation of the Red Sea and Gulf of Aden: issues and strategic actions. Oceans and coastal management 42 (8): 671697-.
- (6) Golani D, Bogorodsky S V.2010. The fishes of the Red Sea-reappraisal and updated checklist. Zootaxa 2463 (1):1135-.
- (7) Hall PV.2007. Seaports, urban sustainability, and paradigm shift. Journal of urban

- technology 14 (2): 87101-.
- (8) Hoteit, I., Abualnaja, Y., et al. 2020. Towards and end-to-end analysis and prediction system for weather, climate, and marine applications in the Red Sea. Bulletin of the American Meteorological Society 1 (aop): 116-.
- (9) Langodan, S., Viswanadhapalli, Y., et al. 2016. A high- resolution assessment of wind and wave energy potentials in the Red Sea. Applied energy 181: 244255-.
- (10) Lee, P.T.W., Hu, Z., et al. 2018. Research trends and agenda on the Belt and Road (B&R) initiative with a focus on maritime transport. Maritime policy and management 45 (3): 282300-.
- (11) Rona, P.A. 2003. Resources of the sea floor. Science 299 (5607): 673674-.
- (12) Shaalan, I.M.2005. Sustainable tourism development in the Red Sea of Egypt: threats and opportunities. Journal of cleaner production 13 (2): 83- 87.
- (13) Swaine, M.D.2015. Chinese views and commentary on the ‘one belt, one road” initiative. China leadership monitor 47 (2): 3.hoover.org
- (14) .105 البيئة والتنمية 2006. ألوان الحياة في البحر الأحمر. السيد، رجب سعد. www.afedmag.cpm>web
- الهام، الحدابي. 2020. البحر الأحمر صراع بالنفوذ هل يتحول إلى حرب إقليمية؟. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات. fikercenter.com

**عرض وتحليل مجلات القلزم العلمية المُحمكة
(مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية
أُموذجاً)**

د. إعتدال محمد أحمد الأهمين

عرض وتحليل مجلات القلم العلمية المحكمة (مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية أنموذجاً)

أستاذ مساعد - كلية العلوم السياسية
والدراسات الاستراتيجية
جامعة الزعيم الازهرى

د. إعتدال محمد أحمد الأمين

المقدمة:

تمثل مراكز البحوث والدراسات المتخصصة وأحدة من اهم المؤسسات العلمية التي تلعب دورا محوريا في تطوير البحث العلمى ونشر الخبرة المعرفية، وتعتبر الصفة المناطقية هي السمة التي تتأسس هذه المراكز على ضوءها سواء على المستوى المحلى أو الإقليمي أو الدولى، حيث شهد العالم إنشاء الكثير من المراكز التي تهتم بالدراسات المناطقية تحت مسميات مختلفة معظمها ينتهج المناطقية في الصفة مثل مركز دراسات الشرق الأوسط ومركز الدراسات السودانية، ومركز دراسات القرن الافريقي، ويعتبر مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر وأحدا من تلك المراكز التي تهتم بدراسة الظواهر في تلك المنطقة بإختلاف وتعدد سمة تلك الظواهر مابين ظواهر اجتماعية وإقتصادية وسياسية وغيرها من الجوانب، ينتهج المراكز في سبيل ذلك عمليتي البحث العلمى ونشر المعرفة البحثية من خلال مجموعة من الإصدارات العلمية الدورية المحكمة تحت مسمى مجلة القلم والتي تصدر على مجموعة متعددة من التخصصات مابينها مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية،وهى مجلة علمية دولية محكمة تصدر من خلال الشراكة بين مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر مع جامعة البليدة بالجزائر.تسعى هذه الورقة لعرض وتحليل مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية، إذ تطرح الورقة تساؤلا رئيسيا حول مدى الأثر العلمى الذي أضافته المجلة للخبرة العلمية في مجال دراسات البحر الأحمر،وتفترض الورقة أن مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية وفرت قاعدة بيانات حول البحر الأحمرمن خلال ما تصدره من أوراق علمية محكمة.

خلفية عن أعداد وأوراق مجلة القلم للدراسات السياسية والقانونية:

أستهلت المجلة صدورها في أكتوبر 2020من خلال صدور أول عدد وظلت

تصدر بصورة راتبة ، حيث أصدرت إحدى عشر عدد خلال خمسة عشر شهرا من بينها ثلاثة أوراق خاصة وتأتي صفة الخصوصية لأنها صدرت خارج البرمجة الربع سنوية وتأتي الأعداد الخاصة دائما انطلاقا من عقد مركز دول حوض البحر الأحمر لمؤتمرات تتناول قضايا معينة.

إشتملت تلك الإحدى عشر عددا على مجموعة من الأوراق العلمية المحكمة بلغ عددها 89 ورقة علمية جميعها مكتوبة باللغة العربية بإستثناء ثلاثة أوراق علمية كتبت باللغة الإنجليزية. تنوعت موضوعات تلك الأوراق العلمية مابين الموضوعات السياسية والموضوعات القانونية، إذ بلغت جملة الأوراق ذات الإختصاص السياسي 19 ورقة، وبلغت جملة الأوراق ذات الإختصاص القانوني 51 ورقة، أما أوراق الاعداد الخاصة فقد بلغت جملتها 19 ورقة تنوعت بين الأوراق السياسة والأوراق ذات الصبغة القانونية بمعدل 14 ورقة سياسية و5 أوراق قانونية. وعليه تكون المجلة أصدرت 56 ورقة ذات إختصاص قانوني و33 ورقة ذات إختصاص سياسي.

المحور الأول:

الأوراق في الاعداد الخاصة:

اولا: العدد الثاني (خاص) نوفمبر 2020 م :

إشتمل العدد الثاني (خاص) على ثلاثة أوراق ذات موضوعات سياسية، أولها تناول الأزمة الصومالية وأثرها على أمن البحر الأحمر والمحيط الهندي (نموذج القرصنة) وقد تناولت هذه الورقة خلفية عن الجغرافيا السياسية لمنطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي وأهمية المنطقة ثم دلفت الى تعريف القرصنة وظهورها في الساحل حيث قدمت مجموعة من التعاريف من أهمها أن القرصنة هي إرتكاب عمل أو أكثر من أعمال العنف ضد الأشخاص والأموال في أعالي البحار كما أستعرضت أسبابها والتي أجملتها في خمسة أسباب من بينها غياب الحكومة المركزية ودخول سفن الصيد الأجنبية وتدهور الأوضاع الأمنية في البلاد وعدم إضطلاع المجتمع الدولي والإقليمي لمسئولياتهم تجاه الصومال وكذلك التدخلات الأجنبية السالبة تجاه الشأن الصومالي كما تناولت اثار أنشطة القرصنة والتي أجملتها في نهب وتدمير الثروة السمكية في الصومال وتدمير البيئة البحرية وقطع أرزاق الصيادين. وكذلك أستعرضت الورقة جهود مكافحة القرصنة حيث ركزت فيها على جهود مجلس الأمن في السماح لبعض الدوال المشاطئة بالدخول للمياه الإقليمية للصومال للإضطلاع بمهام مكافحة القرصنة.⁽¹⁾

الورقة الثانية بعنوان مستقبل العلاقات السياسية بين دول حوض البحر الأحمر:

وقد تكونت من ثلاثة محاور تناول المحور الأول إطارا نظريا شمل تعريف السياسة بأنها عبارة عن معالجة الأمور كما تناول مفهوم السياسة الخارجية بأنها الخطة التي ترسم العلاقات الخارجية للدولة، وكذلك تم تعريف الإستراتيجية العسكرية بأنها الفن العام وترتبط بتكتيكات المعارك. اما المحور الثاني فقد تناول العلاقات السودانية الأترية ومقوماتها وقد تعرضت لتلك العلاقات من منظور سياسى منطلقة من أزية الرابط التاريخى فى علاقات البلدين كما طرح المحوران علاقات السودان مع دول القرن الأفريقى عامة ضرورة ملحة للأهمية الجيوليتيكية لمنطقة القرن كما أن الدور الإقليمى للسودان يتضمن رؤية لمستقبل الإقليم وعلاقات متوازنة مع القوى الفاعلة فى المنطقة. اما المحور الثالث فقد تطرق لمستقبل العلاقات بين البلدين كنموذج للعلاقات بين دول منطقة البحر الأحمر حيث قدم المحور بعض المجالات التي من خلالها يمكن تطوير مستقبل العلاقة بين السودان وأترية أجملها فى المجالات الزراعية والتجارية والسمكية والسياحية والتي يمكن للدولتين أن تتعاون من خلالها. كما تعرض هذا المحور إلى أن المشاكل التي تحدث بين الدولتين تحدث على مستوى الحكومات وليس الأفراد وهى فى غالبيتها تبدأ بدعم المعارضة مما يقود إلى توتر العلاقات وفى سبيل تطوير مستقبل العلاقات بين البلدين ترى الورقة ضرورة الإهتمام بالدبلوماسية الشعبية والسعى لإيجاد تكامل إقتصادى بين البلدين والإستفادة من موقع الدولتين وإطلالهما على البحر الأحمر.⁽²⁾

الورقة الثالثة فى هذا العدد الخاص: تناولت المسؤولية المدنية عن الأضرار البيئية وفقا للقانون المصرى واتفاقية جدة لعام 1982 (دراسة مقارنة):

قسمت الورقة إلى مبحثين تناول المبحث الأول التلوث البيئى فى البحر الأحمر كخطر دائم حيث عرف التلوث البيئى البحرى وفقا للقانون المصرى بأنه إستخدام البيئة البحرية بما يتنافى مع طبيعتها، كما أستعرض معايير تلوث البيئة وفقا لإتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية وقسمها إلى معيار الأعمال الملموسة ومعيار الأعمال غير الملموسة. أما المبحث الثانى فقد إستعرض الإشكاليات التي تثيرها القواعد القانونية النازمة للمسؤولية المدنية فى منازعات التلوث البيئى حيث تناول من خلال ذلك المنهج التقليدى القائم على نظرية الخطأ البيئى والذي يعتمد الخطأ البيئى عند إرتكاب الشخص عملا مخالفا للأظمة والقوانين يتطلب المحاسبة سواء الخطأ مقصود أو غير مقصود. كما تناول المبحث أيضا الضرر البيئى وعرفه بأنه أذى يصيب الشخص

في حق أو مصلحة مشروعة له وهو ركن أساسي في المسؤولية ويلزم التعويض، كما حاول هذا المبحث تحليل العلاقة السببية بين الفعل المنشئ للتلوث والضرر الواقع باعتبارها العنصر الثالث من عناصر المسؤولية المدنية، فإذا إنتفت رابطة السببية إنتفت المسؤولية المدنية وهو ما يطلق عليه في الفقه الدولي بالإسناد. وكذلك تم عرض المنهج الحديث أو ما يعرف بنظرية تحمل المخاطر لإقامة المسؤولية المدنية والقائمة على أساس الضرر فحسب، فهو الذي ينشئ الإلتزام بالتعويض.⁽³⁾

الورقة الرابعة بعنوان : أثر التشريعات العمالية على هجرة العمالة(السودان والمملكة العربية أمودجاً) :

تناولت الورقة الموضوع من خلال مبحثين استعرض المبحث الأول مفهوم القوى العاملة المهاجرة حيث عرف القوى العاملة لغة واصطلاحاً، فهي تعنى في الإصطلاح فئة من السكان في سن العمل يبحثون عن نشاط مهني لقاء أجر. كما تناول هذا المبحث الآثار الإقتصادية والإجتماعية لهجرة العمالة حيث توتر على الإقتصاد من حيث الانتاج والدخل القومي للبلد كما تؤدي إجتماعياً إلى زيادة التفاوت الإجتماعي، كما تناول أيضاً الإيجابيات والسلبيات العديدة والتي من بينها تغيير النمط والسلوك ونقل التكنولوجيا والتجارب. أما المبحث الثاني فقد إستعرض الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة والوافدة حيث تناول الأحكام القانونية للعمالة المهاجرة في السودان. أيضاً تناول الأحكام القانونية للعمالة الوافدة للمملكة العربية السعودية والتي جاءت خالية من الإستثناءات للعمال المهاجرين في شأن الحقوق والواجبات حيث تخلو أحكامه من أي تمييز بين المواطنين والمهاجرين، كما تناول المبحث جهود منظمة العمل الدولية من أجل حماية العمال المهاجرين ومساعدة الدول على إعداد السياسات و سن التشريعات توخياً لإدارة هجرة العمل بفعالية.⁽⁴⁾

الورقة الخامسة بعنوان: الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر:

تناولت هذه الورقة الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر من خلال ستة محاور، تناول المحور الأول خلفية تاريخية للإهتمام بالبحر الأحمر حيث وصفها بالقديمة منذ عهد الفراعنة والاشوريين والرومان والفرس والبطلمة مرور بالتدخلات الحديثة من قبل القوى العالمية والاجنبية وأثرها على أمن البحر الأحمر، وأستعرض المحور الثاني الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر والتي إكتسبها من خلال موقعه الجيولتيكي والإستراتيجي وما يتميز به من أبعاد إقتصادية ونفطية وتروات متعددة مما جعله محض أنظار القوى الإقليمية والدولية. أما المحور الثالث فقد ركز على الصراع والتنافس في السيطرة

على البحر الأحمر وذلك من خلال وصف وتحليل الصراع في اليمن حيث كانت مؤانئ قنا وعدن هي المعبر الوحيد للسلع المحمولة من الهند والصين وأفريقيا مما جعل اليمن بؤرة صراع بين القوى المختلفة في محاولة للإستئثار بالمؤانئ منذ القدم وحتى اليوم، كذلك تناول هذ المحور الصراع العربي الإسرائيلي في البحر الأحمر والذي يعتبر من أكبر الصراعات في المنطقة حيث لعب البحر الأحمر دورا مهما في الحروب العربية الإسرائيلية في الأعوام 1956 و1967 و1973، وتناول المحور الرابع الأوضاع الراهنة في منطقة البحر الأحمر والتي أجملها في إستمرار الحرب في اليمن و إستمرار الأزمة الخليجية وحصار قطر و مشروع الصين وطريق الحرير، وسعى وإستمرار العديد من الدول التوسع والتحكم في الموانئ، ودخول روسيا في المنطقة، وإنشاء تحالف دول حوض البحر الأحمر. اما المحور الخامس فقد إستعرض إستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى في منطقة البحر الأحمر وأجملها في إستراتيجيات كل من الولايات المتحدة والصين وإسرائيل وتركيا وإيران وروسيا التي تتنافس جميعها من أجل فرض السيطرة والنفوذ. اما المحور السادس فقد طرح رؤية مستقبلية لما يجرى في دول حوض البحر الأحمر والتي مضمونها أن التكامل الإقليمي عبر إنشاء كيان للتعاون الإقليمي والتحالف السياسي بين الدول المتشاطئة سوف يكون هو الالية الفعالة للتقارب والتفاهم وأنه سيكون قوة إقليمية سياسية جديدة مناظرة للتحالفات السياسية الإقليمية الاخرى.⁽⁵⁾

ثانياً: العدد السادس (خاص) يونيو 2021م:

الورقة الأولى بعنوان: ظاهرة الإتجار بالبشر في دول حوض البحر الأحمر وأثرها على الأمن الإقليمي.

تناولت الورقة في المحور الأول إطارا نظريا حول الإتجار بالبشر حيث عرف الإتجار بالبشر بأنه بيع وشراء الأفراد لاغراض ترتبط بالعمالة القسرية والإستغلال الجنسي لاغراض تجارية كما قدم المحور تفريقا بين مفهوم الإتجار بالبشر وتهريب الأشخاص حيث يرتبط المفهومين ببعضهما، كذلك تناول هذا المحور وسائل الإتجار بالبشر وقد أجملها في القيود المالية لإستبقاء الضحايا وفرض الحجر والمنع من التواصل مع الاسر والاقارب ومصادرة جوازات السفر واللجوء الى العنف وغيرها من الوسائل. اما المحور الثاني فقد وصف الأهمية الجيو سياسية لحوض البحر الأحمر النابعة من موقعة الإستراتيجى ومزاياه الإقتصادية والتجارية وكذلك تعرض هذا المحور للأوضاع السياسية والتي لخصها في تأسيس مجلس التعاون لدول البحر الأحمر وكذلك تناول الأوضاع الأمنية لدول المجلس والتي تقع ضمن أكثر مناطق العالم التي تعاني من الصراعات.

اما المحور الثالث فقد تناول أسباب الإتجار بالبشر وقد أجملها في الأسباب السياسية والأمنية الإقتصادية وسؤ أنظمة واسباب حكومية وادارية. كذلك تناول المحور أثر تجارة البشر على دول الحوض ولخصها في آثار سياسية وأمنية وإقتصادية وإجتماعية ،اما المحور الرابع فقد طرح رؤية مستقبلية لتجارة البشر في دول الحوض قدم من خلال هذه الرؤية الجهود الدولية لمكافحة تجارة البشر والبشر وجهود دول الحوض من خلال إتخاذها لمجموعة من التشريعات القانونية الصارمة ضد المتاجرين بالبشر، وفي خاتمة هذا المحور قادت الورقة رؤية مستقبلية تتنبأ بمستقبل تتفاقم فيه هذه الظاهرة وذلك لأن الأسباب التي ادت لحدوثها لم تنته ولم يحدث فيها تغيير⁽⁶⁾

الورقة الثانية بعنوان: مستقبل التنافس الدولي والمتغيرات الجيوسياسية في حوض البحر الأحمر :

إبتدرت الورقة معالجة الموضوع من خلال وصف العمق الإستراتيجى للبحر الأحمر وذلك من خلال وصف القيمة الجيولتيكية والإستراتيجية المتمثلة في الموقع الجغرافي والمزايا الإقتصادية بقربه من أعلى مخزون طاقوى في العالم وكذلك بإعتباره حلقة وصل بين القارات الثلاث ، كذلك تناولت الورقة التحولات الجيوسياسية في المنطقة وذلك من خلال وصف وتحليل التنافس والتحولت في القرن الافريقى بمحاولة القوى المختلفة الخليجية والأجنبية والإقليمية التنافس حول مؤائى المنطقة وذلك بإنشاء القواعد العسكرية وتطوير المؤائى وأكدت الورقة أن التدخلات الخليجية والأجنبية أصبحت من العوامل الإيجابية والسلبية على حد سواء، وقد إستعرضت الورقة تلك التحولات والمتغيرات الجيوسياسية والتي من بينها التمدد الجيوسياسى للصين عبر مشاريعها الإستراتيجية مثل حزام وأحد طريق واحد، وكذلك الحرب اليمنية وتداعياتها والأزمة الخليجية وحصار قطر ونتائج ربيع القرن الافريقى وغيرها من المتغيرات المتعددة. كما تطرقت الورقة لتأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن والذي تأسس نتيجة للتهديدات المستمرة التي تواجه دول المنطقة مما حدا بالبحث عن صيغة للتعاون الجماعى بين تلك الدول. بالإضافة لذلك سعت الورقة الى دراسة التنافس الإقليمى من خلال وصف وتحليل التغلغل الإسرائيلى في المنطقة وكذلك التغلغل الإيراني ونشاط تركيا في المنطقة كما تناولت التغلغل الأماراتى في مؤائى القرن الافريقى والجزر اليمنية والسعودية، ووجود قطر في المنطقة بالإضافة لتنافس القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين وروسيا وفرنسا وبريطانيا والهند، وأختتمت الورقة برؤية مستقبلية للتنافس الدولى في حوض البحر الأحمر تقوم على

أن التنافس الراهن والمستقبلي بين القوى العظمى بالمنطقة تظهر تفوقا عسكريا وأمنيا للولايات المتحدة بينما تتفوق الصين إقتصاديا وتظل روسيا تبحث عن إستعادة دورها المفقود ونفوذها التاريخي أما على صعيد التنافس بين دول المنطقة فيبرز بوضوح التنافس بين مصر والسعودية واثيوبيا والامارات وقطر، وإقليميا ستظل إسرائيل هي اللاعب المحوري في المنطقة.⁽⁷⁾

الورق الثالثة بعنوان : حقوق السودان البحرية في البحر الأحمر في الإتفاقيات الدولية والقانون السوداني :

تناولت الورقة الموضوع من عدة جوانب حيث وصفت حقوق الانسان البحرية في الإتفاقيات الدولية والقانون السوداني، كما أستعرضت المناطق المتاخمة السودانية في الإتفاقيات الدولية والقانون السوداني، كما تطرقت للمنطقة الإقتصادية وتناولت كذلك الجرف القارى وأعلى البحار في الإتفاقيات الدولية والقانون السوداني بالإضافة لدراسة حقوق الانسان البحرية في إتفاقية 1974 وقد تناولت الورقة تلك الموضوعات من خلال منهج قانوني بحث يقارن بين هذه القضايا في القانونين الدولي والوطني السوداني.⁽⁸⁾

الورقة الرابعة بعنوان: الملاحة البحرية في البحر الأحمر(الفرص والمخاطر) :

تناولت الورقة الموضوع من عدة جوانب ،حيث أبتدرت الموضوع بوصف جغرافيا البحر الأحمر من حيث الموقع والمعالم البارزة والمناخ كذلك أستعرضت أبرز مؤائى البحر الأحمر وعلى رأسها المؤائى اليمنية والسعودية والسودانية والمصرية والأتريرية، كما تطرقت لأنواع الملاحة وأجملتها في الملاحة الساحلية والملاحة المفتوحة وكذلك تناولت الورقة الوضع الملاحي في البحر الأحمر من خلال رصد خدمات سلامة الملاحة وخدمات الإرصاء الجوى وغيرها من الخدمات المختلفة، كما رصدت الورقة مجموعة من الفرص الإستثمارية التي توفرها الملاحة البحرية في البحر الأحمر ومن أهمها تطوير المؤائى وإقامة وتطوير مراكز البحث والانقاذ، وكذلك رصدت الورقة مجموعة من مخاطر الملاحة البحرية والتي من اكبرها القرصنة البحرية والهجمات الحوثية.⁽⁹⁾

الورقة الخامسة بعنوان : إتحاد الدول المطلة على حوض البحر الأحمر :

إبتدرت الورقة الموضوع بتحديد مفهوم البحر الأحمر ومجلس الدول العربية والأفريقية على البحر الأحمر وخليج عدن كدرجة من درجات التكامل بين دول المنطقة حيث أستعرضت مشروع نيوم السعودي لإنشاء منطقة تجارية على الساحل الشمالي الغربي للبحر الأحمر وكذلك مشروع امالا السعودي ومشروع البحر الأحمر للتطوير

كبدية لتحقيق التكامل، كما تناولت الورقة مؤتمر دول الخليج في عام متعدد الاقطاب باعتباره من أهم المؤتمرات التي سبقت إنشاء مجلس الدول العربية والأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن الذي تأسس في يناير 2020 بغرض دعم الأمن القومي لدول المنطقة، وقد رصدت الورقة مجموعة من التحديات التي تواجه المجلس من بينها التوتر الإيراني الأمريكي والحرب اليمنية وإستمرارها، وقدمت الورقة مجموعة من التدابير على أعضاء المجلس اتباعها من بينها إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة مع القوى العظمى.⁽¹⁰⁾

الورقة السادسة بعنوان: طبيعة الوجود الروسي في البحر الأحمر:

إبتدرت الورقة الموضوع بعرض الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وماترتب عليها من محاولات القوى المختلفة للحفاظ على مصالحها ومكتسباتها وفرض نفوذها في المنطقة ثم دلفت الورقة لعرض خلفية تاريخية للوجود الروسي في المنطقة ووصف الأهداف العامة للسياسية الروسية في المنطقة، كما سعت الورقة لوصف المصالح الإستراتيجية الروسية في البحر الأحمر والتي من بينها توسيع النفوذ والمساهمة في حماية الملاحة البحرية وإستغلال الموارد وغيرها من المصالح كما أستعرضت الورقة أدوات تنفيذ الإستراتيجية الروسية والتي من بينها التدخل العسكري والتدخل الانساني والدبلوماسية، وأختتمت الورقة بتحليل دواعى إستعادة الدور الروسى في المنطقة والتي من بينها الدوافع السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية والإستراتيجية.⁽¹¹⁾

الورقة السابعة بعنوان: الإتجاهات الحديثة في النظام القانوني للمسئولية المدنية عن الإضرار ببيئة البحر الأحمر من وجهة القانون الدولي الخاص :

أبتدرت الورقة موضوعها بالتعرف على المسئولية المدنية وعن الأضرار في بيئة البحر الأحمر ومن ثم تطور قواعد تلك المسئولية، ثم إتقلت لتحليل العلاقة السببية بين الفعل المنشئ للتلوث والضرر الواقع والتي تقوم على أن المسئولية المدنية عن الأضرار البيئية هي إلزام الشخص بتعويض الضرر، كما تناولت الورقة إتجاهات أساس المسئولية التقصيرية عن الأضرار بالبيئة وقسمتها إلي إتجاه قديم وإتجاه جديد، كذلك تناولت الورقة الأضرار البيئية الناجمة عن التلوث البحري حيث إستعرضت الأضرار المحلية والأضرار العابرة للحدود وطريقة إصلاح الضرر، وقد أختتمت الورقة بعرض القانون الواجب التطبيق على الأضرار البيئية حيث تناولت فيه الوسائل التقليدية في تحديد القانون الواجب التطبيق والوسائل الحديثة القائمة على قانون الإرادة والتركيز المكاني للواقعة وكذلك التركيز الاجتماعى.⁽¹²⁾

الورقة الثامنة: بعنوان الأهمية الإستراتيجية لجزر البحر الأحمر :

بدأت الورقة بإستعراض الملامح الجغرافية للجزر وعلى رأسها الجزر اليمنية وجزيرة سوقطرة وجزيرة كمران وغيرها من الجزر الاخرى، ثم دلفت الورقة لإستعراض المضائق والخلجان الموجودة في المنطقة وعلى رأسها خليج العقبة وقناة السويس، كما أستعرضت الورقة الإستراتيجية الدولية في جزر البحر الأحمر وعلى رأسها الإستراتيجية البريطانية والفرنسية واليابانية والروسية والاستراتيجية الامريكية والصهيونية ، كما حاولت الورقة تحليل الصراعات والنزاعات بين دول البحر الأحمر حول الجزر وعلى رأس تلك النزاعات مثل النزاع اليمنى الأتريري حول جزر حنيش والنزاع حول جزر تيران وصنافير وقد حاولت من خلال تحليلها لتلك النزاعات عرض أهم القواعد القانونية التي تستخدم في إدارة تلك النزاعات.⁽¹³⁾

الورقة التاسعة بعنوان: دور النفط في إزدياد أهمية البحر الأحمر:

أستهلت الورقة موضوعها بتناول الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وذلك بالتعرض لموقعه الجغرافي والجيوبولتيكى ورصد أهم المميزات التي أكسبته تلك الأهمية، كما تناولت الورقة تعريف النفط وأهميته وذلك من خلال وصف نفط الخليج وتحليل دوره في السياسة وتطرفت كذلك لمنظمة الاوبك من حيث أهدافها والمعوقات التي وأجهتها وكذلك تطرقت لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، كما تناولت الورقة دور النفط في زيادة أهمية البحر الأحمر وذلك من خلال التعرض للموقف الغربي من قيام الدولة الإسرائيلية وعرض وتحليل عملية الحظر النفطى عام 1973، وقد أختتمت الورقة موضوعها بالربط بين النفط وأمن البحر الأحمر في ظل إزدياد أهمية الطاقة الشئ الذي قاد إلى ظهور مايعرف بمفهوم أمن الطاقة.⁽¹⁴⁾

ثالثا: العدد التاسع (خاص) ديسمبر 2021م:

الورقة الأولى بعنوان: التنافس الإقليمي والدولي في البحر الأحمر (إستراتيجيات ومصالح الدول الكبرى بالمنطقة):

إبتدرت الورقة الموضوع بعرض خلفية تاريخية للبحر الأحمر وتناول الأهمية الإستراتيجية للمنطقة، ثم دلفت الورقة لرصد الأهداف المعلنة والأهداف غير المعلنة للتنافس الإقليمي والدولي على المنطقة.⁽¹⁵⁾

الورقة الثانية بعنوان: التنافس الإقليمي والدولي على مؤانى البحر الأحمر وتأثيره على أمن المنطقة:

أستهلت الورقة الموضوع بعرض خلفية عن التنافس الإقليمي والدولي على المنطقة وذلك من خلال عرض القوى الإقليمية والدولية المختلفة التي تتنافس حول المنطقة والتي من ضمنها الولايات المتحدة وروسيا والصين وفرنسا دوليا وقطر والأمارات وتركيا إقليميا، ثم دلفت الورقة لوصف مؤانئ المنطقة وعلى رأسها ميناء مصوع والعقبة وبورتسودان ومؤانئ اليمن وغيرها، ثم سعت الورقة لرصد مظاهر ذلك التنافس وأجملتها في إنشاء القواعد العسكرية وإتفاقيات الدفاع المشترك والإستثمار في قطاع المؤانئ والبنى التحتية كما أستعرضت أسباب التنافس وأجملتها في أسباب معلنة وأسباب غير معلنة، كما حاولت الورقة تحليل تأثير ذلك التنافس على الأمن الإقليمي للمنطقة ولخصت ذلك في تصاعد دور القوى المنافسة وتنافس الأجنداث الإقليمية وتساعد التوترات في دول الحوض أكما أجملت مجموعة من المخاطر جراء ذلك التنافس من بينها حروب الوكالة والجريمة المنظمة وأعمال القرصنة وغيرها، أختتمت الورقة موضوعها برؤية مستقبلية لأمن البحر الأحمر في ظل ذلك التنافس وذلك من خلال رصد مجموعة من الفرص والتحديات التي تواجه أمن البحر الأحمر كما قدمت الورقة سيناريوهات لمستقبل أمن المنطقة في ظل ذلك التنافس المحموم.⁽¹⁶⁾

الورقة الثالثة بعنوان: الخسائر البحرية المشتركة (شروطها وانواعها):

بدأت الورقة بتعريف الخسائر البحرية من حيث اللغة والإصلاح وفي القانون الدولي ومن خلال ذلك رصدت الورقة مجموعة من الشروط التي على أساسها يتم إعتبار الخسارة بأنها خسارة بحرية والتي من بينها وقوع التضحية من أجل السلامة العامة ونجاة جزء من الحمولة أو السفينة نتيجة التضحية وغيرها من الشروط الاخرى ، كما أستعرضت الورقة أنواع الخسائر البحرية المشتركة وأجملتها في ثلاث خسائري الخسارة الكلية الفعلية والخسارة الكلية الافتراضية والخسارة الكلية الحكمية، وأختتمت الورقة بتقسيم الخسائر البحرية المشتركة التي تلحق بالبضاعة إلى قسمين : الأول بضاعة مشحونة داخل السفينة والثاني بضاعة مشحونة على سطح السفينة كما تناولت الأضرار التي تصيب البضاعة بسبب جنوح السفينة وأجملتها في الأضرار المادية والمصاريف الناشئة عن عمل له صفة الخسارة المشتركة.⁽¹⁷⁾

الورقة الرابعة بعنوان: أهمية الموقع الإستراتيجي لليمن والأطماع الخارجية على البحر الأحمر:

بدأت الورقة بالتعريف بالموقع الجغرافي لليمن وأهميته الجيوإستراتيجية التي تنبع من إطلاله على بحر العرب وخليج عدن جنوبا والبحر الأحمر غربا كما تناولت أهمية البحر الأحمر الإستراتيجية والإقتصادية، ثم دلفت الورقة لوصف السواحل

اليمني وأهمية ميناء الحديدة الإستراتيجي كما تعرضت لباب المنذب وإحتلاله للمرتبة الثالثة عالميا من حيث الأهمية وتعرضت كذلك لجزيرة ميون على باب المنذب وتوضيح مدى أهميتها الإستراتيجية، كما تناولت الورقة التنافس الكبير بين القوى الإقليمية والدولية على دول الحوض عموما والذي أدى ألى مساعي تلك القوى إلى بناء قواعد على كل من جزيرتي سوقطرة وميون للسيطرة على باب المنذب.⁽¹⁸⁾

الورقة الخامسة بعنوان: ماهية عقد النقل البحري (دراسة قانونية):

إبتدرت الورقة موضوعها بتعريف القانون البحري وعرض إتفاقية بروكسل لسنة 1924 والتعرض لقواعد لهاى للشحن البحري لسنة 1921 كما تناولت نطاق إتفاقية بروكسل للشحن البحري من الناحية الفنية وذلك بتوضيح إتزامات الناقل في عقد شحن البضاعة، كما إستعرضت أنواع النقل متعدد الوسائط والتي من بينها النقل المتتابع البحري والنقل المتتابع المختلط، كذلك تعرضت الورقة للدعوى ضد الناقل للبضاعة في مستوياته الثلاثة الاول والمتوسط والآخر، وأختتمت الورقة الموضوع بالتطرق لإلتزامات الناقل في قانون نقل البضائع السوداني والتي تتشابه مع مثيلاتها من القوانين البحرية الأخرى.⁽¹⁹⁾

المحور الثاني: الاوراق السياسية في القلزم السياسية والقانونية:

الورقة الاولى بعنوان: أمن الساحل الافريقي:

ناقشت الورقة القضية من خلال مجموعة محاور تناول المحور الأول مفهوم الأمن في الأدبيات المختلفة كما أستعرض المحور الثاني تعريف منطقة الساحل الأفريقي وتناول أهميتها الجيوإستراتيجية التي إكتسبتها بعد قرون من التهميش حيث أن التهديدات التي تميز هذه المنطقة من الممكن أن تنتقل وتمتد إلى دول الجوار وإلى مناطق نفوذ القوى الكبرى كما تزخر المنطقة بالمعادن الثمينة والنفط ومصادر الطاقة ممكا أكسبها تلك الأهمية، اما المحور الثالث فقد تناول مشكلة الأمن في منطقة الساحل ورصد مجموعة من العوامل التي تشكل خطرا على المنطقة أجمالها في الفشل البنيوي والوظيفي للدولة وأزمة الشرعية وازمة التوزيع والفشل الاقتصادي والصراعات الاثنية والتهديدات الارهابية والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، اما المحور الرابع فقد تنبأ بمستقبل الأمن في منطقة الساحل الأفريقي حيث من المتوقع أن تستمر الأخطار المحدقة بالأمن الانساني في المنطقة لما تحمله من تناقضات بنيوية مرتبطة ببناء الدولة.⁽²⁰⁾

الورقة الثانية بعنوان: حماية الدساتير (التجربة السودانية نموذجاً):

إبتدرت الورقة موضوعها بتناول مفهوم الرقابة السياسية وتطبيقاتها في التجارب الدولية وأستعرضت كذلك حالات الرقابة السياسية مثل الرقابة الوجوبية والاختيارية والقضائية كما تناولت ماهية الشرعية الدستورية من حيث الفلسفة والخلفيات ومبادئ القانون الطبيعي والاساسي، كما تناولت الورقة في محور ثاني التجربة السودانية في الرقابة القضائية وذلك بالتعرض لنشأة الرقابة القضائية في السودان وعرض الجهات المختصة بالنظر والرقابة القضائية وشروط الدعوى الدستورية وكيفية تحريكها.⁽²¹⁾

الورقة الثالثة: بعنوان: تشكيل الرأي العام حول قضية السودانين العالقيين في مدينة ووهان الصينية وتحديد؟ أسباب بروزها في الفترة مابين يناير إبريل 2020م:

تكونت الدراسة من محورين تناول المحور الاول أطارا نظريا حول الموضوع شمل أسباب تفكير الناس في القضايا الإجتماعية واثار الصحافة على الجمهور وإنفجار ثورة المعلومات والاتصالات وبعض الأدبيات حول الإعلام والرأي العام، اما المحور الثاني فقد كان إطارا تطبيقيا يتعلق باسباب بروز حملة الطلاب السودانين بووهان الصينية وقد حاولت الدراسة رصد تلك الأسباب من خلال إستبيان طرحت فيه مجموعة من الاسئلة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة وهم مجموع المتفاعلين بوسائل التواصل الاجتماعي.⁽²²⁾

الورقة الرابعة بعنوان: أسباب منازعات الحدود وطرق حلها:

أستهلت الورقة الموضوع بتعريف الحدود ووصف نشأة الحدود الدولية وطرق ترسيمها وفق القانون الدولي حيث عرف القانون الدولي ثلاثة طرق لتعيين الحدود أجملتها الورقة في تعيين الحدود بصورة منفردة بحيث تحدد الدولة حدودها بمفردها وكذلك التعيين الإتفاقي للحدود حيث تقوم الدول المتجاورة بتعيين الحدود فيما بينها وكذلك تعيين الحدود بصورة قضائية عن طريق التحكيم الدولي، كما تناولت الأسباب القانونية والإقتصادية و السياسية لمنازعات الحدود، اختتمت الورقة بعرض نماذج لحل المنازعات الدولية من بينها نموذج النزاع بين موريتانيا والسنغال حيث الأزمة بين الدولتين حول مياه النهر الفاصل بينهما.⁽²³⁾

الورقة الخامسة بعنوان: التحكيم في التجارة الدولية:

تناولت الورقة الموضوع من عدة جوانب حيث تناولت مفهوم الإتفاقيات الدولية وذلك من خلال التعرض للبروتوكول المتعلق بشروط التحكيم جينيف 1923 وإتفاقية تنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية 1927 و إتفاقية الاعتراف وتنفيذ احكام

التحكيم الأجنبية نيويورك 1958، كما أستعرضت الورقة إتفاقية واشنطن لتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمارات بين الدول ومواطني الدول الأخرى لعام 1965، وفي جانب آخر تناولت الورقة الإتفاقيات الإقليمية مثل إتفاقية الرياض العربية للتعاون القضائي لعام 1983 والإتفاقية العربية للتحكيم التجاري لعام 1987.⁽²⁴⁾

الورقة السادسة بعنوان : دور المفاوضات في تسوية النزاعات الدولية:

أبتدرت الورقة موضوعها بالتعريف بالتفاوض والنزاعات الدولية وتطور المفاوضات في حل النزاعات الدولية، كما تناولت أنواع المفاوضات وقسمتها إلى مفاوضات دائمة ومفاوضات مؤقتة، وفي محور آخر حاولت الورقة تحليل دور المفاوضات في تسوية المنازعات الدولية وذلك من حيث كيفية إجراء المفاوضات الدولية والمؤتمرات الدولية كأداة للتفاوض بالإضافة لنتيجة المفاوضات أي ما توصلت إليه المفاوضات وفي خاتمة الورقة تم تناول النموذج السوداني في تسوية النزاعات عن طريق المفاوضات بالإضافة إلى الاصول الإسلامية للتفاوض.⁽²⁵⁾

الورقة السابعة بعنوان: دور السلطتين التشريعية التنفيذية في الرقابة على أجهزة مكافحة الفساد (نموذج السودان):

إستهلت الورقة الموضوع بتناول وظائف السلطة التنفيذية من حيث كيفية ممارسة السلطة التنفيذية لوظائفها من خلال رصد إختصاصات رؤس الجمهورية ونائبه ومهام مجلس الوزراء القومي كما تطرقت الورقة لثنائية السلطة التنفيذية، وفي جانب آخر تناولت وسائل الرقابة التي تترتب عليها المسؤولية وذلك بتعريف مفهوم الرقابة ورصد أنواع الرقابة الإدارية والقضائية وغيرها، وفي المحور الأخير تناولت الورقة دور السلطتين في الرقابة على مكافحة الفساد وذلك من حيث واقع الإجراءات وطبيعة الإجراءات المتخذة لمكافحة الفساد وكذلك إستعراض النظام القانوني للمفوضية القومية لمكافحة الفساد في القانون السوداني.⁽²⁶⁾

الورقة الثامنة بعنوان:الخطاب الطائفي وإنعكاساته الأمنية على المملكة العربية السعودية:

بدأت الورقة بمدخل مفاهيمي عن الخطاب والخطاب الطائفي وخصائص الخطاب الطائفي ومخرجات ذلك الخطاب وعلى رأسها إختزال الوطن بالطائفة وتغييب جوهر المواطنة، كما تناولت الورقة مفهوم الطائفة ومفهوم الأمن في الأدبيات المختلفة ثم وصفت الورقة واقع النزاعات الطائفية في المحيط الاقليمي ومدى إنعكاسات الأمن الإقليمي على الأمن الوطني الداخلي،بالإضافة إلى ذلك تم التعرض لواقع المشاعر

الطائفية بين السعوديين وتحليل علاقة الفوضى الخلاقة بالخطاب الطائفي وفي محور آخر حاولت الورقة التنبؤ بمستقبل الخطاب الطائفي في المنطقة وإقترح السياسة الأمنية المفترضة في مواجهة الخطاب الطائفي والتي من المفترض أن تنبني على تجريم الخطاب الطائفي ومراقبة العناصر المشبوهة وتفكيك الخطاب الطائفي من خلال تأسيس وحدة التحليل الفكري داخل الجهاز الأمني.⁽²⁷⁾

الورقة التاسعة بعنوان: العلاقات القطرية التركية من منظور مدرسة الإعتماد المتبادل:

إستهلت الورقة بمدخل مفاهيمي حيث تناولت مفهوم العلاقات الدولية من منظورات مختلفة كما عرفت مدرسة الإعتماد المتبادل والتي يطلق عليها المدرسة التحديثية، ثم إتجهت الورقة مباشرة إلى عرض ملامح عامة عن دولة قطر من حيث الموقع والنظام الإقتصادي والنظام الإجتماعي كما تطرقت إلى أصول السياسة الخارجية لقطر التي أركزت على إستراتيجيات عديدة من بينها إستراتيجية حسن الجوار، كذلك إستعرضت الورقة أدوات تنفيذ الساسة الخارجية القطرية مثل الدبلوماسية والأداة الإعلامية، في جانب آخر أتجهت الورقة لعرض ملامح عامة عن تركيا من حيث الموقع والنظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي وأستعرضت أصول السياسة الخارجية التركية ونشأة وتطور العلاقات القطرية التركية ومجالاتها المتمثلة في تنسيق المصالح في ليبيا وسوريا وفي القرن الأفريقي بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت الورقة الموقف التركي من الحصار على قطر حيث تبنت تركيا موقفا قويا في صالح قطر.⁽²⁸⁾

الورقة العاشرة بعنوان: إنتهاكات حقوق المهق في أفريقيا خطورة المشكلة والجهود الرامية إلى مواجهتها:

بدأت الورقة بتعريف المهق أو مايعرف في السودان بأولاد الحور وهي حالة وراثية نادرة الحدوث غير معدية تطال حوالي واحد من بين كل عشرين الف مولود وهي أكثر شيوعا في افريقيا جنوب الصحراء، إستعرضت الورقة الإنتهاكات التي تطال المهق والتي من بينها القتل، كما استعرضت العوامل التي جعلت قضية المهق طبي النسيان لسنين طويلة والتي من بينها تأخر أهل الطب في لفت الأنظار تجاه المهق وكذلك تأخر أهل حقوق الإنسان في تصنيفهم ضمن ذوي الإحتياجات الخاصة، كما تناولت الورقة حجم المعاناة التي يتعرض لها المهق في عدد من الدول الأفريقية إلى جانب الجهود المبذولة على المستويين الوطني والدولي لحماية الحقوق الانسانية للمهق، كما سلطت الورقة الضوء على الجهود التي تتضطلع بها الامم المتحدة والإتحاد الأفريقي والإتحاد الاوربي والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، وأختتمت الورقة

بإقتراح بعض الإجراءات التي ينبغي على الدول القيام بها لضمان تمتع المهق بحقوق الانسان التي تكفلها المواثيق الدولية.⁽²⁹⁾

الورقة الحادية عشر بعنوان:المتغيرات التشريعية والإقتصادية والسياسية ودورها في نظم الحكم(دراسة حالة السودان في الفترة من 1956 الى 2017):

إبتدأت الورقة بإطار نظري حول نظام الحكم في السودان حيث تتبعت تطور نظم الحكم في السودان عبر الحقب التاريخية المختلفة كما تناولت الوضع الاداري الحالي والمعوقات الادارية التي تواجهه بالإضافة إلى ذلك فقد أستعرضت الورقة القوانين خلال الفترة من 1990 الى 2017 وذلك بالتطرق لقوانين الحكم المحلى للولايات والمراسيم الدستورية وغيرها من القوانين المتتالية،أيضا أستعرضت الورقة قسمة الموارد المالية بين مستويات الحكم عبر التطور التشريعي حيث تناولت الموارد المحلية والموارد الإتحادية وكيفية توزيعها عبر المراسيم الدستورية الصادرة، كما حاولت الورقة تقديم ملاحظات على تشريعات قسمة الموارد المالية مثل عدم وضوح المعيار الذي تخصص على أساسه الموارد، وضعف الموارد المخصصة للحكم المحلي وتداخل السلطات والصلاحيات بين مستويات الحكم الثلاثة وغيرها من الملاحظات الاخرى.⁽³⁰⁾

الورقة الثانية عشر بعنوان:الإختصاصات التشريعية لرئيس الدولة في بريطانيا:

إبتدرت الورقة الموضوع بالولوج مباشرة في عرض اختصاصات رئيس الدولة والتي أجملتها في إقتراح القوانين ، فبعد إنتهاء عهد الملكية المطلقة وصدور قانون الحقوق لسنة 1688 برز الدور الحقيقي للبرلمان في إقتراح القوانين ، ورصدت إختصاصات رئيس الدولة في بريطانيا في تصديق القوانين والإعتراض عليها والتي تتضمن مرحلتين المرحلة الاولى والتي تعرف في بريطانيا باسم حق المنع والمرحلة الثانية وهي مرحلة الملكية المقيدة كما تشمل تلك الإختصاصات إصدار القوانين ونشرها وإصدار اللوائح المستقلة والتي تشمل لوائح الضبط الاداري ولوائح تنظيم المرافق العامة، كما يصدر كذلك اللوائح في الظروف الاستثنائية مثل لوائح الضرورة واللوائح التفويضية.⁽³¹⁾

الورقة الثالثة عشر بعنوان :الهيئات المستقلة وعلاقتها بالأجهزة الرقابية:

أستهلت الورقة الموضوع بالتعريف بالهيئات المستقلة حيث تناولت مفهوم الإستقلالية وأكدت على إرتباطه القوي بعدم الخضوع للرقابة أو الوصاية اما فيما يتعلق بمفهوم الهيئات المستقلة فقد جاء ت وفقا لمبدأ الفصل بين السلطات بعد الثورة الفرنسية،كما تناولت الورقة التاصيل المفاهيمي للسلطات الادارية المستقلة وذلك من خلال عرض نشأة السلطات الادارية المستقلة في التجارب المقارنة حيث

إستعرضت الورقة السلطات الإدارية المستقلة في النظام الانجلوسكسوني وفي النظام الفرنسي، كما حاولت الورقة تحليل مبررات ظروف نشأة السلطات الإدارية، ورصدت أهم وظائف الهيئات الإدارية والتي أجملتها في الوظائف العادية لمجلس المنافسة والوظائف الجزائية.⁽³²⁾

الورقة الرابعة عشر بعنوان: ضوابط وقيود حرية الرأي والتعبير ضمن الإتفاقية الدولية:

بدأت الورقة بتناول ماهية حرية الرأي والتعبير في الأدبيات المختلفة والتي تتحدد على أساس الأسانيد التي تقوم عليها هذه الحرية كالاساس الفلسفي والطبيعي والنفسي وهي تعني حق الانسان في التعبير عن ذاته وعن مجتمعه اما الرأي اصلا فهو الاختيار الحر بين البدائل وحرية الرأي يقدر بها حق الانسان في التعبير عن افكاره، كما رصدت مظاهر التعبير عن الرأي والتي من بينها حرية الطباعة والنشر وحرية التجمع السلمى وغيرها من الحريات كما تناولت ضوابط وقيود حرية الرأي في المواثيق الدولية والتي من بينها ضابط إحترام القانون وضابط حماية النظام العام والأداب العامة.⁽³³⁾

الورقة الخامسة عشر بعنوان: الإختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة في العراق:

دلفت الورقة مباشرة لرصد الإختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة في العراق حيث تناولت إختصاصاته في الشئون الداخلية ووضع القوانين موضع التنفيذ حيث تكون مهمة تنفيذ القوانين لرئيس الوزراء او نائبة في حال تعذر قيام الرئيس بمهمته، كذلك تشمل إختصاصات رئيس الدولة فيا العرق تعيين رئيس الوزراء إلا أن هذا الإختصاص غير مطلق، وبالرغم من أن مبدأ ثنائية السلطة في النظام البرلماني يقضي بأن يكون إعلان الحرب من إختصاص رئيس الدولة إلا أن المشرع العراقي لم يعطي رئيس الدولة حق اعلان الحرب والطوارئ، اما فيما يتعلق بالإختصاصات العسكرية الاخرى فرئيس الدولة يقوم بمهمة القيادة العليا للقوات المسلحة للأغراض التشريفية والإحتفالية، بالإضافة إلى ذلك فقد تطرقت الورقة إلى الإختصاصات القضائية والتي تشمل السلطة المقيدة لرئيس الدولة فيما يتعلق بالعفو الخاص وكذلك منح المشرع الدستوري لرئيس الدولة سلطة المصادقة على أحكام الإعدام. اما فيما يتعلق بأختصاصات الرئيس في الشئون الخارجية فللرئيس الحق في المصادقة على المعاهدات الدولية بعد موافقة مجلس النواب، وفي خاتمة الورقة تم تناول المسؤولية الجنائية والسياسية لرئيس الدولة.⁽³⁴⁾

الورقة السادسة عشر بعنوان: سلطنة عُمان وتطبيق اليات الهيئات الدولية لحماية حقوق الإنسان:

تناولت الورقة إطارا نظريا حول حقوق الإنسان حيث عرفتها في اللغة وفي الفقه الاسلامي وفي القانون الوضعي من حيث مفهومها في المنظمات والمواثيق الدولية والإقليمية وعند فقهاء القانون كما تناولت نشأة حقوق الإنسان منذ العصور القديمة في حضارات وادي الرافدين وفي عهد الرومان وفي العصور الوسطى وفي ظل الاسلام، كذلك تناولت الورقة نطاق الإلتزامات الدولية من حيث تنفيذ الإلتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان حيث استعرضت الحريات الأساسية مثل الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمى، وذلك من حيث التعذيب وسؤ المعاملة واستقلالية القضاء والحصول على الجنسية و الحرمان التعسفي من الجنسية والتمييز بين الجنسين.⁽³⁵⁾

الورقة السابعة عشر بعنوان:ضمان حق الإنسان في الأمن والحياة:

أستهلت الورقة الموضوع بتناول ضمانات حق الانسان في الحياة حيث إستعرضت المبدأ الأساسي في الاسلام والمتمثل في تحرير الانسان وتكريمه اذ يعتبر ذلك من أهم جوانب الرسالة الخالدة للشريعة الإسلامية، ثم إنتقلت الورقة للتعريف بحقوق الإنسان باعتبارها المبادئ الإخلاقية أو المعايير الإجتماعية التي تصف نموذجا للسلوك البشري الذي يفهم عموما بأنه حقوق أساسية لايجوز المساس بها وهي مستحقة وأصيلة لكل شخص، كما تناولت الورقة ضمانات حق الإنسان في التشريعات الوطنية حيث عملت على وصف تطبيق مبادئ حقوق الإنسان في التشريعات السودانية ، وفي الختام تناولت الورقة حقوق الانسان في ميثاق الامم المتحدة من حيث الحق في الحياة والأمن وذلك من خلال عرض مواد الميثاق المتعددة.⁽³⁶⁾

الورقة الثامنة عشر بعنوان:مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينى الشتات في قانون القومية اليهودية:

تناولت الورقة الموضوع من خلال عدة جوانب حيث تطرقت للاجئين وإعلان الكيان الإسرائيلى للدولة اليهودية في حزيران 2003 وتمير مشروع قانون الدولة القومية اليهودية مما أدى إلى إغلاق الباب أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم خلال عملية التطهير عام 1948 ، كما تناولت الدولة الفلسطينية وإعلان الكيان الإسرائيلى للدولة اليهودية حيث كشف إعلان اسرائيل للدولة القومية اليهودية النوايا الحقيقية تجاه المستحقات الفلسطينية جميعها، كذلك إستعرضت الورقة تداعيات إعلان الكيان الاسرائيلى دولة يهودية على المشروع السياسي الفلسطيني

بخصوص قضيتي اللاجئين والقدس وذلك على المستوى الدولي والإقليمي فعلى المستوى الدولي عمدت الإدارة الأمريكية إنتهاج خطة عمل لحل القضية الفلسطينية على نحو يدحض جهود النضال الفلسطيني خلال ستة عقود أما على المستوى العربي والإقليمي فالإهتمام من قبل الدول العربية والإقليمية بأزماتها الداخلية المتفاقمة إنعكس سلبا على فكرة الدفاع عن القضية الفلسطينية وتحولت من الدعم إلى التضامن.⁽³⁷⁾

الورقة التاسعة عشر بعنوان: أثر نزاعات القرن الأفريقي على الأمن القومي السوداني:

إبتدرت الورقة موضوعها بعرض إطار نظريا حول مفاهيم الصراع والأمن القومي حيث تناولت مفهوم الصراع في الادبيات المختلفة حيث ينظر اليه باعتباره ظاهرة ديناميكية تقوم على التنافس، كذلك إستعرضت مفهوم الأمن القومي حيث عرفت بانها قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات المختلفة وقدرة المجتمع على مواجهة المخاطر، أيضا تم تعريف القرن الأفريقي وشرح أهميته الإستراتيجية كما وصف هذا الإطار النظري السودان من حيث الجغرافيا والإقتصاد، وفي المحور التطبيقي قدمت الورقة خلفية تاريخية للنزاع الاثيوبيالارتيري من حيث أسبابه وأبعاده، كما تناولت موقف فرنسا المتميز بالنسبة للصراع في المنطقة حيث تراعي فيه مصالحها ، وكذلك موقف الولايات المتحدة التي إزدادت مصالحها في المنطقة مما جعلها تركز مع المنطقة من خلال سياستها الخارجية القائمة على تحقيق المصالح، أيضا تناول المحور المواقف الإقليمية والدولية من النزاع الاثيوبي الارتيري حيث تطرق للجهود الامريكية الرواندية، كذلك حاول المحور رصد المتغيرات في المنطقة مثل انقلاب 1996 في الصومال ، وتنامى تيار الحركات الاسلامية الصومالية، وقد أختتمت الورقة بقياس أثر النزاع الاثيوبي الارتيري على الأمن القومي السوداني من حيث الاثار الإجتماعية والإقتصادية والعسكرية.⁽³⁸⁾

المحور الثالث: الاوراق القانونية:

الورقة الأولى بعنوان: إشكالية توظيف الأموال العامة في الدولة:

إبتدأت الورقة بتناول مفهوم الاموال العامة حيث عرفت المال العام وشروطه ومحتوياته كما تناولت إكتساب المال العام لصفة العمومية والحماية القانونية وزوال الصفة العامة عنه ومجموعة من القواعد من بينها قاعدة عدم جواز التصرف في المال العام وعدم الحجر عليه وغيرها، كما استعرضت الورقة حق الشخص العام على الاموال العامة من حيث حق الدولة في الاشراف والرقابة على المال العام وغيرها وكذلك تناولت طرق إكتساب المال العام ونزع الملكية للمنفعة العامة وإجراءات

نزعها، ايضاً شرحت الورقة إستعمال الأفراد للمال العام من خلال طرح قاعدة المساواة بين المواطنين في إستعمال الأموال العامة كما تناولت الإستعمال الخاص للأموال العامة من حيث خصائص الإستعمال الخاص وصوره والتعريف بالإستعمال الخاص للمال العم عن طريق العقد.⁽³⁹⁾

الورقة الثانية بعنوان: إلتزام العامل بأداء العمل في الفقه الاسلامي والقانون:

قسمت الورقة إلى محورين تناولت في المحور الأول إلتزام العامل بأداء العمل وإتقانه في الفقه الاسلامي حيث إستعرضت فيه الإلتزام بالعمل وإتقانه والإلتزامات المترتبة على العامل من عقد العمل، والعمل خلال المدة المحددة وإقان العامل للعمل وصيانة العامل للأموال المؤتمن عليها بالإضافة إلى إلتزام العامل بالمحافظة على أدوات العمل. اما المحور الثاني فقد تناول إلتزام العامل بأداء العمل وإتقانه في القانون وذلك بإستعراض أداء العامل المتفق عليه في العقد وتكليف العامل بأداء عمل آخر وإلتزام العامل بأداء العمل بنفسه والمحافظة على أدوات العمل وتنفيذ عقد العمل طبقاً لمبدأ حسن النية واخيراً إتقان العامل للعمل.⁽⁴⁰⁾

الورقة الثالثة بعنوان: دور الأحكام الفقهية في تحديد تسعيرة المنتجات:

قسمت الورقة الموضوع إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم التسعيرة في اللغة والاصطلاح حيث عرفها بأنها تقدير السعر وأنها سعر معلوم ينتهي اليه ثمن الشئ كذلك تناول المبحث الثاني حكم التسعيرة عند الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة حيث حرّمها الشافعية والحنابلة كما رصد أدلة على منع جواز التسعير، وعرض ايضاً أنواع التسعير مثل تسعير ظلم وتسعير جائز وتسعير في العمل، وذكر شروط جواز التسعير مثل تعدي أرباب العمل على القيمة تعدياً فاحشاً وتواطؤ البائعين ضد المشتريين وحصر البيع لاناس معينين، اما المبحث الثالث فقد تناول ما يدخله التسعير وعقوبة المخالفة وذلك من خلال رصد الاشياء التي يجري فيها التسعير، ومن يسعر عليهم ومن لايسعر عليهم بالإضافة إلى حكم مخالفة التسعير وعقوبته.⁽⁴¹⁾

الورقة الرابعة بعنوان: الجريمة الإلكترونية مفهومها وطبيعتها القانونية على ضوء قواعد القانون الدولي العام (دراسة قانونية):

تكونت الدراسة من ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الجريمة الإلكترونية وتطورها من حيث تعريفها وأركانها والتطور التاريخي لها حيث عرفتها

بأنها كل إستخدام في صورة فعل أو استخدام غير مشروع للتقنية المعلوماتية ويهدف إلى الإعتداء على مصلحة مشروعة، أما المبحث الثاني فقد تناول أنواع الجرائم الإلكترونية وأنواع المجرمين حيث صنفها إلى عدد كبير من بينها جرائم النصب والاحتيال على الانترنت وسرقة المعلومات وغيرها من الجرائم كما صنفها إلى جرائم الحاسب الآلي وجرائم الإنترنت وجرائم شبكة المعلومات وغيرها تناول المبحث كذلك أنواع المجرمين وقسمهم إلى فئة المتسللين الهواة (الهاكرز) وفئة المتسللين المحترفين (الكراكز) وغيرها من الفئات، أما المبحث الثالث فقد تناول الطبيعة القانونية للجريمة الإلكترونية وذلك من حيث خصائصها وخصائص المجرمين وطبيعتها القانونية.⁽⁴²⁾

الورقة الخامسة بعنوان: المنهج الفقهي والقانوني للحنبوي في مخطوطة مدار الحكام عند الشهادة على الأحكام :

بدأت الورقة الموضوع بالتعريف بمخطوط مدار الحكام ونسبته حيث أجمعت معظم مراجع المخطوطات بتناول شخصية الحنبوي ونسب المخطوط إليه وكذلك تناولت عنوان المخطوط وأسمه ونسخ المخطوط وأماكن وجوده ومن جانب ثاني وصفت أهمية المخطوط من الناحية العلمية عن طريق منزلة مولفه العلمية وموضوع المخطوط وطريقة عرضه، كذلك إستعرضت الورقة مصادر المخطوط وموارده المتمثلة في القران الكريم وكتب التفسير ومصادر رواية الحديث واخيرا مصادر الفقه والقانون، كما تناولت الورقة في المبحث الثاني منهج ولى زاده في عرض مسائل المخطوط وترتيبها وذلك من خلال الهيكل العام للمخطوط ومنهجه في عرض المسائل الفقهية وترتيبها، وتناول المبحث الثالث اسلوب مخطوط مدار الحكام وخصائصه المنهجية والقانونية.⁽⁴³⁾

الورقة السادسة بعنوان: المسؤولية المدنية المترتبة عن أضرار الغش التجاري (دراسة تحليلية):

قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول تناول الفصل الأول أركان الغش التجاري والتدابير النظامية لمكافحة والتي من بينها الركن المادي والركن المعنوي وعرض كذلك التدابير النظامية لمكافحة الغش التجاري وأجملها في مجموعة من القوانين والأنظمة التي تحارب الغش التجاري، أما الفصل الثاني فقد إستعرض أركان المسؤولية المدنية المترتبة على الغش وقسمها إلى ركن الخطأ وركن الضرر وركن علاقة السببية، وتناول الفصل الثالث دعوى المسؤولية المدنية حيث تناول فيها طرفا الدعوى وهما المدعي والمدعى عليه وكذلك وصف المحكمة المختصة بنظر الدعوى وتناول أحكام التعويض حيث

عرف مفهوم التعويض وأنواعه التي اجملها في التعويض العيني والتعويض بمقابل وغيرها كما رصد هذا الفصل أسسس تقدير التعويض وذكر مجموعة قواعد يجب مراعاتها أثناء تقدير التعويض من بينها تأثير الأضرار المحتملة.⁽⁴⁴⁾

الورقة السابعة بعنوان: الموت الدماغى بين محاذير ومعايير الفقه والطب:

قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث تناول المبحث الأول مفهوم الموت في اللغة وعند الفقهاء وعند الأطباء كما رصد علامات الموت مثل توقف النفس وتوقف نبضات القلب والدورة الدموية، اما المبحث الثاني فقدم تعريفا للموت الدماغى والذي يعنى تعطل جميع وظائف الدماغ تعطلا دائما ، وتناول كذلك أسباب موت الدماغ مثل إصابات الرأس والنزيف الداخلى، كما رصد المبحث علامات الموت الدماغى مثل توقف النفس التلقائي توقفا دائما بالإضافة إلى ذلك عرض المبحث شروط ومعايير موت الدماغ مثل الغيبوبة العميقة وأن يقوم بإجراء التشخيص ثلاثة أطباء. اما المبحث الثالث فقد تناول نزع أجهزة الإنعاش عن الميت دماغيا حيث اختلف الفقهاء في ذلك كما تناول الحكم بوفاة الميت دماغيا من حيث الفقه الإسلامى والقانون.⁽⁴⁵⁾

الورقة الثامنة بعنوان: الضوابط القانونية لفتح الدعوى الجنائية في القانون:

أستهلت الدراسة موضوعها بتعريف الدعوى الجنائية في اللغة وفي الإصطلاح وعند المشرع السودانى حيث عرفتها بأنها مواجهة أي شخص بإجراءات جنائية بسبب إرتكابه فعلا قد يشكل جريمة كما تناولت حكم الدعوى والدليل على مشروعيتها في السنة، بالإضافة إلى ذلك تناولت الورقة إجراءات فتح الدعوى الجنائية بواسطة البلاغ ، كما تناولت علم الشرطة الجنائية والشكوى ، وفي المطلب الثالث سعت الورقة إلى تعريف القيود والضوابط في اللغة والإصطلاح ورصدت القيود في مجموعة من أهمها التي لايجوز القبض فيها بدوناً أمر قبض والجرائم المتعلقة بالموظف العام كما رصدت القيود في قيود ذات طابع اجرائىي وقيود ذات طابع إستثنائي عارض وقيود مرتبطة او متعلقة بالنظام العام.⁽⁴⁶⁾

الورقة التاسعة بعنوان: حوسبة النظام القضائي السودانى (التحديات والمعوقات) :

تناولت الورقة موضوعها في ثلاثة محاور الاول إطارا نظريا إستعرض مصطلحات الدراسة حيث عرف الحكومة الإلكترونية والحكومة الذكية والسلطة القضائية في السودان والبرامج الإلكترونية كما تناول فوائده وإيجابيات الحوسبة في الوزارات والمؤسسات وكذلك رصد المعوقات والتي من بينها مشاكل متعلقة بالبنية التحتية ومعوقات بشرية أخرى، كما تناول أيضا مشاكل التمويل المالى لمشروع الحوسبة،

اما المحور الثاني فقد عرض تجارب الدول الإقليمية المحيطة بالسودان مثل تجربة المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الإمارات، اما المحور الثالث فقد تناول التقاضي الإلكتروني و جائحة كورونا العالمية وما لعبته الحكومات الإلكترونية من دور إبان تلك الجائحة.⁽⁴⁷⁾

الورقة العاشرة بعنوان: التكييف الفقهي للمواطنة والجنسية:

تناولت الورقة موضوعها في مبحثين حيث إستعرض المبحث الأول مفهوم الجنسية والمواطنة في اللغة والإصطلاح وفي الفقه الاسلامي كما تناول مبادئ وأهمية ومقومات المواطنة حيث أجمل المقومات في المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق ومشاركة الجميع في الحياة العامة والولاء لله وللوطن، اما المبحث الثاني فقد تناول إكتساب وفقدان المواطنة وذلك من خلال تناول دستور المدينة كأساس لتكون الدولة الجديدة المعروف بالصحيفة والتي نظمت الحياة السياسية والاجتماعية في المدينة من حيث موقف الدولة من المنابت والأصول الإجتماعية.⁽⁴⁸⁾

الورقة الحادية عشر بعنوان: أحكام التعامل بالنقود الإلكترونية في الفقه والقانون:

شملت الورقة أربعة مباحث تناول المبحث الأول تعريف النقود الإلكترونية والتطور التاريخي لنشأتها حيث عرفت النقود الإلكترونية في اللغة وفي الفقه الإسلامي ومن بينها تعريف أصدره البنك المركزي الأوربي بأن النقود الإلكترونية مخزون لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات المتعهدين، اما المبحث الثاني فقد تناول التطور التاريخي للنقود الإلكترونية حيث تطورت النقود العادية من مقايضة مرور بالورقية والنقود المعدنية وصولا لبطاقات الدفع الإلكتروني، وتناول المبحث الثالث أنواع بطاقات الدفع الإلكتروني وحكمها مثل بطاقات الصراف الالي والمحفظة الاللكترونية وغيرها كما حاول المبحث تقديم تكييف فقهي لحامل البطاقة وصاحب المتجر والبنك وتناول المبحث الرابع خصائص النقود الإلكترونية حيث وصفها بعدم التجانس وسهولة الحمل ووجود مخاطر وقوع الأخطاء، كما تناول المخاطر الأمنية والقانونية للنقود الإلكترونية⁽⁴⁹⁾

الورقة الثانية عشر: بعنوان دور التحكيم الإلكتروني في حل النزاعات التجارية:

إشتملت الورقة على عدة محاور حيث تناول المحور الأول تعريف النزاع التجاري في اللغة والإصطلاح وفي الفقه الدولي، كما استعرض صور وأنواع النزاعات التجارية مثل منازعات الناقل الوطني ومنازعات المشروعات المشتركة بين القطاعين الخاص والعام ومنازعات الاستثمار ومنازعات التجارة الدولية ، وتناول المحور الثالث

تقسيمات التجارة وذلك من حيث التجارة التقليدية والتجارة الدولية والتجارة الإلكترونية، وتناول المحور الرابع التحكيم الإلكتروني في النزاعات التجارية وذلك بتعريف مفهوم التحكيم الإلكتروني وعرض مزاياه مثل بساطة الاجراءات والسرية التامة وثقة الأطراف.⁽⁵⁰⁾

الورقة الثالثة عشر بعنوان: التحكيم كوسيلة من وسائل المنازعات وتميزه عن بعض الأنظمة القانونية:

إبتدأت الورقة بتعريف التحكيم في اللغة وحاولت تميزه عن بعض المفاهيم المشابهة مثل الصلح والتوفيق والوساطة كما رصد أوجه الخلاف بين الخبرة والتحكيم والتحكيم والوكالة،

فيما يتعلق بالتحكيم والصلح قدمت الورق عنصرين لتمييزه عن التحكيم هما وجود نزاع قائم أو محتمل ونزول أي من الطرفين عن جزء من إدعائه لإرضاء الطرف الآخر، اما فيما يتعلق بالتحكيم والتوفيق فقد عرفت الورقة التوفيق بأنه تقريب وجهات النظر للوصول إلى إفاق بصورة ودية اما الوساطة فهي نوع من التوفيق أو شكل من الأشكال التي يتم بها التوفيق بين الخصوم ورصدت الورقة أوجه الخلاف بين التحكيم والتوفيق والوساطة في عدد من الفروق من بينها الفارق في الالية المتبعة لفض النزاع اما فيما يتعلق بالفرق بين التحكيم والخبرة يتمثل في ان المحكم يقوم بدور القضاء ويحسم النزاع وحكمه ملزم بينما الخبير يبدئي راءا وهو رأي غير ملزم، كذلك وضحت الورقة إختلاف التحكيم عن الوكالة حيث أن الوكيل يعمل لصالح موكله ولحسابه عكس المحكم الذي يصبح كالقاضي.⁽⁵¹⁾

الورقة الرابعة عشر بعنوان: ضوابط عقد البيع الإلكتروني:

بدأت الورقة بالتعريف بماهية البيع الإلكتروني حيث عرفته بأنه عقد يتم خلال شبكة الإنترنت في عالم إفتراضي يتم من خلاله تبادل السلع والخدمات، كذلك عرضت خصائص عقد البيع الإلكتروني مثل إبرام العقد بدون التواجد المادي وإستخدام الوسائط الإلكترونية في إبرام العقد وغيرها، كذلك تناولت توضيح كيفية تنفيذ العقد حيث رصدت الورقة ثلاثة إتجاهات لطبيعة العقد الإلكتروني تتمثل في الإتجاه الاول الذي يرى العقد ذو طبيعة إذعانية والإتجاه الثاني يراه ذو طبيعة رضائية والإتجاه الثالث يراه ذو طبيعة مزدوجة، كما عرضت الورقة ضوابط عقد البيع الإلكتروني وحكمه حيث وردت اراء فقهية في هذا المجال حيث يرى مركز الازهر العالمى ان الأصل في المعاملات الاباحة إلا ما أورد الشرع بتحريمه، كما قدمت

الورقة مجموعة من الضوابط مثل ضوابط العاقدين وضوابط الصيغة من حيث الإيجاب والقبول الإلكتروني بالإضافة إلى الضوابط المعقود عليها وضوابط السبب ، كذلك عرضت الورقة اثار عقد البيع الإلكتروني وذلك بتوضيح إلتزامات البائع في العقد مثل الإلتزام بالتسليم وكذلك الإلتزامات المشتري من حيث تسليم المبيع وإلتزام المشتري بالوفاء الإلكتروني.(52)

الورقة الخامسة عشر بعنوان الطبيعة القانونية لجريمة الفساد في التشريعات الوطنية :

إستهلت الورقة موضوعها بتعريف الفساد لغة واصطلاحا وفي لشريعة الاسلامية وفي القانون السوداني كما إستعرضت جرائم الفساد في التشريعات الجنائية الوطنية مثل جريمة الرشوة وجريمة استغلال الوظائف وجريمة غسل الاموال،تناولت الورقة كذلك خصائص الفساد مثل السرية واشترك أكثر من طرف في الفساد وسرعة الانتشار وسلوك المنحرف وخيانة الثقة،كما حاولت الورقة عرض الجهود الوطنية لمكافحة الفساد على المستويين التشريعي والتنظيمي وأجملتها في الدستور والقانون الجنائي وقانون مكافحة غسل الأموال والإرهاب وقانون مكافحة الثراء الحرام وقانون المفوضية القومية للشفافية والإستقامة ومكافحة الفساد وقانون الشراء والتعاقد وقانون الإجراءات المالية والمحاسبية .⁽⁵³⁾

الورقة السادسة عشر بعنوان: بنوك النفط والأجنة:

بدأت الورقة بتعريف الأجنة في اللغة والاصطلاح ثم دلفت لتناول نشأة بنوك الأجنة التي بدأت في عام 1980 في الولايات المتحدة ثم تطرقت لحكم إنشاء بنوك الأجنة حيث أتفق أهل العلم من المسلمين على تحريمها إلا أن بعضهم أجازوها في بعض الحالات المشروعة وأستدلوا في ذلك بايات من القران الكريم، كما إستعرضت حكم تجميد الأجنة و الأحكام الشرعية المتعلقة ببنوك الأجنة من خلال رصد الأسباب الداعية للتجميد وعرض حكم إتلاف الأجنة الزائدة بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت الورقة حكم إجراء التجارب على الأجنة حيث عرضت الورقة إتجاهين أحدهما يجوز إجراء التجارب عليها والآخر يرى حرمة إجراء التجارب عليها .⁽⁵⁴⁾

الورقة السابعة عشر بعنوان: التكييف القانوني للتدخل الدولي المعاصر من خلال العمل الانساني (أزمة دارفور أمودجاً) :

إبتدأت الورقة بعرض مشروعية التدخل الانساني لحماية حقوق الانسان حيث تناولت مشروعية التدابير غير العسكرية من الدول حيث تتمثل التدخلات

غير العسكرية في الضغوط السياسية من قطع للعلاقات السياسية وإيقاف للمعونات والمساعدات، كما تناولت مشروعية التدخل الإنساني و العسكري الفردي لحماية حقوق الإنسان حيث أبرزت إتجاهين الأول يعارض التدخل لحماية حقوق الانسان والثاني يؤيد مشروعية التدخل ، كذلك تناولت الورقة مشروعية تدخل الامم المتحدة الإنساني حيث أولى ميثاق الامم المتحدة إهتماما كبيرا لحقوق الإنسان وقد رصدت الورقة مجموعة شروط تبرر مشروعية تدخل الامم المتحدة من بينها أنه يجب أن تكون عملية التدخل الإنساني في حالات المعاناة الشديدة للأفراد وأن يكون التدخل مجردا من كل غرض ذاتي، كما قدمت الورقة الممارسات الفعلية للتدخل الإنساني للأمم المتحدة في عدة نماذج مثل التدخل في الصومال والتدخل في دارفور في السودان.⁽⁵⁵⁾

الورقة الثامنة عشر بعنوان: أحكام التوقيع الإلكتروني وحجته في القانون :

قسمت الورقة إلى أربعة مباحث تناول المبحث الأول ماهية التوقيع الإلكتروني في اللغة وفي القوانين التقليدية المختلفة حيث عرفه القانون الفرنسي بأنه التوقيع الذي يميز هوية صاحبه ويعبر عن رضائه بالإلتزامات التي تنشأ عن هذا التصرف، إستعرض المبحث الثاني صور التوقيع الإلكتروني مثل التوقيع الرقمي والتوقيع بالقلم الإلكتروني والتوقيع بالضغط على مربع الموافقة، اما المبحث الثالث فقد رصد الشروط الواجب توفرها في التوقيع الإلكتروني مثل ارتباطه فقط بالموقع وان يسمح بتحديد شخصية الموقع وغيرها من الشروط، وتناول المبحث الثالث حجية التوقيع الإلكتروني مثل قانون التجارة الإلكترونية لعام 1996 والقانون النموذجي للتوقيع الإلكتروني وغيرها من حجية التوقيع الإلكتروني في بعض القوانين المحلية.⁽⁵⁶⁾

الورقة التاسعة عشر بعنوان: جريمة إرهاب الدولة في القانون الدولي العام والاختصاص القضائي :

تناولت الورقة مفهوم إرهاب الدولة وعرفته بأنه إستخدام العنف العمدي غير المشروع أو التهديد بإستخدامه من قبل سلطات دولة ما أو أحد أجهزتها أو بعض الأشخاص الذين يعملون لمصلحتها، كما أستعرضت صور إرهاب الدولة والإختصاص القضائي في جريمة إرهاب الدولة وأسس تحديد الإختصاص الجنائي الدولي والتي أجملتها في الإختصاص الجنائي الإقليمي والإختصاص الجنائي الشخصي والوقائي والعالمي كما تناولت تنازع الإختصاص الجنائي الدولي ثم تطرقت لنشأة المحكمة الجنائية الدولية وطبيعتها وإختصاصتها وأنواع الجرائم التي تقضي فيها مثل جرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب كما تناولت سريان إختصاص المحكمة

وممارسته من حيث إحالة الدولة للشكوى وإختصاصات المدعي العام وسلطة مجلس الأمن ومهام وسلطات الدائرة التمهيدية بالإضافة لقبول المحكمة للإدعاء والقانون الواجب التطبيق والإستئناف.⁽⁵⁷⁾

الورقة العشرون بعنوان: الإثراء بلا سبب أحكامه وتطبيقاته:

تناولت الورقة مفهوم الإثراء بلا سبب في اللغة والإصطلاح القانوني حيث أستعرضت أركانه مثل اثراء المدين وإفكار الدائن كذلك رصدت صور الإثراء ومن بينها الإثراء الإيجابي والسلبي والإثراء المباشر وغير المباشر والإثراء المادي والمعنوي، كما تناولت أحكامه من حيث دعوى الإثراء بلا سبب وأهلية المدعي وسقوط دعوى الإثراء بالتقادم والاثار التي تترتب على الحكم والتعويض: كذلك تناولت تطبيقات حيث تطرقت ألى دفع غير المستحق ومفهوم الفضالة والتي تعني القيام بعمل ما لشخص من دون إذن شرعي منه ولها شروط مثل قيام الفضولي بشأن عاجل لحساب الفضولي وقصده تحقيق مصلحة رب العمل وغيرها ، بالإضافة ألى ذلك تطرقت الورقة لحكم الفضالة وذلك من حيث إتزامات الفضولي مثل إخطار الفضولي رب العمل بتدخله متى أستطاع ذلك وكذلك رصدت إتزامات رب العمل مثل رد النفقات الضرورية والنافعة ودفع الأجر وغيرها.⁽⁵⁸⁾

الورقة الحادية والعشرون بعنوان: إستنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية:

إستهلت الورقة موضوعها بتعريف الادلة التفصيلية في اللغة والإصطلاح حيث الدليل في اللغة هو المرشد والهادي وفي الإصطلاح يراد بها ماورد في الكتاب والسنة، كما تناولت تعريف القران وخصائصه وحجيته من حيث دلالة الايات على الأحكام من خلال النص الظني والنص القطعي كما عرضت مفهوم السنة وأنواعها مثل السنة القولية والسنة الفعلية والسنة التقريرية وعرضت ايضا أقسام السنة مثل السنة المؤكدة للقران و المبينة للقران الناسخة للقران، تناولت الورقة كذلك الإجماع من حيث تعريفه وركنه وشروطه حيث يعنى الإجماع الحزم ومن شروطه أن يحدث الإتفاق من المجتهدين على حكم شرعي للإجماع مستند يمثّل الدليل الذي يعتمد عليه المجتهدون اما حجة الإجماع فهي حجة قطعية وأدلتها من القران والسنة، وتناولت ايضا القياس كدليل رابع وذلك من حيث شروطه وأركانه اما الدليل الخامس فهو الإستحسان حيث عرفته الورقة وركزت أنواعه وحجيته وارااء العلماء فيه، تناولت الورقة ايضا

المصلحة من حيث تعريفها وأنواعها وحجيتها ، كما تناولت العرف من حيث تعريفه وأنواعه وحجته وأقسامه وأختتمت الورقة بإستعراض شرع من قبلنا وسد الذرائع والإستصحاب والأحكام الشرعية.⁽⁵⁹⁾

الورقة الثانية والعشرون بعنوان: إيجار الأرحام بين التحريم والإباحة:

إبتدرت الورقة موضوعها بتعريف مفهوم إيجار الأرحام في اللغة والإصطلاح حيث عرفت إجارة الأرحام بأنها موافقة إمراة على حمل بويضة ملقحة لاتنسب إليها لحساب إمراة أخرى وتسليم المولود لها بعد ولادته ، كما تناولت أسباب اللجوء إلى إيجار الأرحام إلى أسباب تتعلق بالزوجين وأسباب تتعلق بالمراة المستأجرة ورصدت الورقة صور تأجير الأرحام وحكم كل صورة مثل تلقيح نطفة الزوج ببويضة زوجته او تلقيح بويضة المرأة بماء رجل اجنبي وغيرها من الصور، كذلك تناولت حكم إيجار الارحام حيث حرمه مجمع الفقه الاي نسب المولود حيث ينسب فريق المولد إلى أبويه من النطفة والبويضة وينسب آخر المولود للمستأجرة اذا كان لها زوج، وتناولت الورقة اثار إيجار الأرحام فيما يتعلق بالميراث والنفقة.⁽⁶⁰⁾

الورقة الثالثة والعشرون بعنوان: الأصول الإسلامية للقانون الدولي الانساني:

تناولت الورقة مفهوم القانون الدولي الإنساني في الإسلام والخصائص التي يتميز بها مثل أن قواعده ملزمة وأن أحكامه عامة وصالحة للتطبيق في كل مكان، كما أستعرضت مبادئ القانون الدولي مثل مبدأ العدل ومبدأ المعاملة الانسانية والوفاء بالعهد وغيرها من المبادئ ، كما وصفت نطاق القانون الدولي في الإسلام من خلال الجهاد في سبيل الله وقتال البغاة وقتال المرتدين وقتال قطاع الطرق وغيرها ، اما المبحث الثاني فقد تناول حماية المدنيين في القانون الدولي الإنساني في الإسلام حيث أستعرض مفهوم المدنيين والفئات التي ينطبق عليها المفهوم مثل النساء والاطفال والشيوخ والجرحى والمرضى وغيرهم من الفئات، كذلك تناول المبحث نطاق الحماية المقررة للمدنيين في الإسلام من خلال عدة نقاط من بينها تحريم الشريعة للتعرض للمدنيين وتحريم المساس بالعيان وتحريم تعذيب المدنيين وغيرها ، وكذلك تناول حماية الاموال والبيئة في القانون الدولي الإنساني وقسم الأموال إلى اموال مستخدمة في القتال واموال غير مستخدمة في القتال وحاول وصف حكم حماية اموال العدو من الإتلاف في زمن الحرب ، كما تناول حماية البيئة في القانون الدولي الإنساني في زمن الحرب وحكم تسميم مياه العدو.⁽⁶¹⁾

الورقة الرابعة والعشرون بعنوان. الصعوبات القانونية والعملية في تطبيق المادة (7) من قانون مكافحة الإتجار بالبشر السوداني لسنة 2014م:

تناولت الورقة تعريف جريمة الإتجار بالبشر في القانون الدولي وذلك بعرض الإتفاقيات المتعددة في هذا الشأن، ثم دلفت مباشرة لرصد الصور المكونة لجريمة الإتجار بالبشر والتي من بينها الإتجار بالبشر والإتجار بالجنس والإتجار في العمالة ، وفي محور ثاني أستعرضت الورقة الإتفاقيات الإقليمية مثل الإتفاقية الاوربية لحقوق الانسان نوفمبر 1050 والميثاق العربي لحقوق الانسان لسنة 2004 والبرتوكول الأفريقي لحقوق المرأة لعام 2003 ، كما تناول تعريف جريمة الإتجار بالبشر في القانون الوطني وتنامي تلك الظاهرة بتشجيع الجناة على ارتكاب الجريمة وعرضت كذلك المؤشرات العامة للتعرف على جريمة الإتجار بالبشر مثل تردد الضحايا وعدم رغبتهم في الإجابة على الأسئلة وغيرها.⁽⁶²⁾

الورقة الخامسة والعشرون بعنوان: مكافحة الجريمة المنظمة على ضوء التشريعات الوطنية والإتفاقيات الدولية:

تناولت الورقة تعريف الجريمة المنظمة لغة وفي الفقه القانوني حيث عرفتھا بأنها الظاهرة الإجرامية التي يكون وراءها جماعات معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي كما تناولت خصائص الجريمة المنظمة من حيث عدد الأعضاء والتنظيم والتخطيط والبناء الهرمي المتدرج والاستمرارية، كذلك رصدت الورقة أنواع الجرائم المنظمة مثل غسيل الاموال وجريمة الارهاب ، كما تناولت الورقة الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وذلك من خلال التعاون الامني ودور الانتربول حيث تعرضت للتعاون العربي لمكافحة الجريمة المنظمة وأنشطته في هذا المجال ، وصفت الورقة كذلك الجهود الوطنية لمكافحة الجريمة المنظمة حيث السودان من اوائل الدول المنضوية تحت عضوية منظمة الشرطة الجنائية الدولية.⁽⁶³⁾

الورقة السادسة والعشرون بعنوان: عدالة الإجراءات الجنائية أمام محكمة الجنائيات الدولية:

أستهلت الورقة موضوعها بوصف المحكمة الجنائية وضمانات المحاكمة العادلة من حيث النشأة والإختصاص حيث أستعرضت النظام الاساسي للمحكمة وهيكل تنظيم المحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعي العام والدوائر القضائية وقلم المحكمة وهيئة الرئاسة ، كما تناولت المبادئ التي تحكم عمل المحكمة مثل مبدأ التكامل ومبدأ المشروعية الجنائية ومبدأ عدم رجعية القاعدة القانونية كذلك تناولت إختصاصات المحكمة مثل الإختصاص الزماني والمكاني والموضوعي حيث تختص المحكمة بجريمة

الإبادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب والعدوان ، كما عرضت الورقة القواعد الأساسية للإجراءات الجنائية مثل صحة الادلة وحسن سير جلسات المحاكمة وغيرها كما تناولت اليات تحريك الدعوى الجنائية أمام المحكمة وسلطة مجلس الأمن فيها سواء بتعليق أو إيقاف نشاط المحكمة في دعوى معروضة أمامها.⁽⁶⁴⁾

الورقة السابعة والعشرون بعنوان: دور الزكاة في محاربة الجرائم الأمنية :

تناولت الورقة الاموال التي تجب فيها الزكاة وقسمتها إلى سبعة أقسام رئيسية الرابط بينها صفة النماء مثل الذهب والفضة والانعام والمال القابل للنمو كما أستعرضت الأحاديث التي تحذر من منع الزكاة، تناولت كذلك دور الزكاة في مكافحة الجريمة وقتال الممتهنين عن أداء الزكاة حيث عرضت التكاليف واثرها على وعاء زكاة الزروع وإعتبار اموال الزكاة في حكم الأموال الخاصة وأن جاحد الزكاة كافر بالإضافة إلى ذلك فقد تناولت الإحتيال لإسقاط الزكاة قبل وجوبها وقصور التشريعات الوطنية ودفع الزكاة لسداد ديون المحاكمين بالقانون الجنائي ودور الزكاة في الحد من البطالة⁽⁶⁵⁾

الورقة الثامنة والعشرون بعنوان: طرق إثبات جريمة الإحتيال في المعاملات الإلكترونية ووسائل مكافحتها في الفقه الاسلامي والقانون :

إبتدرت الورقة موضوعها بعرض طرق إثبات جريمة الإحتيال في المعاملات الإلكترونية في الفقه الاسلامي ورصد اسباب صعوبة اثباتها مثل صعوبة الإحتفاظ الفني باثارها إن وجدت وأنها تحتاج خبرة فنية ويصعب على المحقق التقليدي التعامل معها، كما تناولت الورقة طرق إثبات جريمة الإحتيال الإلكتروني والتي من بينها البيئة والقرائن والإقرار والشهود، بالإضافة إلى ذلك أستعرضت الورقة طرق إثبات الجريمة الإلكترونية في القانون العراقي والتي تتمثل في الإقرار والإستجواب والشهادة والقرائن، كم تناولت حجية الأحكام وذكر بعض الأشياء التي تقود إلى الحجية مثل اليمين والمعينة والخبرة، وأختتمت الورقة بإستعراض وسائل مكافحة الإحتيال في المعاملات الإلكترونية في القانون والتي تطورت بتطور تلك الجرائم.⁽⁶⁶⁾

الورقة التاسعة والعشرون بعنوان: المسؤولية القانونية المدنية والجنائية عن إصابات وعنف وعدوان وشغب الملاعب وطرق تسوية المنازعات فيها:

تناولت الورقة المفهوم العام للإصابات وأنواعها وطرق الوقاية منها والتي من بينها الفحص الطبي الشامل والراحة الكافية والتغذية الكافية وعدم الإفراط في التدريب والتدرج في التمرينات كذلك عرضت الضوابط الشرعية للألعاب الرياضية مثل مراعاة

المقاصد الشرعية وأن لاتلهي الرياضة المسلم عن أداء الواجبات الدينية والدينية وغيرها ، كما رصدت أسباب شغب الملاعب مثل الجماهير في الملاعب واللاعبون في المباريات والحكام والاداريون في الاندية والمدربون وغيرها، كما تناولت الورقة كيفية العلاج من حيث جميع تلك الفئات ، كذلك أستعرضت الورقة الأساس الذي قامت عليه المسؤولية الجنائية في إصابات الملاعب وأجملتها في الأساس الشرعي والاساس القانوني.⁽⁶⁷⁾

الورقة الثلاثون بعنوان: قواعد العلة عند الاصوليين:

تناولت الورقة تعريف القوادح في اللغة والإصطلاح حيث أن القادح في الشئ هو المؤثر فيه تأثيرا حسيا ، كما عرفت العلة بأنها الباعث على التشريع ، كذلك أستعرضت تطبيقات فقهية لما بين الوصف والحكم من مناسبة مثل قصر الصلاة في السفر ، كما رصدت أقسام قوادح العلة وعرفت مفهوم الكسر والقلب من حيث اللغة والإصطلاح.⁽⁶⁸⁾

الورق الحادية والثلاثون بعنوان: الحماية القانونية للعلامات التجارية في التشريعات الوطنية والدولية:

تناولت الورقة ماهية العلامة التجارية ومشروعيتها وأشكالها وشروطها وأهميتها وميزاتها، كما أستعرضت أنواع العلامات التجارية من حيث الصناعة وعلامة الخدمة ومن حيث ملكية العلامة التجارية ، كما رصدت خصائص حق ملكية العلامة التجارية بالإضافة إلى الجرائم التي تقع على العلامة التجارية مثل جريمة التزوير، أستعرضت الورقة ايضا الحماية الدولية للعلامة التجارية في الإتفاقات الدولية مثل إتفاقية باريس.⁽⁶⁹⁾

الورقة الثانية والثلاثون بعنوان: مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد:

تناولت الورقة مفهوم حسن النية من حيث اللغة والظاصطلاح كما ميزت بين حسن النية الشخصي والموضوعي والقانوني وميزت مفهوم حسن النية عن غيره من المفاهيم مثل مفهوم الحاقة بالإنصاف والحاقة بالباعث ، كذلك تناولت دور حسن النية في مرحلة المفاوضات وفي مرحلة إبرام العقد وفي تنفيذه والذي يأخذ مظهرين إيجابي وسلبي.⁽⁷⁰⁾

الورقة الثالثة والثلاثون بعنوان: الشهادة مشروعيتها وأقسامها :

تناولت الورقة تعريف الشهادة لغة وإصطلاحا وفي القانون الدولي كما تطرقت لمشروعية الشهادة وحكمها في الكتاب والسنة وفي الإجماع كذلك رصدت أنواع الشهادة

ومن بينها الشهادة بالأصالة والشهادة بالنقل والشهادة بالتسامح.⁽⁷¹⁾

الورقة الرابعة والثلاثون بعنوان: الأثر القانوني لفيروس كورونا على القوة الملزمة لعقد النقل الجوي:

تناولت الورقة مبدأ العقد شريعة المتعاقدين والإستثناءات الواردة عليه وذلك من خلال عرض نظرية الحوادث الإستثنائية العامة وشروط أعمالها وكذلك نظرية القوة القاهرة وذلك بعرض ما قضت به محكمتي النقض المصرية والقطرية ، كذلك تناولت الورقة فسخ العقد وإنفساخ العقد وشروط إعمال نظرية القوة القاهرة في العقود والأثر القانوني لنظرية القوة الطارئة والتكييف القانوني لنظرية القوة القاهرة. كما تناولت أثر فايروس كورونا على النقل الجوي وذلك من خلال تأثيره على إجراءات التقاضي.⁽⁷²⁾

الورقة الخامسة والثلاثون بعنوان: شهادة الإسترعاء (إيداع الشهادة) وأثرها في الإثبات:

تناولت الورقة تعريف الشهادة في اللغة و الإصطلاح وكذلك تعريف الإسترعاء والذي يعني الحفظ والرعاية كما عرضت الأدلة على مشروعية الإثبات بالشهادة والحكمة من مشروعية الشهادة وتناولت أيضا أركان الشهادة مثل الإسترعاء وشروطه مثل أن يكون الإسترعاء قبل الصلح وإستحضار الشهود وعدد الشهود وغيرها من الشروط، كما تناولت الورقة أمثلة تطبيقية لكيفية إجراء شهادة الإسترعاء.⁽⁷³⁾

الورقة السادسة والثلاثون بعنوان: قوة الحكم الجنائي في إنهاء الدعوى الجنائية:

تناولت الورقة التطور التاريخي للحكم الجنائي والذي مر بمرحلتين مرحلة العدالة الخاصة ومرحلة العدالة العامة كما تناولت مفهوم الحكم الجنائي في الفقه وفي الشريعة الإسلامية ورصدت شروط إستحقاقه مثل إنتفاء الموانع الإجرائية، كما تناولت أثر قوة الحكم الجنائي في إنهاء الدعوى الجنائية، كذلك أستعرضت الورقة التكييف القانوني لقوة الحكم الجنائي في إنهاء الدعوة الجنائية.⁽⁷⁴⁾

الورقة السابعة وثلاثون بعنوان: The legal Effect of the Authority of the preceding:

Judgment (Applied study on the Sudanese law for civil procedures 1983

تناولت الورقة مفهوم سلطة الأمر المقضي بين المتقاضين وتحليل مفهوم صحة الأمر المقضي وتوضيح شروطه ، كما رصدت أهم القضايا التي يثيرها القانون السوداني

عام 1983 ، من حيث إنفاذ قرارات التحكيم وقواعد المنع والإستبعاد ، كما عرضت الورقة مجموعة من الفروق بين سلطة مبدأ سلطة الأمر المقضي ومبدأ الإغلاق.⁽⁷⁵⁾ الورقة الثامنة والثلاثون بعنوان: أثر الإنذار بالإخلاء على عقد الإيجار في القانون السوداني :

تناولت الورقة ماهية عقد الإيجار من خلال تعريف عقد الإجارة لغة وإصطلاحاً حيث عرفت أنه عقد على منفعة معلومة إلى مدة معلومة كما رصدت خصائص عقد الإيجار والتي من بينها أنه من العقود الملزمة ، تناولت الورقة أيضاً أهمية عقد الإيجار ومشروعية الإيجار في القران والسنة ، كما تناولت الآثار المترتبة على الإنذار بالإخلاء من حيث مشتملات الإنذار وحكمه.⁽⁷⁶⁾

الورقة التاسعة والثلاثون بعنوان:القواعد القانونية المنظمة للطائرة على ضوء التشريع الوطني والإتفاقيات الدولية :

تناولت الورقة تعريف الطائرة وأنواع الطائرات من الناحية الفنية والقانونية كما تعرضت لما يعرف بتسجيل الطائرة ورصدت مجموعة من شروط التسجيل كذلك تطرقت الدراسة للنظام القانوني لطاغم الطائرة والمركز القانوني لقائدها بالإضافة للتصرفات القانونية على الطائرة وتناولت أيضاً الحجر على الطائرة وفق الإتفاقيات الدولية ، كما تطرقت لنطاق تطبيق إتفاقية جنيف 1948 في بعض الأحكام الخاصة بالطائرات.⁽⁷⁷⁾

الورقة الاربعون بعنوان:الطبيعة القانونية للتحكيم :

تناولت الورقة التحكيم من حيث اللغة والإصطلاح وفي القانون السوداني حيث يعني إتفاق طرفي النزاعات ذات الطبيعة المدنية على إحالة ما ينشأ بينهما من نزاع إلى أفراد أو هيئات يتم إختيارهم بإرادتهم وإتفاقهم، كما عرضت الطبيعة القانونية للتحكيم ونظرياتها المختلفة مثل نظرية الطبيعة القضائية ونظرية الطبيعة التعاقدية وموقف القضاء من تلك النظريات.⁽⁷⁸⁾

الورقة الحادية واربعون بعنوان: موقف القانون السوداني من الوسائل الفنية لقواعد الإسناد(دراسة تحليلية):

تناولت الورقة تعريف التكييف بأنه الوصف القانوني كما ؟أستعرضت إخضاع التكييف لقانون القاضي والذي أستند على قضية ميراث المالطي وقضية وصية الهولندي، تناولت الورقة كذلك مفهوم الإحالة ورصدت المبادئ التي تثيرها الإحالة

من خلال ميدانين هما تنظيم التوريث في القانون الفرنسي والقانون البافاري، كما ذكرت عيوب الإحالة، تناولت الورقة أيضا تعريف التفويض والذي يعني منح طرف آخر صلاحيات التصرف للقيام بانشطة معينة.⁽⁷⁹⁾

الورقة الثانية والاربعون بعنوان: موقف التشريعات من حق المتهم في الصمت:

تناولت الورقة مفهوم حق المتهم في الصمت في اللغة وفي الإصطلاح وفي القانون كما عرفت مفهوم الدعوى والتي تعني الإلتجاء للقضاء بطرق مخصوصة بغرض الفصل في نزاع كذلك تناولت تعريف الحق والصمت وذكر أنواع الصمت مثل الصمت الطبيعي والصمت العمدي، كما تناولت الورقة الموقف الشرعي من حق المتهم في الصمت وذلك بالتطرق لذلك الحق في التشريعات العربية والقوانين السودانية والتشريعات الأجنبية مثل التشريع الفرنسي والتشريع الأمريكي ، كما تطرقت أيضا لصمت المتهم في المؤتمرات الدولية التي طرحت ذلك الحق.⁽⁸⁰⁾

الورقة الثالثة والاربعون بعنوان: تطور حقوق الانسان والحريات العامة :

تناولت الورقة التطور التاريخي للحقوق والحريات العامة في الحضارات الإنسانية مثل الحضارة اليونانية والرومانية وكذلك في الاديان السماوية مثل المسيحية والإسلام وقد فصلت الورقة الحريات والحقوق العامة في التشريع الإسلامي وذلك بالتعرض للشورى والمساواة وحق الحياة والسلامة الشخصية والحرية الشخصية وحرية العقيدة وحرية التعليم وحرية الملكية كما ؟استعرضت الورقة حقوق الانسان في العصر الحديث وأهم المحطات التي مرت بها.⁽⁸¹⁾

الورقة الرابعة والاربعون بعنوان: حق المتهم في الصمت:

تناولت الورقة ماهية حق المتهم في الصمت وذلك من خلال تعريف المتهم وتعريف حق المتهم في الصمت وأستعراضه في الانظمة التشريعية المختلفة مثل النظام الإتهامي والنظام التنقيبي والمختلط، كما تناولت موقف التشريعات الدولية والوطنية من حق المتهم في الصمت وضمانات ذلك الحق مثل الضمانات الموضوعية كذلك تناولت نطاق حق المتهم في الصمت.⁽⁸²⁾

الورقة الخامسة والاربعون بعنوان: أخلاقيات المهن القانونية في عصر النبوة والقوانين والمواثيق الدولية:

تناولت الورقة مفهوم أخلاقيات المهن القانونية من حيث تعريف المهنة والأخلاق في اللغة والشرع وقد عرفت أخلاقيات المهنة بمجموعة المبادئ والأسس التي

تستمد منها العدالة روحها وهدفها، كما عرفت الورقة العدل وأستعرضت نماذج لعدل الرسول صلى الله عليه وسلم وعدل الصحابة، كما تناولت أخلاق القضاة في عصر النبوة وفي القوانين الوضعية ومن بينها القضاء السوداني.⁽⁸³⁾

الورقة السادسة والاربعون بعنوان: تشكيل هيئة التحكيم وإشكالاته وطرق معالجتها في الفقه والقانون:

تناولت الورقة مفهوم التحكيم في اللغة وفي الاصطلاح وفي المذاهب الفقهية وفي القانون كما أستعرضت التحكيم للضرر والشقاق من خلال موقف الفقهاء منهم ، وتناولت كذلك تشكيل هيئة التحكيم وتعدد المحكمين في الفقه والقانون وتعرضت أيضا لإشكالات تشكيل الهيئة وطرق معالجتها والتي تتم بطريقتين هما سلطة التسمية وسلطة التعيين.⁽⁸⁴⁾

الورقة السابعة والاربعون بعنوان: مفهوم الجريمة و؛ أركانها وخصائصها في القانون الدولي الجنائي :

تناولت الورقة مفهوم الجريمة في اللغة والشرع وفي القانون السوداني كما رصدت أركان الجريمة مثل الركن المادي للجريمة الدولية والركن المعنوي المعروف بالقصد الجنائي وكذلك الركن الدولي، كما تناولت خصائص الجريمة الدولية وجسامتها وجواز التسليم فيها ، كما ؟ أستعرضت كل من إستبعاد قاعدة التقادم من نطاق الجريمة الدولية وكذلك إستبعاد العفو والحصانات .⁽⁸⁵⁾

الورقة الثامنة والاربعون بعنوان: التنظيم القانوني لشركة العنان في الفقه الإسلامي(دراسة مقارنة):

تناولت الورقة ماهية الشركات وأنواعها حيث عرفت الشركة في الفقه الإسلامي وأستعرضت مدى مشروعيتها، ثم سردت نشأة الشركة وتطورها وماهية شركة العنان في الفقه الإسلامي حيث عرفت أنها بأن يشترك إثنان في مال لهما على أن يتاجرا فيه والربح بينهما، تناولت الورقة كذلك شركة المفاوضة وشركة الأعمال أو الأبدان وشركة الوجوه وغيرها من الشركات وأختتمت الورقة بعرض التكييف القانوني للشركات وإنتهاء عقد الشراكة.⁽⁸⁶⁾

الورقة التاسعة واربعون بعنوان: الأفعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية وتكييفها وفقا للقانون الجنائي الدولي:

تناولت الورقة توصيف الجرائم والأفعال المرتكبة من قبل تنظيم داعش، وذلك

من حيث مفهوم جرائم الحرب ورصد الأفعال المرتكبة من قبل داعش بإعتبارها جرائم حرب مثل تعليم الأطفال القتل وحرق الناس أحياء وغيرها، كذلك تناولت الجرائم ضد الإنسانية من حيث المفهوم في الإصطلاح وفي القانون الدولي، كذلك أستعرضت الورقة الجرائم ضد الانسانية في المحكمة الجنائية الدولية، كما تناولت جرائم الابداء الجماعية حيث أعتبرت أن الأفعال المرتكبة من قبل داعش تمثل تلك الأنواع من الجرائم وأختتمت الورقة بطرح إمكانية محاكمة داعش أمام المحكمة الجنائية الدولية.⁽⁸⁷⁾

الورقة الخمسون بعنوان: مسؤولية الناقل الجوي عن الأضرار النفسية التي تصيب المسافرين وفق القانون السوداني والإتفاقيات الدولية:

تناولت الورقة مسؤولية الأضرار النفسية التي تصيب المسافرين حيث أن حوادث الطيران قد تسبب إلى جانب الأضرار البدنية أضراراً نفسية تتمثل في الإنهيارات العصبية وقد زكرت الورقة على أن اتفاقية مونتريال 1999 لم تلتزم بالتعويض عن الضرر النفسي. كما تناولت الورقة التعويض عن الضرر في القانون السوداني والذي يقسم إلى ضرر مادي وضرر أدبي والذي لم يلتزم القانون السوداني بالتعويض عن الضرر النفسي.⁽⁸⁸⁾

الورقة الحادية وخمسون بعنوان: The limits and Exception of the Banks Secrecy: Acomparative Analytical legal Study

(1) عرضت الورقة مفاهيم السرية المصرفية ورسم نطاق هذا الإلتزام ومدى إحتلاله في التعاملات المصرفية مع العملاء من خلال وضع مجموعة من المحددات، كما أبرزت الورقة الشروط للأزمة للتنفيذ وتناولت أيضاً موقف المشرع العراقي من بعض القضايا المتعلقة بتنظيمه للسرية المصرفية في قانون البنوك بما في ذلك موقعه في تنظيم المسائل المتعلقة بتبادل معلومات العملاء، كما تطرقت لموقف المشرع من تفضيله للمصلحة العامة على المصلحة الخاصة.⁽⁸⁹⁾

يلاحظ من العرض السابق غلبة الأوراق ذات الاختصاص القانوني على الأوراق ذات الإختصاص السياسي مما يقود إلى حالة من عدم التوازن وبالرغم من التداخل بين علم السياسة والقانون والعلاقة القوية بينهما إلا أن منطق التخصصية يلزم بضرورة التوازن بين موضوعات السياسة والقانون حتى لا تتجه المجلة صوب التخصص القانوني منفرداً. ويلاحظ كذلك من خلال الأعداد الخاصة أن ماتقدمه من موضوعات تمتاز بدرجة كبيرة من التسلسل الموضوعي والترابط المعلوماتي مما يعظم الإستفادة من أوراق تلك الأعداد. وبصورة عامة تمتاز معظم الأوراق بدرجة كبيرة من المنهجية

العلمية. كما أن المزيد من التحكيم الدقيق يدخل المجلة مرحلة الريادة.

الخاتمة:

تناولت الورقة عرض وتحليل مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية وذلك من خلال ثلاثة محاور عرض المحور الأول أعداد القلزم الخاصة وهي العدد الثاني والسادس والعاشر والتي تشتمل على 19 ورقة علمية، وعرض المحور الثاني الأوراق السياسية في الأعداد المختلفة للقلزم والبالغ عدد 19 عددا، اما المحور الثالث فقد عرض وحلل الاوراق ذات الطبيعة القانونية والبالغ عددها 51 عددا .

الهوامش:

- (1) عبد القادر معلم محمد جيدي، الازمة الصومالية واثرها على امن البحر الاحمر والمحيط الهندي، القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الثاني (خاص)، نوفمبر 2020، ص من 1 الى 16
- (2) شيم الطاهر محمد على البشير، مستقبل العلاقات السياسية بين دول حوض البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 17 الى 28
- (3) ابحار حامد حبش واخرون، المسؤولية المدنية عن الاضرار البيئية وفقا للقانون المصري واتفاقية جدة للعام 1982، مصدر سابق، ص من 29 الى 44
- (4) على حسين الجيلاني حسين، اثر التشريعات العمالية على هجرة العمالة (السودان والسعودية نموذجا)، مصدر سابق، ص من 45 الى 62
- (5) سلمى عثمان سيد احمد، الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 62 الى 89
- (6) ابتهاج جمال الدين الصادق واحمد يوسف فك البلول، ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الاحمر واثرها على الامن الاقليمي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد السادس (خاص)، يونيو 2021، ص من 7 الى 24
- (7) ابوبكر فضل محمد شافع، مستقبل التنافس الدولي والمتغيرات الجيوسياسية في حوض البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 25 الى 62
- (8) مهند احمد المفتى ويوسف احمد ادم القدال، حقوق السودان البحرية في البحر الاحمر في الاتفاقيات الدولية والقانون السوداني، مصدر سابق، ص من 63 الى 90
- (9) فتح الرحمن جبارة العوض الخضر، الملاحة البحرية في البحر الاحمر (الفرص والمخاطر)، مصدر سابق، ص من 91 الى 132
- (10) امينة العزيمي، اتحاد الدول المطلة على حوض البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 148 الى 233
- (11) ريم محمد موسى حبيب الله، طبيعة الوجود الروسى في البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 149 الى 168
- (12) عدنان يوسف مخير، الاتجاهات الحديثة في النظام القانوني للمسئولية المدنية عن الاضرار في بيئة البحر الاحمر من وجهة القانون الدولي الخاص، مصدر سابق، ص من 171 الى 194
- (13) امل عبد المعز الحميرى، الاهمية الاستراتيجية لجزر البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 195 الى 2012

- (14) اميرة على احمد همت، دور النفط في اذدياد اهمية البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 223 الى 235
- (15) امنة محمود ابو حطب، التنافس الاقليمي والدولى في البحر الاحمر (استراتيجيات ومصالح الدول الكبرى في المنطقة)، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد التاسع (خاص)، ديسمبر 2021، ص من 7 الى .
- (16) اعتدال محمد احمد الامين، التنافس الاقليمي والدولى على مؤانئ البحر الاحمر واثره على الامن الاقليمي للمنطقة، مصدر سابق، ص من 7 الى ص 36
- (17) صديق محمد صديق، الخسائر البحرية المشتركة (شروطها وانواعها)، مصدر سابق، ص من 41 الى ص 50
- (18) نجيبة محمد مطهر، اهمية الموقع الاستراتيجى لليمن والاطماع الخارجية على البحر الاحمر، مصدر سابق، ص من 55 الى ص 71
- (19) سارة عطا المنان الزبير محمد، ماهية عقد النقل البحرى (دراسة قانونية تحليلية)، مصدر سابق، ص من 77 الى ص 94
- (20) ابوبكر فضل محمد عبد الشافع، امن الساحل الافريقي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الاول اكتوبر 2020، ص من 156 الى 170
- (21) كمال عمر على عبد السلام، حماية الدساتير (التجربة السودانية نموذجاً)، مصدر سابق، ص من 186 الى ص 211
- (22) الارقم محمد الجيلاني مصطفى، تشكيل الرأى العام حول قضية السودانين العالقين في مدينة ووهان الصينية وتحديد اسباب بروزها في الفترة بين يناير ابريل 2020، مصدر سابق ص من 211 الى ص 235
- (23) كيك دينق بوث، اسباب منازعات الحدود وطرق حلها، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الثالث يناير 2021 من ص 7 الى ص 14
- (24) حنفى عبيد خليل مسلم، التحكيم في التجارة الدولية، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الرابع مارس 2021، من ص 79 الى ص 86
- (25) حنفى عبيد خليل مسلم، دورالمفاوضات في حل النزاعات الدولية، مصدر سابق، من ص 121 الى ص 129
- (26) روعة سر الختم عبد الله عثمان، دور السلطتين التشريعية والتنفيذية في الرقابة على اجهزة مكافحة الفساد، مصدر سابق، من ص 153 الى ص 166
- (27) سلطان منير الحارثي، الخطاب الطائفى وانعكاساته الامنية على الممكة العربية السعودية، مجلة القلزم للدراسات السياسية والامنية، العدد الخامس يونيو 2021 من ص 52 الى ص 68
- (28) مايسة مدني محمد مدني، العلاقات القطرية التركية من منظور مدرسة الاعتماد

- المتبادل، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد السابع ديسمبر 2021، من ص 7 الى ص 25
- (29)Dr.Salah As-safi R.Al-Badwi.Albino Human Rights Violation in Africa:Gravity of the problem,and Efforts made to face up to it.op.cit.p111 to p134
- (30)الشاذلى عيسى حمد عبدالله وصلاح محمد ابراهيم احمد،المتغيرات التشريعية والاقتصادية والسياسية ودورها في نظم الحكم (دراسة حالة السودان خلال 1956 الى 2017 ، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الثامن ،ديسمبر 2021 ، من ص 55 الى ص 68
- (31)غسان تركي عفتان محمد وخديجة يوسف محمد نور،الاختصاصات التشريعية لرئيس الدولة في بريطانيا، مصدر سابق ، من ص 83 الى ص 96
- (32)عمر عطا الله ايوب الجبوري،الهيئات المستقلة وعلاقتها بالاجهزة الرقابية، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد العاشر،يناير 2022 من ص 7 الى ص 20
- (33)سندس شكر نوري وخديجة يوسف محمد نور، ضوابط وقيود حرية الرأي والتعبير ضمن الاتفاقيات الدولية،مصدر سابق ، ص من 45 الى ص 60
- (34)غسان تركي عفتان محمد وخديجة يوسف محمد نور،الاختصاصات التنفيذية لرئيس الدولة في العراق،مصدر سابق ، من ص 91 الى ص 100
- (35)عبد العزيز بن سعود بن سالم العمري،سلطنة عمان وتطبيق اليات الهيئات الدولية لحماية حقوق الانسان، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الحادي عشر،مارس 2022 ،من ص 7 الى ص 22
- (36)سميرة عدلان محمد ادم ،ضمانات حق الانسان في الامن والحياة،مصدر سابق ،من ص 89 الى ص 100
- (37)سامى محمد حسين علقم ، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينى الشتات في قانون القومية اليهودية، مصدر سابق من ص 101 الى ص 110
- (38)اميرة على همت واخرون، اثر نزاعات القرن الافريقي على الامن القومى السودانى، مصدر سابق، من ص 141 الى ص 170
- (39)وليد خضر كافي فرج الله، اشكالية توظيف الاموال العامة في الدولة(رؤية قانونية)، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية العدد الاول، مصدر سابق، من ص 6 الى ص 23
- (40)على حسين الجيلاني حسين، التزام العامل باداء العمل في الفقه الاسلامى والقانون،مصدر سابق ، من ص 19 الى ص 40
- (41)خالد فايث حسب الله عبدالله،دور الاحكام الفقهية في تحديد تسعيرة المنتجات(دراسة قانونية)،مصدر سابق، من ص 46 الى ص 65

- (42) الزبير حمزة الزبير، الجريمة الالكترونية مفهومها وطبيعتها القانونية على ضوء قواعد القانون الدولي العام، مصدر سابق، من ص 63 الى ص 97
- (43) ياسر عبد الحميد النجار ومنيرة فهد التويجى، المنهج الفقهي والقانوني للحنوبى فى مخطوطه مدار الحكاك عند الشهادة على الاحكام، مصدر سابق، من ص 93 الى ص 112
- (44) على بابكر ابراهيم بابكر، المسؤولية المدنية المترتبة عن اضرار الغش التجارى، مصدر سابق، من ص 113 الى ص 15
- (45) خالد فايت حسب الله، الموت الدماغى بين محاذير ومعايير الفقه والطب، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الثالث، من ص 11 الى ص 34
- (46) عمر بابكر سيد احمد، الضوابط القانونية لفتح الدعوى الجنائية فى القانون، مصدر سابق، من ص 29 الى ص 46
- (47) سعد مامون عبد الرحمن ابو علوان، حوسبة النظام القضائى السودانى (التحديات والمعوقات والحلول)، مصدر سابق، من ص 41 الى ص 63
- (48) خالد فايت حسب الله، التكييف الفقهي للمواطنة والجنسية، مصدر سابق، من ص 67 الى ص 81
- (49) سيف النصر خوجلى عبد الله، احكام التعامل بالنقود الالكترونية فى الفقه والقانون، مصدر سابق، من ص 83 الى ص 102
- (50) محمد عبد الرحمن حامد وعلى حسين الجيلانى حسين، دور التحكيم الالكترونى فى حل النزاعات التجارية، مصدر سابق، من ص 105 الى ص 120
- (51) كيك دينق بوث، التحطيم كوسيلة من وسائل المنازعات وتمييزه عن بعض الانظمة القانونية، مصدر سابق، من ص 125 الى ص 134
- (52) عائشة محمد اسماعيل الامين، ضوابط عقد البيع الالكترونى، مصدر سابق، من ص 135 الى ص 156
- (53) روعة سر الختم عبد الله عثمان، الطبيعة القانونية لجريمة الفساد فى التشريعات الوطنية، مصدر سابق، من ص 157 الى ص 167
- (54) نوال بشرى احمد، بنوك النفط والاجنة، مصدر سابق، من ص 169 الى ص 181
- (55) احمد اسحاق شنب محمد، التكييف القانونى للتدخل الدولى المعاصر من خلال العمل الانسانى (ازمة دارفور نموذجا)، مصدر سابق، من ص 183 الى ص 205
- (56) سيف النصر خوجلى عبد الله، احكام التوقيع الالكترونى وحجتيه فى القانون، مصدر سابق، من ص 207 الى ص 228
- (57) الزبير حمزة الزبير، جريمة ارهاب الدولة فى اطار القانون الدولى العام والاختصاص القضائى، القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد الرابع، مصدر سابق، من ص

7 الى ص 28

(58) بشير الريح حمد محمد ، الاثراء بلا سبب كمصدر للالتزام احكامه وتطبيقاته ،
مصدر سابق ، من ص 29 الى ص 50

(59) ياسين احمد محمد احمد ، استنباط الاحكام الشرعية من الادلة التفصيلية ، مصدر
سابق ، من ص 51 الى ص 78

(60) فريدة عوض سعيد ، ايجارة الارحام بين التحريم والاباحة ، مصدر سابق ، من ص
87 الى ص 102

(61) ابراهيم محمد فقير ، الاصول الاسلامية للقانون الدولي الانساني ، مصدر سابق ،
من ص 103 الى ص 120

(62) ايهاب عبد الحميد عبد العال عبد الغفار ، الصعوبات القانونية والعملية في تطبيق
المادة (7) من قانون مكافحة الاتجار بالبشر السوداني لعام 2014 ، مصدر سابق ،
من ص 131 الى ص 154

(63) 63. خديجة يوسف محمد نور البشير ، مكافحة الجريمة المنظمة على ضوء التشريعات
الوطنية والاتفاقيات الدولية ، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية ، العدد
الخامس ، مصدر سابق ، من ص 7 الى ص 23

(64) محمد احم عبد الله عبدالله ، عدالة الاجراءات الجنائية امام محكمة الجنائيات
الدولية ، مصدر سابق ، من ص 25 الى ص 50

(65) عامرية فضل عثمان فضل ، دور الزكاة في مكافحة الجرائم الامنية ، مصدر سابق
من ص 77 الى ص 87

(66) خالد عبد الصمد عبدالل ومحمد الحسن صالح ، طرق اثبات جريمة الاحتيال في
المعاملات الالكترونية ووسائل مكافحتها في الفقه الاسلامي والقانون ، مصدر سابق ،
من ص 89 الى ص 106

(67) شوقى عبد المجيد عبيدى بردويل ، المسؤولية القانونية المدنية والجنائية عن اصابات
وعنف وعدوان وشغب الملاعب وطرق تسوية المنازعات فيها ، مصدر سابق ، من
ص 107 الى ص 122

(68) اشرف ابراهيم عبد الله ابراهيم ، قواعد العلة عند الاصوليين ، مصدر سابق ، من
ص 123 الى ص 136

(69) محمد ابلااهيم احمد ابراهيم ، الحماية القانونية للعلامات التجارية في التشريعات
الوطنية والدولية ، مصدر سابق ، من ص 137 الى ص 153

(70) توحيدة محمد يوسف السيد ، مبدأ حسن النية في تنفيذ العقد ، مصدر سابق ،
من ص 155 الى ص 166

- (71)71. احمد محمد احمد على احمد ،اشهادة مشروعيتها واقسامها ، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية ، العدد السابع ، مصدر سابق ، من ص 27 الى ص 36
- (72)72. سارة عطا المنان الزبير محمد، الاثر القانوني لفايروس كورونا على القوة الملزمة لعقد النقل الجوي، مصدر سابق ، من ص 37 الى ص 50
- (73)73. اشرف ابراهيم عبد الله ابراهيم ، شهادة الاسترعاء واثرها في الاثبات ، مصدر سابق ، من ص 51 الى ص 58
- (74)74. عماد الدين قمر محمد احمد ، قوة الحكم الجنائي في انهاء الدعوى الجنائية، مصدر سابق ، من ص 59 الى ص 80
- (75)Dr Joda Ibrahim Mohamed Anour. The legal Effect of the Authority of the preceding Judgment (Applied study on the Sudanese law for civil procedures 1983.op cit p82
- (76)الواثق عطا المنان محمد احمد ، اثر الانزاع بالاخلاء على عقد الايجار في القانون السوداني ، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية ، العدد الثامن ، من ص 7 الى ص 23
- (77)عثمان النور عثمان الحاج ، القواعد القانونية المنظمة للطائرة على ضوء التشريع الوطني والاتفاقيات الدولية ، مصدر سابق ، من ص 27 الى ص 42
- (78)سهيل حسن عثمان نوري ، الطبيعة القانونية للتحكيم ، مصدر سابق ، من ص 43 الى ص 54
- (79)جودة ابراهيم محمد النور رحمة ، موقف القانون السوداني من الوسائل الفنية لقواعد الاسناد ، مصدر سابق ، من ص 69 الى ص 82
- (80)فواز جبير فتيخان وضياء الدين حمزة حمد ، موقف التشريعات من حق المتهم في الصمت ، مصدر سابق ، من ص 97 الى ص 118
- (81)سندس شكر نوري وعمر محمد علي ، تطور حقوق الانسان والحريات العامة ، مصدر سابق ، من ص 119 الى ص 140
- (82)فواز جبير فتيخان ويوسف زكريا ارباب ، حق المتهم في الصمت ، القلزم للدراسات السياسية والقانونية ، العدد العاشر ، مصدر سابق ، من ص 23 الى ص 44
- (83)اماني فضل الله الطاهر ، اخلاقيات المهنة القانونية في عصر النبوة والقوانين والمواثيق الدولية ، مصدر سابق / من ص 65 الى ص 90
- (84)انور محمد ابكر محمد ، تشكيل هيئة التحكيم وطرق معالجتها في الفقه والقانون ، القلزم للدراسات السياسية والقانونية ، العدد الحادي عشر ، مصدر سابق ، من ص 35 الى ص 56
- (85)رحمة الله حبوب محمد احمد ، مفهوم الجريمة واركائها وخصائصها في القانون

- الدولي والجنائي، مصدر سابق ، من ص 57 الى ص 70
(86)الواثق عطا المنان محمد احمد،التنظيم القانوني لشركة العنان في الفقه الاسلامي
،مصدر سابق،من ص 71 الى ص 88
(87)محمد احمد عبد الله عبدالله،الافعال المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الاسلامية
وتكييفها وفقا للقانون الجنائي الدولي، مصدر سابق ، من ص 113 الى ص 140
(88)سارة عطا المنان الزبير محمد،مسئولية الناقل الجوي عن الاضرار النفسية التي
تصيب المسافرين وفق القانون اسوداني والاتفاقيات الدولية،مصدر سابق ، من
ص 171 الى ص 181
(89)Dr Jouda Ibrahim Mohmed Alnour:The limits and Exception of the Banks Secrecy
Acomparative Analytical legal Study.op cit.p284

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية (دراسة تحليلية)

د. ابتهاج جهال الدين الصادق كرار

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية (دراسة تحليلية)

كلية لعلوم السياسية والدراسات
الاستراتيجية - جامعة الزعيم الأزهري

د.ابتهال جهال الدين الصادق كرار

المقدمة:

على مر العصور والازمنة شكلت القضايا الامنية والاستراتيجية هاجسا للدول والمؤسسات وذلك لما ينتج عن هذه القضايا من أثار على الافراد واستقرار الدول والشعوب وتقدمها.

وقد اولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية وهي مجلة علمية محكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر , بالتعاون مع جامعة سليمان الدولية - تركيا. اولت اهتمامها بالقضايا الامنية والاستراتيجية من خلال النشر والبحث العلمي . وتوثيقاً لمناسبة صدور العدد رقم مائة فقد رأت المجلة أن تخلص للقارئ الكريم أهم المحاور والمواضيع التي تناولتها الأعداد السابقة بغرض إثراء الباحثين في المجالات الامنية والاستراتيجية بما تم التطرق اليه سابقاً من قبل نخبة من الكتاب والخبراء.

مشكلة الدراسة:

كيف تعالج مجلة القلزم للدراسات الاستراتيجية والأمنية القضايا الأمنية والاستراتيجية؟ وهل هذه المعالجة تساهم في وضع خطط أمنية واستراتيجية ؟
فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة ان مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية استطاعت معالجة القضايا الامنية والاستراتيجية بأسلوب علمي رصين وخرجت بنتائج وتوصيات من شأنها الاسهام في التوعية باهمية القضايا مسار النقاش ووضع حلول لهذه القضايا..

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي واستخدام أداة تحليل المضمون على عينة من أعداد مجلة القلزم للدراسات لأمنية و الاستراتيجية.

محاوَر الدراسة:

يمكن تلخيص المواضيع التي تناولتها المجلة في المحاور التالية.

- المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي
- المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان
- المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية
- المحور الرابع حقوق الانسان
- المحور الخامس قضايا المياه
- المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة

المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي:

أولا. الأمن الاقليمي:

يتكون الأمن الدولي أو الأمن العالمي من مجموعة من التدابير تتخذها الدول والمنظمات الدولية - مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وغيرهما- لضمان استمرار الأمن والسلام المتبادل. تشمل تلك التدابير الإجراءات العسكرية والموافقات الدبلوماسية مثل المعاهدات والموثائق. وفي جميع الأحوال يرتبط الأمن القومي بالأمن الدولي. فالأمن الدولي هو الأمن القومي أو الأمن الوطني في الساحة الدولية.⁽¹⁾

ولاهمية الأمن في حياة الامم والشعوب فقد خصص مركز دراسات البحر الاحمر ضمن سلسلة مجلاته مجلة خاصة بالدراسات الأمنية والاستراتيجية وتركزت العديد من البحوث والدراسات التي تناولتها المجلة على القضايا الأمنية. وقد تناولت المجلة في عددها الاول دراسة حول إصلاح مجلس الأمن الدولي الضرورة والعقبات وذلك لأهمية مجلس الأمن الدولي ودوره المهم في منظومة القوانين والتشريعات الدولية، كما ان كما أن هناك شبه إجماع على أن المجلس بتشكيلته الحالية التي تعتبر إفراناً لنتائج الحرب العالمية الثانية، لم يعد يعكس أولاً حجم الدول الأعضاء داخل الأمم المتحدة وثانياً أن هناك متغيرات دولية وإقليمية تفرض إعادة النظر في تمثيل الدول داخل مجلس الأمن ، وتوصلت الدراسة الى ان الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن هي اكثر الدول استفادة من عدم اصلاح مجلس الأمن واستمراره بصورته الحالية وهدفت الدراسة إلى بيان الطرق الواجب اتباعها في إصلاح المجلس والعقبات التي تعترض هذا الإصلاح، و هناك دول تعارض توسيع مجلس الأمن لأسباب تنافسية مثل باكستان التي تعارض الهند والمكسيك التي تعارض البرازيل، واصلت الدراسة بضرورة التفكير في إيجاد نظام دولي متكامل في إطار الأمم المتحدة لإدارة المساعدات الدولية

ذات الصلة بدعم مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول عموماً وخاصة الدول النامية وهذا مقترح يقضي نهائياً على الازدواج المؤسسي داخل الهيئة الدولية نفسها⁽²⁾.

ايضا تناول العدد دراسة بعنوان تدابير مجلس الأمن الدولي لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وغير السلمية، ناقشت الدراسة وسائل تسوية النزاعات وحاولت معرفة ما هي الوسائل الأنسب والأفضل لحل المنازعات الدولية وأيهما أفضل لحل النزاعات وذلك باتباع المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها التسوية السلمية للمنازعات هي الخطوة الأولى لحل المنازعات وان الامم المتحدة ساعدت ، في كثير من الأحيان علي إنهاء العديد من الصراعات من خال الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن، أوصت الورقة بعدة توصيات منها دعم الدور السلمي الذي يقوم به مجلس الأمن الدولي في فض المنازعات وتهيئة الأجواء المناسبة لذلك الهدف السامي وكذلك ضرورة تجنب الحل غر السلمي المتمثل في فرض العقوبات والتدخل العسكري المباشر لما لهما من آثار وخيمة على الدول والمدنيين خاصة الشرائح الضعيفة⁽³⁾.

ثانيا الأمن القومي العربي وأمن البحر الأحمر:

يعرف الأمن القومي العربي بأنه « قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات في مختلف المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الإحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على العربي ومن اهمها وبرزها في الوقت الراهن هي الهجرة غير الشرعية والتي باتت هاجس يؤرق الدول والمجتمعات لما ينتج عنها من اثار الأمن القومي العربي»⁽⁴⁾ وهناك العديد من المهددات التي تؤثر على الأمن القومي وفي هذا الاطار فقد افسحت مجلة القزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية المجال لتناول هذه القضايا حيث جاءت في العدد الاول منها دراسة بعنوان الهجرة غير الشرعية واثرها على الأمن القومي العربي» السودان نموذجاً حيث اوضحت الدراسة أن السودان إحدى الدول التي تعاني بحكم موقعها الجغرافي من تدفق الهجرات غير الشرعية،و أن هذه الظاهرة قد تركت عدة آثار على السودان ومنها :

الآثار الاقتصادية، الأمنية، الاجتماعية، السياسية والصحية ووضحت الدراسة إن

الهجرة غير الشرعية قد أدت إلى تهديد الأمن القومي السوداني حيث تركت آثارها الواضحة على مجمل الأوضاع به، كما شكلت تهديداً كبيراً للأمن القومي العربي لأن أعداد مقدره من أولئك المهاجرين يتخذون السودان كدولة عبور لبعض الدول العربية ، واصلت الدراسة بضرورة تفعيل القوانين المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية وتشديد العقوبات، وتعزيز التعاون مع دول الجوار الإفريقي بغرض تكامل الجهود للقضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية⁽⁵⁾.

2. أمن البحر الأحمر:

يعتبر البحر الأحمر واحداً من أهم طرق الملاحة الرئيسية في العالم إذ يربط بين قارات ثلاث هي أفريقيا وآسيا وأوروبا، وتمثل قناة السويس في شماله شرياناً ملاحياً له أهمية إستراتيجية دولية مهمة وقد برزت أهمية البحر الأحمر بشدة إبان أوقات الحروب والأزمات كما اتضح ذلك في حرب أكتوبر/تشرين الأول 1973 حينما أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة الإسرائيلية بالتعاون مع مصر⁽⁶⁾..

وزادت أهميته بشكل أكبر بعد اكتشاف نفط الخليج، حيث تحول إلى ممر إستراتيجي لنفط الخليج المتوجه لأوروبا وأمريكا، كما يعد الشريان الاقتصادي الأبرز، الذي تمرُّ عبره قرابة 10% من حركة التجارة العالمية، سواء من أوروبا وأمريكا إلى آسيا وأفريقيا، أو من اليابان والصين لأفريقيا والدول الغربية⁽⁷⁾. وبرزت أهميته كذلك إبان حرب الخليج الثانية 1991 وأثناء حشد القوى التي هاجمت العراق عام 2003 حيث مررت عبره مختلف أنواع العتاد الحربي. ونظراً لكل هذه الأهمية حاولت الدول العربية خاصة المطلة عليه أن يكون لها دور في حفظ أمنه، فظهرت أفكار ذات صلة صادرة عن جامعة الدول العربية أواخر السبعينيات، حيث طرحت فكرة تشكيل قوة أمن عربية دائمة لمواجهة الأخطار التي تهدد أمن البحر الأحمر تكون تابعة مباشرة للأمانة العسكرية في جامعة الدول العربية. لكن هذه الأفكار لم تر النور لأسباب قطرية وإقليمية ودولية. وفي النصف الثاني من العام 2008 وبعد تزايد عمليات القرصنة البحرية أمام السواحل الصومالية، عادت فكرة القوة العربية لتأمين البحر الأحمر إلى الوجود، وذلك بعد إعلان بعض الدول الأوروبية عن نيتها تشكيل قوة عسكرية لتأمين سلامة السفن العابرة للبحر الأحمر والمحيط الهندي⁽⁸⁾. وفي هذا الإطار تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها السادس دراسة البحر الأحمر في الفترة (الإسلامية) الموانئ الإسلامية وثغورها أمودجا) وهي دراسة حول تاريخ مواني البحر

الاحمر في الفترة الممتدة من القرن الأول الهجري/ السابع الميادي، حتى التاسع الهجري/الخامس عشر الميادي ووضحت الدراسة ان البحر الأحمر له من الأهمية الجيوسراتجي ما اهله أن يلعب دوراً مهماً على جميع الأصعدة، لاسيما من الناحية التجارية وجعله محط انظار القوى الخارجية على مر لعصور⁽⁹⁾.

كما تناولت الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر حيث ابرزت في العدد الثاني دراسة حول استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الاحمر، ووضحت من خلالها تلك الاهمية والتي قادت الى الصراع بين القوى الإقليمية لسط نفوذها عليه مما يشكل تهديدا على دول المنطقة. ووضحت الدراسة بضرورة حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والاستراتيجية العربية من الأخطار الداخلية والخارجية والتنسيق العسكري الشامل بين الدول المطلة على البحر الأحمر وإنشاء مجلس للدفاع المشترك بينها. و تحقيق التكامل الاقتصادي العربي بين الدول المطلة على البحر الأحمر باستغلال الموارد الطبيعية العربية وتنميتها، وجذب الاستثمارات الجادة وإنشاء منطقة تجارة حرة للدول العربية المطلة على البحر الأحمر⁽¹⁰⁾.

ثالثا الأمن الاوروي :

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها السابع دراسة العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي. وهدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة على الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوروبي، تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية في قيام كتلة سياسية قوية في قارة أوروبا وتبني إستراتيجيات لتحقيق أمنها وإستقرارها في ظل التطور المستمر لمفهوم الأمن ومجالاته وتوصلت الدراسة الى إنه وبالرغم من الجهود التي بذلها واضعي السياسات الأمنية في الإتحاد الأوروبي لحد من المخاطر الأمنية و تجنب مهداداته إلا إن الإتحاد لا يزال يعاني من إختلالات أمنية في بعض جوانبه. وإن الإتحاد الأوروبي باعتباره تكتل يحوى عدد من الدول يجعل إستراتيجيته تتداخل مع كثر من العوامل والمتغيرات، لذا لا يمكن تحقيق الأمن الأوروبي بمعزل عن تحقيق الأمن الإقليمي والدولي في ظل الطبيعة المعقدة لمصادر التهديد الأمنية. وان مستقبل الأمن الأوروبي يواجه مجموعة من التحديات وهي ناتجة من بعض التطبيقات السالبة لنظريته الأمنية بالإضافة إلى توسع مفهوم الأمن في حد ذاته. ووضحت الدراسة بضرورة الإستمرار في إعادة صياغة نظرية الأمن الأوروبي بصورة أكثر واقعية وعلمية وفق المتغيرات في البيئة الداخلية والخارجية. وأهمية توحيد وجهات النظر بن دول الإتحاد والإتفاق على مصادر التهديد للأمن الأوروبي. وانه لابد من

إشراك الدول والمجتمعات الإقليمية المجاورة لمحيط الأمن الأوروبي بصورة مباشرة وحقيقية عند إعادة صياغة النظرية الأمنية للإتحاد الأوروبي. بجانب زيادة حجم المساعدات التي يقدمها الإتحاد الأوروبي للدول الفقيرة ودعمها بكل مايلزم في سبيل سعيها لتحقيق التنمية والإستقرار⁽¹¹⁾.

المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان :

عانى السودان لسنوات عديدة من النزاعات والحروب وقد اثرت هذه النزاعات على استقرار البلاد ووقفت عائقاً امام التنمية والتقدم والرخاء وتعددت انواع هذه النزاعات واسبابها ونتائجها , ولاهمية هذه القضية فقد ركزت مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية عليها بهدف الخروج برؤية لحل هذه الاشكالية وسنتناول هذه الاشكالية على النحو التالي:

أولاً اسباب النزاعات:

افردت مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية عدداً خاصاً للنزاعات القبلية فقد تناول العدد الثالث منها هذه الاشكالية من خلال عدة دراسات, اولها دراسة عن الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا حيث سعت الدراسة لتوضيح دور العوامل الجغرافية في الصراع القبلي في السودان بوضعها في المحتوى الجغرافي لتفسير طبيعة الصراع القبلي- المكاني فيه⁽¹²⁾ , واوضحت الدراسة ان العوامل البيئية-الجغرافية لعبت دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب. وان الصراع القبلي في السودان قد يعود لعدم اكتمال مفهوم « الوطن » لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسيادة المفاهيم القبلية , وان كثر من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي, وان تطبيق النظم الإدارية الحديثة في « السودان القبلي الموروث » وغر المهيأ لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القبلي على مدى العقود كذلك توصلت الدراسة الى ان للأطماع السياسية الحزبية والايديولوجية دور في توجيه الصراع القبلي لخدمة المصالح السياسية للأحزاب والجماعات وان المناخ السياسي العالمي ساهم في التأثير في الصراع القبلي في السودان من خال دعهم وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي. واوصت الدراسة بضرورة التقليل أو الحد من الصراع القبلي وذلك بأن يحسّن إدارة الموارد الطبيعية بجانب مراعاته

للظروف الجغرافية البيئية بالاعتماد على» حتمية « الواقع المحلي بخصائصه المكانية والسكانية والتاريخية. والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقيمي للقبائل السودانية مع نشر التعليم وثقافة السلام⁽¹³⁾.

ثانياً نماذج للنزاعات القبلية في السودان:

1. النزاعات بولاية كسلا:

وجاء في ذات العدد دراسة بعنوان النزاعات بولاية كسلا، اسبابها وعلاجها، حاولت الدراسة التعرف على اسباب النزاعات بالولاية وكيفية حلها حيث توصلت الى عدة نتائج ابرزها ان بعض النزاعات في الولاية تحدث بسبب الاراضي وملكيتهما وحدودها ومسارات الرعاة في الخريف ومساقى الزراعة في القاش، وفي توزيع أراضي الزراعة المطرية في غرب الولاية وقرب حدودها مع اريتريا كما تعتبر الثروة المعدنية إحدى أسباب التنازع في الولاية، وكذلك التعدين الأهلي والشركات الخاصة، مع التهريب للسلع وتوطين الأجئين وتهريب البشر، وحمل السلاح الدائم للأفراد من قبائل البجا، والفقير في الريف بكسلا.⁽¹⁴⁾ ووجدت الدراسة ان إنسان كسلا ابتدع نظاماً لفض المنازعات يعرف بالقلد ، وله شروطه وأنواعه وأسبابه، وان هذا النظام نجح هذا النظام في فض كثير من النزاعات بالولاية ولكنه يحتاج للتطوير والكتابة وجعله قانوناً ملزماً بأمر السلطات، وتوصلت الدراسة الى ان إحترام التنوع ورعايته يؤدي لحسن التعايش بين أفراد المجتمع، وينشر السلم. واوصت الدراسة بضرورة الدعوة لنشر مفهوم التعايش السلمي بين أفراد مجتمع ولاية كسلا، مع إعداد منهج لغرس التعايش السلمي من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية، وقيام مركز لدراسات وبحوث السلام للإهتمام بدراسة التنوع والمحافظة عليه، وتحديد أسباب التنازع، مع الإهتمام بتدريب القائمين على أمر القبائل من النظار والعمد والقيادات الاجتماعية التي تهتم بأمر التعايش السلمي.⁽¹⁵⁾

2. النزاعات القبلية في دارفور:

كذلك تناولت المجلة في هذا العدد الخاص النزاعات القبلية في دارفور وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي، هدفت الدراسة إلى التعرف على مجمل النزاعات القبلية التي حدثت في دارفور منذ ضم دارفور للحكم الثنائي في مطلع القرن العشرين ورصد لسلسلة النزاعات القبلية التي دارت رحاها في دارفور منذ تلك الفترة حتى العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها،

أن النزاعات القبلية في دارفور بدأت في سياق التنافس التقليدي في المراعي والمياه وتطورت نحو الاستقطاب الإثني إلى أن وصلت إلى الاستقطاب السياسي، كما أن أدوار الحكومات منذ الاستقلال اتسمت بالسلبية في التعاطي مع هذه النزاعات الشيء الذي أوصل النزاعات إلى الصراعات المعقدة واسعة الانتشار ومرتفعة الحدة و انعكست آثارها على الأمن المحلي والاقليمي.⁽¹⁶⁾

إن خطورة النزاعات والصراعات القبلية وما قادت اليه من عدم استقرار وانعدام الأمن وامتداد تأثيرها على علاقات السودان بدول الجوار ادى الى التعمق في دراسة اثار هذه النزاعات ومحاولة التنبؤ بمستقبلها لوضع الحلول الجذرية لانهاؤها.

ثالثا مستقبل النزاعات القبلية في السودان:

ولاهمية مستقبل النزاعات القبلية فقد اوردت مجلة القلم في عددها الخاص بالنزاعات القبلية دراسة حول مستقبل النزاعات القبلية في السودان، حيث اوضحت الدراسة ان الفشل في حل النزاعات القبلية يرجع بصورة اساسية لعدم مخاطبة جذور النزاع وتوصلت الى عدة نتائج من اهمها ان هناك تحديات مختلفة تواجه فرص حل النزاعات القبلية في السودان من اهمها انتشار الساح وتسييس القبلية و نموذج الدولة منقوصة السيادة ، كما ترى الدراسة ان مستقبل النزاعات القبلية في السودان يرتبط بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

واوصت الدراسة بضرورة اعمال القانون وفرض الدولة لهيبتها وقوتها في مواجهة تلك النزاعات ومواجهة كل من يساعد على تفاقمها وازدياد حدتها، وجمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لا تمتلكه الا القوات النظامية في البلد، وضرورة قيام الدولة بازالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين المركز والاطراف من خال خطط اسراتيجية ترصد لها مبالغ مالية ضخمة وتحظى بدرجة كبرة من الاولوية.⁽¹⁷⁾

رابعا وسائل تسوية النزاعات القبلية في السودان (الجودية والقلد)

إن اهمية تسوية النزاعات القبلية في اطار القبيلة يلعب دورا كبيرا في الحد من تلك النزاعات وعدم تفاقمها وفي هذ الاطار فقد استعرضت مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الخاص الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات

حيث اوضحت الدراسة أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة

الكثير من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذى الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج عي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجاويد الأمرالذي شجع الدولة عي الاستعانة بهذه الوسيلة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة في احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها .

وقد اوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجية متفق حولها لإدارة ومعالجة ماينتج عن الصراعات والنزاعات من آثار سلبية ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر، وانه علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات ذات الطابع الاثني والعرقي، لما ينتج عنها من الاضرار ببرامج التنمية الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش⁽¹⁸⁾ .

خامساً الدور السياسي للقبيلة:

1. دور القبيلة في ادارة الدولة

لاهمية دور القبيلة في المجتمع السوداني فقد ابرزت مجلة القلزم في عددها الرابع الادور التي تلعبها القبيلة في السودان وذلك من خلال دراسة بعنوان دور القبيلة في ادارة الدولة السودانية وعلاقة النزعات القبلية بالصراعات السياسية، وحاولت الدراسة التعرف على الدور التاريخي لقبائل السودان و اثر نظام الادارة على سلطة ونفوذ القبيلة، ودور الاستعمار و الحكومات المتعاقبة في السودان في ادخال القبيلة في الشأن العام واقحام النزاعات القبلية في الصراعات السياسية، وتوصلت الدراسة الى ان مفهوم القبيلة بشكله التقليدي قد تطور و اكتسب ابعاداً سياسية مما اتاح استخدامه كوسيلة للصراعات بين مختلف مكونات المجتمع، وان النظام القبلي مترسخ في المجتمع السوداني ولا يمكن تحييده او اضعافه ، و تتنامى قوته بصورة خاصة في فترات ضعف سلطة الدولة، وان تسييس القبيلة واقحامها في الشأن العام يشكل تهديدا لكيان الدولة، وان اندلاع الصراعات بين المجموعات المتجاورة من القبائل تشعله تجاذبات السياسة والسيادة تارةً و الصراع علي الموارد تارات اخرى. و أوصت الدراسة بأهمية ادارة السلطات الحكومية للنزاعات القبلية بصورة جزرية واهمية ايجاد وسائل قانونية اضافة للوسائل الاهلية لحل النزاعات القبلية، وضرورة اجراء الدراسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لتحديد مصادر النزاعات القبلية بدقة من أجل وضع الحلول الناجعة لها⁽¹⁹⁾.

2. دور القبيلة في ارساء دعائم سلطنة الفور:

تناولت المجلة في عددها السادس دراسة عن دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور- علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أمودجاً)، حيث اوضحت دور القبائل العربية في إرساء دعائم سلطنة الفور، وحددت علاقتهم بالحواكير والديار ، ودرست علاقتهم السياسية مع سلاطين الفور ، من لدن السلطان سليمان سولونج 1640 - 1670 م ، وحتى فترة السلطان محمد حسن 1839 - 1873 م . كما أوضحت الدراسة كيف أن هؤلاء الساطين ، قد كانوا يطلبون العون والمساعدة العسكرية من المشايخ، لإرساء دعائم الأمن والاستقرار في ربوع السلطنة . كما ظل هؤلاء العرب ،يشكلون السند العسكري والدعم السياسي لأولئك الساطين. فمنحوهم الحواكير والديار نظر تلقي خدماتهم . الأمر الذي مهد لإعطاء شيوخ القبائل الحق في إدارة شؤون قبائلهم . وذلك بأن سعت الإدارة البريطانية إلي تقوية السلطة القبلية ، لربط الزعماء القبليين بها ، كدرع واق لهم من الإثارة التي يمكن أن تسببها الحركة المهديية الجديدة ، بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي ، خلال العقد الثاني من القرن العشرين⁽²⁰⁾ .

واوصت الدراسة بضرورة تناول مسألة الحواكير والديار بالبحث العلمي الرصين لتقليل فرص الاحتكاك بين البدو والمزارعين حول المسارات والمراحيل ، ودراسة امكانية اثبات حقيقة أن الصراع القائم في دارفور ، ليس صراعاً بسبب قلة الموارد وانما صراع بسبب انشاء أمارات جديدة في ديار وحواكير الآخرين الأمر الذي يتنافى ويتعارض مع الأعراف والتقاليد السائدة والمعمول بها في دارفور منذ مدة ليست بالقصيرة⁽²¹⁾ .

سادسا السلام في السودان:

في اطار اهتمام مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية بتحقيق الأمن والسلام فقد تناولت ضمن اعدادها قضية السلام في السودان، حيث جاء في العدد الثالث دراسة بعنوان رؤية حول السلام المستدام في السودان ، وبحث الورقة التطور التاريخي للنزاعات في السودان من الاستقلال حتى ثورة 2019 والأطر النظرية لأسباب النزاعات خاصة في افريقيا، ومحاولة البحث عن سبل تحقيق السلام المستدام ، وخلصت الورقة الى ان اسباب الصراع ديناميكية غير ثابتة وربما يتم ازالة اسباب صراع فتنشا اخرى ، وترى الدراسة ان دراسات السلام مشتتة بن مراكز ومنظمات ومؤسسات متعددة لا تجمع بينها اسراتيجية مشركة والتغيرات الادارية عديدة . واوصت الدراسة بضرورة ايجاد مركز يعمل على صياغة الرؤية الوطنية للسلام

وتوجيه صناع القرار في المجالات التربوية والأكاديمية والاعلام لتطويراليات ترقية الوعى
وضرورته وتصوغ الميثاق القومى للسلام المستدام، والحد من الفقر باشكاله وكسر
حدته وهو احد بنود الالفية التي فشلت البشرية في تحقيقها وظلت بندا جديدا في
الرؤية - 30 وتشرب التجارب الاقليمية الناجحة مثل التجربة الرواندية والاستعانة
بالمؤسسات الدولية في مجال درء المخاطر كما ينبغى على السودان تطوير دور المركز
الاقليمى العربى لدرء الكوارث والممول من الامم المتحدة ليتخطى دائرة الجمود على
تناول المخاطر الايكولوجية ترقية الجهود الشعبية للسلام باسلوب منظم وعصرى.
و ضرورة وجود منسقية قومية للانذار المبكر ومرصد اقليمية للمؤشرات المتفق عليها
ولا بد من تطوير منظومة الانذار المبكر بوزارة التعليم العالى والبحث العلمى وفي
تكامل مع الدفاع المدنى ووزارات البيئة لصياغة اسراتيجية قومية بعد تحليل التاريخ
الطويل من الحروب والنزاعات القبلية⁽²²⁾. وفي ذات الاطارت تناولت المجلة في عددها
الرابع دورالتنمية الاقتصادية في استقرار إقليم دارفور حيث هدفت الدراسة إلى
معرفة العوامل التي أثرت على التدهور التنموي في إقليم دارفور وساهمت في عدم
استقراره، كما هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لحل المشكلات التي تواجه التنمية
الاقتصادية في الإقليم. وتوصلت الدراسة إلى أن دارفور غنية بموارد طبيعية متاحة إلا
أن عدم الأخذ بالتخطيط الإقليمي والذي ينعكس مشكلات الريف وألوياته في التنمية
الاقتصادية والاجتماعية لمحاربة الفقر والبطالة والفوارق بين أقاليم السودان المختلفة
أدى إلى الصراعات والحروب في إقليم دارفور مما أدى الى الهجرة والنزوح و تدهور
مشاريع التنمية الاقتصادية ايضا توصلت الدراسة الى ان الكوارث الطبيعية أثرت على
مشاريع التنمية الاقتصادية فيه، البلاد.

أوصت الدراسة بتوجيه السياسات حول تنمية الموارد والاستفادة من الأماكن
المحلية المتاحة لإنتاج السلع ، والانفتاح على العالم الخارجى والمرونة في الاستثمار
وإجراءاته⁽²³⁾.

المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية:

اولا النزاعات بين السودان دول الجوار:

افردت مجلة القلم للدراسات الأمنية والاستراتيجية المجال للبحث في نزاعات
السودان بدول الجوار حيث تناول العدد الثاني منها العلاقات السودانية الإثيوبية:رهانات
الأمن والسياسة 2011 - 2021 م.
حيث تناولت الدراسة حالة السيولة السياسية الأمنية التي تعاني منها منطقة

القرن الإفريقي وخاصة دولتي السودان وإثيوبيا وبحث الدراسة امكانية أن تتطور العلاقات السودانية الإثيوبية في ظل السيولة الأمنية الناتجة من الملفات العالقة بن الدولتين والمتمثلة في ملفي الحدود وسد النهضة. وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها الأزمة الحدودية بن السودان وإثيوبيا التي سيكون لها انعكاسات سالبة على ملف سد النهضة، وعلى الأمن الإقليمي ككل، إضافة إلى أن التحولات السياسية الراهنة في البلدين أفرزت تداعيات كبرة على علاقات البلدين. وأوصت الدراسة برورة الاستفادة من التجارب الدولية التي تجعل الحدود مفهوماً نظرياً هامشياً من خال التعاون والتداخل المثمر الذي يتجاوز المفهوم التقليدي للحدود.

ثانياً التداخل الحدودي بين السودان ودول الجوار:

1. التداخل الحدودي بين السودان ودول الجوار واثره على الأمن الاقليمي حيث حاولت المجلة تسليط الضوء على الاثر الناتج من التداخل واثره الاقليميوتناول العدد الرابع من المجلة هذا الجانب وتوصلت الدراسة الى ان الحدود السودانية مع طولها وامتدادها تمثل عنصر قوة وضعف للدولة السودانية ، وان حالة الإنفلات الأمني وسيطرة الجماعات المسلحة على الكثير من حدود الدول أثر واضح في التأثير على العلاقات الثنائية بن الدول , وترى الدراسة ان الحدود السودانية مع دول الجوار تحتاج إلى أن نتعامل مع كل دولة جوار بطبيعة تختلف مع الأخرى مع التأكيد على سيادة السودان على أرضيه وإحترام الآخرين لذلك⁽²⁴⁾.

2. التداخل الحدودي القبلي بين السودان وتشاد :

تناولت المجلة دراسة التداخل الاجتماعي بين قبائل غرب السودان وقبائل تشاد واثره في النزاعات الحدودية بن الدولتين و معرفة أثر ترسيم الاستعمار للحدود على طبيعة النزاعات بين البلدين , وتوصلت الدراسة الى أن النزاع في المنطقة الحدودية بن السودان وتشاد هو نتاج الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها سيطره كاملة. وايضا ان هناك تشابه كبير بن القبائل الحدودية في السودان و تشاد، رغم ذلك فان القبلية ضاربة بين هذه المجتمعات، مما ادت الي اضعاف الانتماء للوطن ومن ثم تذي النعرات القبلية والجهويه.وحيازة التشاديين لأراضي الزراعية السودانية المتاخمة للمنطقة الحدودية الواقعة جنوب)خور برنقا (حتى بحيرة تيزي. اوصت الدراسة بمعالجة عيوب برتوكول 1924 م الذي يوضح خط الحدود بن دولتي السودان وتشاد ومن هذه العيوب عدم دقة ترسيم الحدود وعدم وضوح معالمها.. تكملة مشروع إعادة ترسيم الحدود السودانية التشادية والذي نفذ منه 40 % من طول الحدود البالغ 1280 كيلو متراً، وذلك في عام 1995 م . مع العلم بأن هناك إجراءات فنية ومالية

متفق عليها بين البلدين منذ عام 2001 م ولكن لم يتم التنفيذ لأسباب تتعلق بدولة تشاد⁽²⁵⁾.

3. النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا (الفشقة أمودجاً):

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الرابع النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا ووضحت الدراسة ان الفشقة أرض سودانية كاملة السيادة ، وأن الأراضي السودانية الحدودية مع أثيوبيا كانت عرضة للأطماع الاثيوبية وتوصلت الى عدة نتائج منها التداخل الحدودي بن السودان وأثيوبيا قديم وممتد في عمق التاريخ وان فترات الضعف للدولة السودانية شجعت أثيوبيا على التمدد داخل العمق السوداني وان النشاط الزراعي من قبل أثيوبيا في الفشقة كان واحد من عمليات طمس هوية المنطقة بمرور الوقت. كان لابد من توفر إرادة سياسية وعسكرية سودانية تتم عبرها استعادة الفشقة لحضن الوطن. اوصت الدراسة بإهتمام الدولة السودانية بالفشقة وتطويرها وبسط سيطرتها عليها وتطوير كل المناطق الحدودية⁽²⁶⁾.

ثانيا النزاعات الإقليمية :

تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية الصراع السعودي الإيراني ومدى تحقيق التوازن الاستراتيجي 1979 - 2019 م ووضحت الدراسة أن الصراع السعودي الإيراني أدخل المنطقة في حالة من عدم الاستقرار، كما أن التدخل الأمريكي والإسرائيلي زاد من حدة الصراع مما شجع السعودية على الدخول في مواجهة عسكرية غير مباشرة مع إيران بغرض تحقيق التوازن.

وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج منها إن أسباب الصراع السعودي الإيراني كانت مذهبية وسياسية، وقدمت الدراسة عدة توصيات منها ألا يكون الاختلاف في المذاهب هو سبب الصراع بن السنة والشيعة حتى لا يؤدي لإضعاف المسلمين ،و أن على المملكة العربية السعودية ان تنتهج سياسة خارجية حصيفة تحقق لها علاقات ودية مع جيرانها⁽²⁷⁾

في ذات السياق تناولت المجلة التدخل الإماراتي في اليمن حاولت الدراسة الوقوف على الأهداف التي تسعى الإمارات إلى تحقيقها من خلال إنضمامها للتحالف العسكري لمواجهة انقلاب الحوثيين على السلطة الشرعية في اليمن . توصلت الدراسة لعدة نتائج أن اليمن حظيت بموقع جيوسياسي و اسراتيجي هام جذب أنظار القوى الإقليمية إليها وان لدى الإمارات أهداف خفية غير معلنة ترتبط بتحقيق مصالح و أهداف طويلة الأجل دفعتها للمشاركة في التحالف العسكري بقيادة المملكة العربية السعودية.

خرجت الورقة بعدة توصيات منها ضرورة امتناع القوى الإقليمية عن التدخل في الشؤون الداخلية اليمنية بما يخدم مصالحها، ضرورة توحيد القوى اليمنية لمواجهة هذه التدخلات الخارجية التي تهدد وحدة الشعب اليمني واستقراره⁽²⁸⁾.

أيضاً في المجال الاقليمي تناولت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية في عددها الخامس الاتفاقية الدفاعية الأمريكية الإيرانية 1959 م في دراسة تحليلية وهدفت الى بيان الأهمية الاستراتيجية لإيران للدول الاستعمارية، الوقوف على الاتفاقية الدفاعية التي وقّعت بين إيران والولايات المتحدة م والدوافع التي قادت لتوقيعها، وتوضيح الآثار والنتائج التي ترتبت على توقيع هذه الاتفاقية على المستويين الداخلي والخارجي، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج من أهمها، أن منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران كانت محط أنظار ومطامع الدول الاستعمارية العظمى لفترات طويلة بحكم ما تتمتع به من إمكانات مختلفة، ونتيجة لظهور بؤادر التغلغل السوفيتي في المنطقة فقد سعت الولايات المتحدة لقطع الطريق عليها وكان لتوقيع هذه الاتفاقية آثار عظيمة على إيران من خال تدفق المعونات العسكرية والاقتصادية و اوصت الدراسة بالوقوف على الاتفاقيات المماثلة والتي عقدها الولايات المتحدة مع دول أخرى لبيان الدور الذي قامت به في تدعيم النفوذ الأمريكي في تلك المناطق.⁽²⁹⁾

المحور الرابع حقوق الانسان :

تعتبر حقوق الانسان هي أساس الحرية والعدالة والسلام، وجميع الأفراد متساوون ككائنات إنسانية بحكم الكرامة المتأصلة في الكائن الإنساني. ويحق لكل الناس التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز من أي نوع⁽³⁰⁾، وإن جميع حقوق الإنسان تكتسب أهمية متساوية ويتعين على جميع الحكومات أن تتعامل مع حقوق الإنسان على نحو عادل ومنتسواً على قدم المساواة وبالتركيز نفسه. ويقع على عاتق جميع الدول، بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاقتصادية والثقافية، واجب تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع بدون تمييز⁽³¹⁾.

1. انتهاكات حقوق الانسان:

وقد افردت مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية لقضية حقوق الانسان حيزاً واسعاً حيث تناولت المجلة في العدد الاول دراسة عن انتهاكات حقوق الانسان في ظل المسؤولية الدولية، وتطرقت الدراسة لاهمية حقوق الانسان والمسؤولية الدولية تجاهها وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها إن المسؤولية الدولية للدولة تنعقد عن اتخاذها الإجراء المخالفة لالتزاماتها الدولية، أو امتناعها عن اتخاذ إجراء يجب عليها

اتخاذها لوضع تلك الالتزامات موضع التطبيق. وأن قبول الدول واحترامها لحقوق الإنسان لم يحدث إلا في مقابل الحصول على مزايا واستناداً إلى مصالح متبادلة أن تحرك الدول حاملة لواء الدفاع عن حقوق الإنسان⁽³²⁾. وخرجت الورقة بعدة توصيات منها ضرورة الاهتمام بحقوق الإنسان بزيادة الإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية، وضرورة أن تلجأ الأمم المتحدة إلى عدد من الوسائل لتعزيز احترام حقوق الإنسان مثل نشر الاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان وعمل الدراسات وعقد الندوات وإنشاء الصناديق الائتمانية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك دون تفرقة بسبب الجنس أو اللغة أو الدين. وان على الدولة الالتزام بعدم إصدار تشريعات أو قرارات بالمعنى الواسع والتي تهي المناخ لحدوث انتهاكات حقوق الإنسان⁽³³⁾.

ثانياً. نماذج انتهاكات حقوق الانسان :

1. المواطنة :

أ. سلط العدد الخامس من المجلة الضؤ على حالة حقوق الانسان في كينيا وذلك من خلال دراسة بعنوان نوبة كينيا السودانيون: قضية إنتهاكات حقوق الإنسان التي طواها النسيان، وحاولت الدراسة لفت الإنتباه إلى إنتهاكات حقوق الإنسان التي طالت أجيالاً من مجتمعات النوبة السودانيون في كينيا، وكان ابرز الانتهاكات هي الحرمان من حق المواطنة والذي ترتبت عليه عدة انتهاكات اخرى واستعرضت الدراسة ايضا الجهود التي بُذلت في مختلف المستويات لإنصافهم⁽³⁴⁾. وقد خلصت الدراسة إلى أن النوبة المعنين هم خليط من نوبة جنوب كردفان ونوبيي شمال السودان وقلّة من الفور وبعض القبائل الجنوبية سيما الدينكا والشلك والليندي، إلى جانب خليط من عشائر القبائل الأفريقية التي حاربت في صفوف الجيش البريطاني في شرق أفريقيا فتماهت مع النوبة بأن تصاهرت معهم وإعتمدت امطام معيشتهم وسلوكهم وذابت في محيطهم في خاتمة المطاف. ووضحت الدراسة اسباب التي جعلت الحكومات السودانية المتعاقبة تتقاعس عن المطالبة بإنصاف هؤلاء الجنود النوبة ، وكذلك المسوغات التي ساقها المستعمر البريطاني للإحجام عن إعادتهم إلى السودان، مشرةً إلى أن أحفاد الجنود النوبة أنفسهم لم تكن لديهم الرغبة في العودة إلى السودان ،على خلاف أسلافهم الذين سعوا لذلك في منتصف خمسينيات القرن الماضي. واوصت الدراسة بضرورة توثيق التاريخ العسكري السوداني ببذل المزيد من الجهد لحفظ الحق التاريخي لهذه الفئة من أهل السودان حتى تتعرف عليهم الأجيال القادمة،

و توجيه طلبة الدراسات العليا في مجال التاريخ وحقوق الإنسان والدراسات الأمنية وغيرها لإفراد حيز مقدر من مساعيهم البحثية لهذه القضية⁽³⁵⁾.

ب. المواطنة من المنظور الاسلامي:

في ذات السياق تناولت المجلة في عددها الاول دراسة عن المواطنة من المنظور الاسلامي , والمواطنة تعني الفرد الذي يتمتع بعضوية بلد ما، ويستحق بذلك ما ترتبه تلك العضوية من امتيازات. وفي معناها السياسي، تُشير المواطنة إلى الحقوق التي تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها، والالتزامات التي تفرضها عليه؛ أو قد تعني مشاركة الفرد في أمور وطنه، وما يشعره بالانتماء إليه. ومن المنظور الاقتصادي الاجتماعي، يُقصد بالمواطنة إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، بحيث لا تشغلهم هموم الذات عن أمور الصالح العام، فضلاً عن التفاف الناس حول مصالح وغايات مشتركة، بما يؤسس للتعاون والتكامل والعمل الجماعي المشترك⁽³⁶⁾. وقد حاولت دراسة المواطنة من منظور اسلامي بيان مفهوم المواطنة وبيان أبعاده وأسسها، وبيان تطور هذا المفهوم تاريخياً ونتائج تطبيقه في الانظمة المعاصرة، وبيان مكانه الوطن في الاسلام وكيفية علاج دستور دولة الاسلام الأولى بهذا المفهوم، وخرجت الدراسة بعدة نتائج تتمثل في : ان المواطنة في مفهومها الحديث فكره غربية النشأة، حيث ظهرت في الغرب في القرن السابع عشر الميلادي وتبلورت في القرون الثالث التالية، وقد كانت في البداية عبارة عن نسق للأفكار والقيم، ثم تم تطبيقها بعد ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى صارت احد المفاهيم الأساسية في الفكر الليبرالي ثم انتشرت فيما بعد في العالم اجمع حتى أضحت مفهوماً عالمياً من الصعب تجاوزه و إن الفكر الغربي الذي تبنى مفهوم المواطنة بصورته المعاصرة وروج لها نظرياً فشل في تحقيقها عملياً وذلك يظهر من فقدان المواطن الغربي لثقته في أنظمتها حيث تبدو ثقة الشعب فيها منخفضة بصورة كبيرة وإن حب الأوطان، من أمور الفطرة التي اقرها الإسام ثم عمل على تهذيبها وتوظيفها في إطار رسالته العليا بالديار وان الانتماء إلى الوطن في الإسلام يمثل شكلاً من أشكال الجماعة التي جاءت تعاليمه تشد من أزرها وتؤكد عليها وفق ضوابط شرعية وحدود مرعية⁽³⁷⁾.

المحور الخامس قضايا المياه:

اصبحت المياه من ابرز اسباب الصراع في الوقت الراهن وفي هذا الاطار فقد سلطت المجلة الضوء على هذه القضية حيث تناولت في في العدد الخامس دراسة بعنوان الطاقة المتجددة من الماء الجاري الإيجابيات والسلبيات) سد النهضة، إثيوبيا

أمودجاً)أوضحت الدراسة ان سد النهضة الإثيوبي العظيم كان يعرف سابقاً بسد الألفية وأحياناً يشار إليه باسم حداسه، هو سد ثقافي تحت الانشاء على النيل الأزرق على بعد حوالي 40 كم شرق السودان في منطقة بني شنقول-گموز، إثيوبيا بقدرة 6.000 م.و سيصبح السد أكبر محطة طاقة كهرومائية في أفريقيا عند اكتماله، وفي الترتيب 13 أو 14 في العالم، مع سد كراسنويارسك. ستبلغ سعة خزان السد 63 بليون مر مكعب ليصبح واحد من أكبر الخزانات في القارة الأفريقية التي تولد الطاقة المتجددة الكهرومائية⁽³⁸⁾. وفي ذات الاطار تناولت المجلة في عددها الثامن دراسة حول ادارة مياه النيل بين الازمات الداخلية والمكاسب الاستراتيجية (حاولت من خلالها الدراسة معرفة لماذا لم تتمكن دول الحوض من ادارة مياه النيل بصورة مقبولة لدى الجميع حتى الان ، ولماذا لا تمثل دول الحوض كتلة اقتصادية واحدة تمكنها من تحقيق التعاون و تبادل المصالح الاستراتيجية.وتوصلت الدراسة لعدة نتائج اهمها ان طبيعة النظم السياسية لدول الحوض بالاضافة للصراعات الداخلية التي تعيشها كل دولة حالت دون تحقيق المكاسب الاستراتيجية من مياه النيل ، وان الشفافية التي ترافق الانظمة الديمقراطية والاستقرار الداخلي سيسهمان في ادارة المياه بالصورة المطلوبة وتنهيان حالة الصراع بين دول الحوض وتحقيق المكاسب الاستراتيجية ، وأن التعاون في ادارة مياه النيل ومساندة دول الحوض لبعضها البعض سيحقق المنفعة للجميع. واوصت الدراسة بضرورة انشاء مؤسسة اقتصادية سياسية لادارة مياه النيل كما اوصت باهمية تسوية النزاعات الداخلية في دول الحوض وانتهاج الديمقراطية كنظام للحكم.⁽³⁹⁾

المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة:

تناولت المجلة في اعدادها بعض القضايا المتنوعة حيث تناولت عددها الثاني الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية)جريمة التزييف نموذجاً وخرجت الدراسة بعدة نتائج أن التزييف مؤثر على جهاز الثمن ومؤدي للتضخم وان جرائم التزييف لا تقع إلا عمدية ويقوم على القصد الجنائي. أوصت الدراسة بجعل ادانة متهم في جريمة تزييف في دولة ما سابقة قضائية في العود لرورات تشديد العقوبة عند ادانة نفس المتهم في نفس جريمة التزييف في دولة اخري ،أي اعتبار المزيف مجرم عائد في هذه الدولة الاخري وهذا يتطلب نوع من التنسيق التشريعي والتنفيذي والقضائي بن هذه الدول، كما أوصت الدراسة بتشديد العقوبات فيما يختص بجرائم التزييف باعتبارها جرائم تقع في حق الدولة⁽⁴⁰⁾.

أيضا تناولت المجلة في عددها الثاني مواضيع ذات اهمية اقتصادية وأمنية فكرية

مثل أثر استراتيجيات الموارد البشرية في أداء العاملين دراسة حالة وزارة التعليم العالي السودانية في الفترة (2010 - 2019 و مفهوم الأمة في الفكر السياسي كما تناولت دراسة باللغة الانجليزية حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري في دولة جنوب السودان .

وفي العدد السابع منها تناولت المحلة مواضيع متنوعة وذات اهمية في المجالات التاريخية والاقتصادية حيث تناولت دراسة حول الهيئات المستقلة في الدولة وكيفية استقلالها الاداري والمالي, ودراسة عوامل وأسباب سقوط الدولة السنارية في السودان (1504 - 1821 م)دراسة تاريخية تحليليه , ودراسة حول دور الدولة في توجيه وتوزيع الزكاة بعدالة بين الشرعية والواقعية دراسة تطبيقية السودان. وفي العدد السابع تناولت المجلة مواضيع حول منوعة مثل أثر إستراتيجية إدارة الموارد البشرية في تحقيق التكامل الإستراتيجي بمنظمات الأعمال)دراسة ميدانية على عينة من شركات النفط السودانية , ودراسة قانونية حول اختلاف الحكمين وعزلهما بواسطة الزوجين والقضاء وأثرهما علي سير إجراءات التحكيم.

كما جاء فيه دراسة قانونية بعنوان علم اللغة العدلي نقطة إلتقاء ثلوث اللغة والقانون والجريمة في معتزك التحقيقات الجنائية -)دراسة تعريفية. بجانب دراسة حول مفهوم العدالة الإنتقالية ومراحلها وإمكانية تطبيقها على السودان بعد ثورة ديسمبر 2019 م.

وتناول العدد الثامن ايضا مواضيع فقهية وقانونية مثل العفو والتسامح في الاسلام وأثرهما على الأسرة المسلمة, ودراسة حول النظام القانوني للضبط الإداري, ودراسة عن تقدير أثر عبء التضخم على النمو الاقتصادي في السودان في الفترة) 1990 - 2018 م ودراسة عن الرؤيا من منظور الشريعة الإسلامية.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية دراسة تحليلية حيث تمت دراسة وتحليل البحوث والدراسات التي تناولتها المجلة من خلال عدة محاور تمثل مجمل القضايا التي تناولتها المجلة في اصداراتها المتخلفة, حيث تناول المحور الاول قضايا الأمن الدولي والاقليمي و المحور الثاني النزاعات القبلية في السودان وتناول المحور الثالث النزاعات الاقليمية والدولية وتناولالمحور الرابع حقوق الانسان وجاء المحور الخامس حول قضايا المياه, وضم المحور السادس قضايا أمنية واستراتيجية متنوعة ,وفي ضوء تحليل الدراسات المنشورة في المجلة تم التوصل الى عدة نتائج .

الهوامش:

- (1) ويكيبيديا, الامن الدولي, <https://ar.wikipedia.org/wiki>, تاريخ الزيارة 2022-3-8
- (2) أ. أسامة حمد النيل شمو, اصلاح مجلس الامن الضرورة والعقبات, مجلة القلزم , العدد الاول, مارس 2021 ص ()
- (3) أ. أسامة حمد النيل شمو, تدابير مجلس الأمن الدولي لفض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية وغير السلمية, مجلة القلزم , العدد الاول, مارس 2021, ص 175
- (4) الكيلاني, هيثم , مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري ندوة الأمن العربي , التحديات الراهنية والتطلعات المستقبلية , مركز الدراسات العربي - الأوروبي , واشنطن, ص 71, من 9 - 11 يناير 1996م.
- (5) د. احمد عبد الله محمد, الهجرة غير الشرعية واثرها على الامن القومي العربي " السودان نموذجا, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد 2, مارس 2021, ص 7
- (6) تقرير اخباري, الجزيرة , الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر, 10-4-2008 م <https://www.aljazeera.net/news/arabic/2008/4/10/> تاريخ الزيارة 2022-3-9
- (7) د سويداء الفؤاد بله, استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الاحمر, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد 2, يونيو 2021, ص 79
- (8) تقرير اخباري, الجزيرة , الاهمية الاستراتيجية للبحر الاحمر, مصدر سابق
- (9) د لمياء انور كامل احمد يعقوب, استراتيجيات القوى الاقليمية في البحر الاحمر, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد السادس, يناير 2021, ص 20
- (10) سويداء لفؤاد بله, مصدر سابق, ص 105
- (11) أ. عمر يحيى احمد يحيى, الاستراتيجية الامنية للاتحاد الاوروبي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد السابع, يناير 2022, ص 196

- (12) أ.د سمير محمد علي رديسي, الصراع القبلي في السودان وعوامل الجغرافيا, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 1
- (13) د سمير محمد علي رديسي, مصدر سابق , ص 26
- (14) أ.د. حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي, النزاعات القبلية بولاية كسلا , اسبابها وعلاجها, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, الصراع القبلي في السودان وعوامل الجغرافيا , اغسطس 2021م, ص 48
- (15) المصدر نفسه , ص 48
- (16) د ابوبكر فضل محمد عبد الشافع , ود احمد يوسف فنك, النزاعات القبلية في اقليم دارفور واثرها في الامن المحلي والاقليمي مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 53
- (17) د اعتدال محمد احمد الامين, مستقبل النزاعات القبلية في السودان, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 83
- (18) د. احمد سمي جدو محمد النور, الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد في شرق السودان في فض النزاعات, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الثالث, اغسطس 2021م, ص 122
- (19) د ابتهاج جمال الدين الصادق, القبيلة وادارة الدولة السودانية, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد الرابع خاص, اغسطس 2021م, ص 167
- (20) د. أحمد سمي جدو محمد النور, دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور- علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أنموذجاً), مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, , العدد السادس , ديسمبر 2021م, ص 167
- (21) د. أحمد سمي جدو محمد النور, دور القبائل العربية في ارساء دعائم سلطنة الفور- علاقتهم بالحواكير والديار الزيدانية أنموذجاً), مصدر سابق ص 52
- (22) د. محمد إبراهيم ارباب, العدد الخامس ,رؤية حول السلام المستدام بالسودان, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس ,سبتمبر 2021م, ص 32

- (23) د امال جاد الرب فضل المولى, دور التنمية الاقتصادية في استقرار اقليم دارفور, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع, اغسطس 2021م, ص 96
- (24) د سلمى عثمان سيد احمد, التداخل الحدودي واثره على الامن الاقليمي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص39
- (25) د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص , التداخل الحدودي القبلي بين السودان و تشاد, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص144
- (26) د.عوض أحمد حسين شبا النزاع الحدودي بين السودان وأثيوبيا) الفشقة أنموذجاً(,مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الرابع خاص , اغسطس 2021, ص185
- (27) د. عبد الله بشير سليمان ,الصراع السعودي الإيراني ومدى تحقيق التوازن الاستراتيجي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الاول, مارس 2021, ص38
- (28) د مايسة مدني محمد مدني, التخل الامارتي في اليمن,الدوافع والمهددات والمآلات, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس 2021, ص168
- (29) أ.عبد الوهاب ريح خلف. د. أحمد عبد الله محمد آدم, الاتفاقية الدفاعية الامريكية الايرانية 1959, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس سبتمبر 2021, ص 69
- (30) يونسيف, <https://www.unicef.org/ar>, تاريخ الزيارة 12--3-2022م.
- (31) منظمة العفو الدولية , , www.amnesty.org/ar/what-we-do/ , universal-declaration-of-human-rights , تاريخ الزيارة 12--3-2022م.
- (32) د احمد اسحق شنب محمد , انتهاكات حقوق الانسان في ظل المسؤولية الدولية, مجلة القلزم , العدد الاول , مارس 2021م, ص 123-124
- (33) د احمد اسحق شنب محمد, مصدر سابق

- (34) د صلاح الصافي رحمة الله البدرى, نوبة كينيا السودانين: قضية إنتهاكات حقوق الإنسان التي طواها النسيان, مجلة القلزم, العدد الخامس, سبتمبر 2021, ص162
- (35) المصدر السابق, ص 165
- (36) المواطنة, ويكيبيديا, <https://ar.wikipedia.org/wiki/الزيارة> 2022-3-13
- (37) د راشد التجاني سليمان, المواطنة من منظور اسلامي, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الاول, مارس 2021, ص 181
- (38) أ د . عوض احمد الحفيان, الطاقة المتجددة من الماء الجاري الإيجابيات والسلبيات) سد النهضة، إثيوبيا أنموذجاً، مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الخامس سبتمبر 2021, ص 137
- (39) د ابتهاج جمال الدين الصادق, ادارة مياه النيل بين الازمات الداخلية و المكاسب الاستراتيجية, مجلة القلزم للدراسات الامنية والاستراتيجية, العدد الثامن مارس 2022, ص 43
- (40) د.عامرية فضل عثمان فضل , الجريمة المنظمة والجريمة عبر الوطنية) جريمة التزييف أنموذجاً (, العدد الثاني, ص103

مجلة القلم للدراسات التوثيقية (عرض وتحليل)

د. عبد العزيز محمد موسى

مجلة القلم للدراسات التوثيقية (عرض وتحليل)

قسم التاريخ - كلية العلوم الانسانية
جامعة بحري

د.عبد العزيز محمد موسى

أولاً: العدد الأول:

في العدد الأول من مجلة القلم للدراسات التوثيقية العلمية الدولية المحكمة، والتي صدرت في شهر سبتمبر 2021م، أشارت هيئة التحرير في كلمتها أنه و في إطار خطة مركز بحوث ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان . الرامية لتفعيل وتنشيط النشر العلمي الرصين والهادف، رأت وحدة البحوث والنشر بالمركز إصدار مجلة علمية جديدة تضاف لسلسلة مجلات القلم العلمية الدولية المحكمة حيث أصدر المركز مجلات متخصصة في التاريخ ، والاقتصاد، والجغرافيا ، والسياسة ، والإعلام ، والسياحة والآثار ، والأمن والإستراتيجية بالاضافة للمجلة العلمية الأم والتي تهتم بنشر جميع الدراسات والبحوث التطبيقية والنظرية، ولذلك جاءت فكرة المجلة التوثيقية لتوثق للرموز والأعلام والشخصيات العامة والمشاريع داخل السودان وخارجه في مختلف ضروب المعرفة ، وكذلك التوثيق للمؤسسات البارزة التي أسهمت في الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية... الخ⁽¹⁾.

في العدد الأول من المجلة، تم التوثيق للأستاذ الدكتور عزالدين الأمين عبدالرحمن⁽²⁾ وقد احتوى العدد علي خمسة أوراق علمية تناولت جانب من حياته وابداعاته.وقد حمل المقال الأول عنوان (سيرة عزالدين الأمين 'صاحب مصطلح شعر التفعيلة حياة وجهود النقدية))هذا البحث من إعداد الدكتورة هالة أبا يزيد بسطان⁽³⁾ ومصعب ابوبكر احمد⁽⁴⁾ أشار البحث في لمحة عن حياة البروفسور عز الدين الأمين، مولده ومراحل دراسته والتحاقه بالتدريس بعد تخرجه ثم ابتعائه إلى جمهورية مصر العربية للدراسة في كلية العلوم التي تطورت وأصبحت جامعة القاهرة فيما بعد ثم نيله درجة الدكتوراة من جامعة الخرطوم والعمل بها، وتنقله ما بين نيجيريا

والمملكة العربية السعودية ، كما أشار البحث إلى مؤلفاته القيمة في النقد وتحقيقه لبعض الكتب وأيضاً أشار البحث إلى الجوائز التقديرية والتكريم الذي ناله الأستاذ الدكتور عزالدين الامين عبدالرحمن.

البحث الثاني:

حمل عنوان (أعلام نقد القرن الثالث الهجري في ميزان عزالدين الأمين إعداد الدكتورة هالة أبازيد بسطان ، التي ركزت على إهتمام العلامة عزالدين الأمين بالتراث النقدي العربي منذ بواكيره في الجاهلية و صدر الاسلام و اشار بالنقد والتحليل الفني الي بعض الشخصيات :-

ابن اسلام الجمحي

ابن المعتز

ابن قتيبة

قدامة بن جعفر

واختتمت الباحثة هذه الدراسة بالإشارة إلى ظهور سمات الاسلوب النقدي لعزالدين الأمين الذي يقوم علي التوثيق المنهجي في سرد طرحة النقدي، والحرص على الإبانة ودقة التحليل⁽⁵⁾.

أما البحث الثالث فقد جاء بعنوان (موقف عزالدين الأمين النقدي من قضية تحديث الشعر)، إعداد الدكتور مصعب أبوبكر أحمد إسماعيل⁽⁶⁾ الذي توصل إلى أن دعوة عزالدين الأمين للتجديد في الأدب 'جاءت وفق رؤية علمية نقدية وفطرة أدبية سليمة نات بنفسها عن التطرف والعصبية والذاتية وهذا يظهر جلياً في كتابة (نظرية الفن المتجدد)⁽⁷⁾.

وفي البحث الذي أعده الدكتور أسامة تاج السر أحمد حسين⁽⁸⁾ بعنوان (اتجاهات الدرس النقدي عند عزالدين الأمين بين التوثيق والتجديد) حيث جاء في المستخلص أن الهدف من هذه الدراسة تناول إسهام عزالدين الأمين النقدي وما قام به من جهد في توثيق الحركات الشعرية والنقدية في السودان والعالم العربي قديماً وحديثاً واسهامه في تجديد الشعر⁽⁹⁾.

وتناول البحث النقاط الجوهرية الآتية :

توثيق البدايات وأثره عند عزالدين الأمين (النقد في العصر الجاهلي، الانطلاقة نحو التجديد مع المحافظة علي التراث) وفي أربعة كتب مختلفة بحث الناقد عزالدين

الأمين أمر التجديد، وهذه الكتب هي (فلسفتنا في الأدب بين الإسلام والمذاهب الأدبية، مسائل في النقد، نظرية الفن المتجدد، نقد الشعر في السودان حتي بداية الحرب العالمية الثانية⁽¹⁰⁾).

أما الدكتورة رندا الإمام يوسف سراج النور⁽¹¹⁾. فقد تناولت (المذاهب الأدبية عند بروفيسور عزالدين الأمين) وأشارت إلى ارائة في الكلاسيكية، الرومانسية، بين الكلاسيكية والرومانسية، الوجودية، الرمزية، الواقعية (وتوصلت الباحثة إلى جدة البروفسير عزالدين الأمين 'مقارنة باراء غيره ممن تناولوا قضية المذاهب الأدبية بالدراسة والبحث وأيضاً إنه أخضع المذاهب الأدبية لاختيار بين مواءمتها لتعليم الإسلام ومخالفتها له، ورأى أنه يجب الإعتداد بالعقل المسلم، ويجب مراعاة القيم الإسلامية، كما يجب الإمتثال للأعراف والتقاليد التي لاتخرج عن هدي الإسلام وتعاليمه)⁽¹²⁾.

واختتم العدد التوثيقي عن البروفسير عزالدين الأمين بورقة بعنوان (النقاد المصريون في ميزان عزالدين الأمين، العقاد وطه حسين أمودجاً) من إعداد الدكتور أحمد يس عبدالرحمن⁽¹³⁾ حيث توصل الباحث إفي أن عزالدين الأمين كان ناقداً حصيماً التزم الحيادية في ارائة النقدية خاصة في مواقفه من اراء العقاد التي هاجم فيها أحمد شوقي، أما طه حسين في رأي عزالدين الأمين، كان يعنى بالشعر أكثر من عنايته بالشاعر⁽¹⁴⁾.

ثانياً: العدد الثاني:

تناول العدد الثاني من مجلة القلزم للدراسات التوثيقية والذي صدر في شهر فبراير 2022م المؤرخ العلامة محمد ابراهيم ابوسليم عبر سبعة بحوث (15) حيث جاء في البحث الأول الذي سطره الدكتور أحمد سمي جدو محمد النور (16) تحت عنوان (قراءة في المسيرة العلمية والمساهمات الفكرية للبروفسير محمد ابراهيم ابوسليم)، حيث تناول الباحث علاقته مع ابوسليم عندما كان باحثاً للماجستير والدكتوراه وأشار الى المساعدات القيمة التي اعطاه له ابوسليم، ثم تطرق البحث إلى بعض النقاط في مسيرة أبوسليم (المولد والنشأة، تعليمه الوظائف التي تقلدها، مسيرته العلمية، الاوسمة التي نالها).

حمل البحث الثاني في المجلة عنوان (نظرات ومراجعات في جانب من تراث العلامة أبوسليم من إعداد الدكتور خالد محمد فرح حيث ركز الباحث على إستعراض بعض بحوث أبوسليم بالعرض والتحليل وذكر منها:-

- الحركة الفكرية في المهديّة.
- أدباء وعلماء ومؤرخون في تاريخ السودان.
- بحوث في تاريخ السودان.
- أدوات الحكم والولاية في السودان.
- مسألة الشيخ المنّا.

البحث الثالث بعنوان (اسهامات علماء السودان في كتابة التاريخ، برفسور محمد إبراهيم أبوسليم انموزجاً) إعداد البرفسور تاج السر سيد احمد العراقي⁽¹⁷⁾ تناول في هذا البحث الأنشطة العلمية والأكاديمية في مجال الإشراف، حيث أشار بأن أبوسليم أحد مؤسسي الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للإرشيف ورئيسه وأمينه العام لعدة دورات، شارك في مؤتمرات في عدة بلدان عربية، كما شارك في عدة مؤتمرات للمجلس الدولي للإرشيف وشارك في أنشطة لجانته وانتخب نائباً لرئيسه⁽¹⁸⁾.

أما البحث الرابع من العدد التوثيقي الخاص بأبوسليم فكان تحت عنوان (تاريخ المهديّة من خلال كتابات ابوسليم) إعداد الدكتور الصادق عبدالرسول مهدي⁽¹⁹⁾ والدكتور عبدالعزيز محمد موسى⁽²⁰⁾ أشار البحث الى تاريخ الدولة المهديّة من خلال كتابات وإبحاث والتي اعتمد فيها على الوثائق الأصلية والتي توفرت لديه بحكم أنه مؤسس دار الوثائق السودانية بشكلها الحديث والمعاصر، وقد اعتبره المراقبون والمحللون حجة في تاريخ المهديّة. وقد بدأ أبوسليم إهتمامه الأكاديمي بتاريخ المهديّة من خلال بحثه الذي أعده لنيل درجة الماجستير في التاريخ عن وثائق النجومى، إلا أن اللجنة الممتحنه رأت أن هذا البحث يرتقي لدرجة الدكتوراة وذلك لأصالته وجودته⁽²¹⁾.
أما بحث الدكتور فتح الرحمن محمد الأمين العراقي⁽²²⁾ والذي جاء بعنوان: (الآثار الكاملة للإمام المهدي، دراسة في المحتوى والمحتويات على ضوء ما جمعه البرفسير محمد ابراهيم ابوسليم) أشار فيه بأن الآثار الكاملة للإمام المهدي التي قام البرفسير محمد إبراهيم أبوسليم تعتبر من أهم الوثائق التاريخية التي وثقت لتاريخ السودان خلال حكم الدولة المهديّة⁽²³⁾.

البحث قبل الأخير المنشور في العدد الخاص عن البروفسور أبوسليم من مجلة القلزم العلمية للدراسات التوثيقية، تناول جهود دار الوثائق السودانية في عملية جمع وحفظ المخطوطات، إعداد الدكتور عبدالعزيز محمد موسى⁽²⁴⁾ حيث تناول البحث، العمليات الفنية والإدارية التي تقوم بها دار الوثائق السودانية، خاصة فيما يتعلق

بالوثائق والمخطوطات، وكيفية التعاطي معها من قبل موظف دار الوثائق او الباحثين وطلاب الدراسات العليا.

البحث الأخير حمل عنوان (بروفسور محمد إبراهيم أبوسليم ادارياً) من إعداد الأستاذ محمد يوسف محمد حسين⁽²⁵⁾ حيث أشار الباحث بأن سيرة محمد ابراهيم أبوسليم مليئة بالإنجازات، فقد حدد هدفه منذ تخرجه في جامعة الخرطوم عام 1955 وشق طريقه لتحقيق هذا الهدف والوصول الي هذه المكانة العلمية المرموقة بالمثابرة والعمل الدؤوب⁽²⁶⁾ وتناول البحث عدة نقاط (مولده وتعليمه، عمله بدار الوثائق مشاركته الداخلية والخارجية في مجال عمله).

ثالثاً: العدد الثالث:

خصص هذا العدد للبرفسور عبدالباقي عبدالغني بابكر⁽²⁷⁾ وتناول عدداً من الأوراق وعبر محاور متعددة إحتوت على سيرة هذا العلم الكبير ونبوغه في مجالات متعددة خاصة الجغرافية، وقد أشار البروفسور الرشيد الحبوب محمد الحسين في بحثه (مقال في سيرة الاستاذ الدكتور عبدالباقي عبدالغني بابكر) بأن البروفسير عبدالباقي عبدالغني، نال درجة الدكتوراه من أعرق وأشهر الجامعات الألمانية في العام 1974م التي كانت في إطار التنمية الإقليمية بالإضافة إلى الدورات التدريبية التي التحق بها في الفترة من 1974م حتى عام 2011م وخلال الفترة الممتدة من عام 1974 وحتى الآن، له نشاطات أكاديمية متميزة في كل الجامعات السودانية وخارجها، كما ترأس لجنة اليونسكو الاقليمية لتقويم ومعادلة واعتماد ا لشهادات في الدول العربية خلال الفترة 2000م الى 2006م.

وفي البحث الثاني (قراءة في البحث العلمي للأستاذ الدكتور عبدالباقي عبدالغني بابكر) إعداد البرفسور سمير محمد علي حسن الرديسي⁽²⁹⁾ تناول في هذا البحث عدة نقاط رئيسية :-

- الخلفية العلمية للباحث وموقعه في المدرسة الجغرافية السودانية.
- مجالات وملامح البحث العلمي.
- محور القضايا البيئية ذات البعد الاقليمي.
- محور الدراسات التنموية الاقليمية.
- مجالات وملامح البحث في قضايا التعليم العالي في السودان والعالم العربي.
- مجالات وملامح البحث في قضايا التعليم العام.

- ملخص الخصائص العامة للنشر العلمي.

وفي بحثه (الإنجازات الإدارية للأستاذ الدكتور عبدالباقي عبدالغني بابك) إعداد الدكتور محمد سعد سالم⁽³⁰⁾ فقد تناول السمات والعناصر الشخصية للبروفسور عبدالباقي عبدالغني بابكر سواءً من الناحية الأكاديمية او الناحية الإدارية إضافة إلى النواحي الإنسانية وتفانيه في العمل، ثم تناول في شيء من التفاصيل (السيرة العلمية للبرفسور عبدالباقي في السودان، خارج جامعة الخرطوم بالاضافة إلى إنجازات ونجاحات إدارية خارج السودان).

اختتم العدد ببحث حمل عنوان (الأدوار الإجتماعية والتربوية للأستاذ الدكتور عبدالباقي عبدالغني بابكر) إعداد البرفسور سمير محمد حسن الادريسي⁽³¹⁾ حيث ركز البحث على النقاط التالية:

- الأدوار الاجتماعية والتربوية للأستاذ الدكتور عبدالباقي عبدالغني بابكر.
- المهام غير الادارية وأدواره الاجتماعية والتربوية.
- المهام الاستشارية وأدوارها الاجتماعية والتربوية.
- تطوير تدريب المعلمين في السودان.
- الصلات بالمجتمع المحلي وأدواره الاجتماعية والتربوية.
- ملخص الخصائص العامة للأدوار الاجتماعية والتربوية.

العدد الرابع :

تناول العدد الرابع من مجلة القلزم العلمية للدراسات التوثيقية الشيخ على بيتاي⁽³²⁾ وقد حمل البحث الأول عنوان (الشيخ على بيتاي سيرة حياة و مسيرة دعوة) إعداد البروفيسور حاج حمد تاج السر حاج حمد البولادي⁽³³⁾ تناول في البحث عدة محاور :-

- ملامح من شرق السودان قبل الشيخ علي بيتاي
- همشكوريب معنى الاسم
- الاحوال السياسية قبل دعوة الشيخ علي بيتاي
- التعريف بالشيخ علي بيتاي
- بعض تلاميذ الشيخ علي بيتاي
- مؤلفاته
- صفاته و مذهبه و أعماله

و في البحث الثاني الذي أعده الشيخ محمد دين حسن اوهاج⁽³⁴⁾ بعنوان
(الشيخ علي بيتاي موقد نار القرآن) تناول عدة محاور :-

- قيادة مرشدة مصلحة للمفاسد
- الشرق قبل ظهور الشيخ علي بيتاي
- الأصل و النشأة
- السياحة و الغيبوبه و الرؤيا (1936م- 1951م)
- انطلاقة الدعوة و الاعتقال
- المنفى إلى حلفا القديمة 1954م
- في ضيافة السيد/ علي الميرغني بالخرطوم بحرى 1956م
- بعد عودته من المنفى عام 1960 و حتى و فاته عام 1978م
- اوصافه و شمائله و مرضه و وفاته

و في بحث الدكتور محمد حسين اونور موسى و الذي حمل نفس عنوان البحث
السابق (الشيخ علي بيتاي موقد نار القرآن فقد ركز هذا البحث على الجانب
التعليمي للشيخ علي بيتاي في تدريس القرآن الكريم و علومه و ناقش البحث عبر
محاورة الآتية عدد من النقاط في هذا الجانب .

- الوسائل المستخدمه في تعليم و تربية النساء و كبار السن
- الطرق التعليميه المتبعه في خلاوى همشكوريب للرجال و النساء
- الصعوبات التي واجهت الشيخ علي بيتاي في تعليم الرجال و النساء
- عدد خلاوى النساء التابعة للشيخ علي بيتاي
- البرنامج اليومي لكبار السن من الرجال و النساء في خلاوى الشيخ علي
بيتاي
- دور خريجي خلاوى الشيخ علي بيتاي
- دور و منهج الشيخ علي بيتاي رحمه الله في التعليم عامة .

و في البحث الذي أعده الدكتور إبراهيم عبداللطيف عبد المطلب خوجلي⁽³⁶⁾
بعنوان (الدور الاجتماعى للشيخ علي بيتاي بشرق السودان) و كانت محاوره في النقاط
الآتية :-

- الوسائل التي استخدمها الشيخ علي بيتاي في الدعوة الى الله
- التحديات و المعومات التي واجهت الشيخ علي بيتاي أدوار المساندة

الاجتماعية للشيخ علي بيتاي بشرق السودان

و في البحث الموسوم (الألفاظ و المعاني في كتاب الهداية إلى الطريق المستقيم للشيخ علي بيتاي) إعداد الأستاذ/ عبدالحليم ادريس محمد⁽³⁷⁾ خلص الباحث إلى أن كتاب الهداية إلى الطريق المستقيم كتب بلغة بسيطة اختارها الشيخ بيتاي لكي يخاطب بها الخاصة و العامة و هى الفاظ خالية من الغريب فكل الكلمات التى استخدمها الشيخ في هذا الكتاب كلمات مألوفه تؤدي غرضاً مهماً و كما الكلمات كانت نقف بشخصها بين يديه فيختار منها ما يناسب المعنى الذي يروق إليه⁽³⁸⁾ تناول الدكتور محمود حسن اوهاج⁽³⁹⁾ في بحثه (الؤيه الاقتصادية للشيخ علي بيتاي دراسة تحليلية) الجوانب الاقتصادية في النقاط الآتية :-

حال الناس الاقتصادى في شرق السودان قبل دعوة الشيخ على بيتاي .

- اهتمام الشيخ علي بيتاي بالثروة الحيوانية
- اهتمام الشيخ على بيتاي بالزراعة المطرية و المروية
- مساعدة الدولة في حصاد مشروع الرهد الزراعى عام 1976
- خلاوى دارفور
- اهتمام الشيخ على بيتاي بالتجارة
- مشاركة الشيخ على بيتاي في اعمال البر الاقتصادية و اجتماعياً
- نصيحه من الشيخ علي بيتاي للأمه و خاصة الشباب
- ثناء العلماء على جهود الشيخ في العمل الدعوي و الاجتماعي

خامساً:- العدد الخامس :

تناول العدد الخامس من مجلة القلم العلمية للدراسات الوثائقية الصادرة في أبريل 2022م سيرة المؤرخ الليبي صلاح الدين السورى وهذا العدد يأتي للتوثيق لشخصية ليبية أسهمت في التوثيق للحياة العلمية في دولة ليبيا⁽⁴⁰⁾ و جاء في البحث الأول الذي أعدته الدكتورة الزرقاء سالم محمد⁽⁴¹⁾ بعنوان (المؤرخ صلاح الدين السورى حياته و نشأته العلميه و المهنيه 1936م- 2020م) متضمناً عدة محاور ابرزها :

- حياته و نشأته
- مسيرته المهنية المتمثلة في التدريس الجامعى حيث عمل في أكثر من جامعه.
- و في البحث الثانى (محطات في حياة المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السورى) إعداد الدكتورة أمال محمد المحجوب⁽⁴²⁾ حيث تناول :-

حياته و دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية

- عمله في الجامعات الليبية
- صلاح الدين السورى رئيساً لمصلحه الآثار مع ذكر أهم انجازاته في مصلحة الآثار

- محطته عبر مواقع التواصل الاجتماعى (الفيس بوك) .

تناول البحث الرابع البيئة التعليمية بمدينة الزواية في ليبيا خلال فترة تلقي الدكتور صلاح الدين السورى بدايات تعليميه إعداد الأستاذ على عمر الهازل (43) نبذة عن منطقة الزواية و حدودها الادارية ثم التعليم الديني و هى البيئة التى نشأ فيها الدكتور صلاح الدين السورى .

و في بحث مشترك تناول(دور وإسهامات المؤرخ صلاح الدين حسن السورى في تطوير مؤسسة المركز الليبي للمحفوظات و الدراسات التاريخية ، مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية سابقاً) إعداد الدكتورة سعاد محمد الجفال (44) و ربيعة القدامسى (45) تناول الدور الكبير الذى لعبه صلاح الدين السورى في تطوير هذا المركز و كان رئيساً للمشاريع التوثيقية و مثل المركز دولياً . و حول (سباقات توظيف الوثائق الارشيفية) في ابحاث صلاح الدين السورى ، اشارت أ.د إيهان ميلود معاطى (46) توظيفه للوثائق التاريخية في النقاط الآتية :

- الوثائقية التاريخية غى النقاط الآتية :
- الوثيقة التاريخية - المفاهيم و الاهمية
- المضامين المعرفية للابحاث
- توظيف النصوص الوثائقيه في السياق التاريخي
- الطريقة الاستعراضية التقريرية
- الطريقة الاستقرائية الانتقالية

و في بحث (نماذج من بحوث و كتابات المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السورى مجلتى الشهيد و البحوث التاريخية (أمودجاً) إعداد مفتاح ناجى أبوالاجراس (47) و خليفة محمد الدويبى (48) تناول البحث المقالات التى كتبها الدكتور صلاح الدين السورى في المجلتين المذكورتين و مدى تأثيرها على المجتمع العام و المستوى الرسمى.

سادساً: العدد السادس:

في العدد السادس من المجلة العلمية التوثيقية جاء متفرداً في تناول شخصيته،

حيث وثق العدد لشخصية سودانية مميزة عملت بكل جد واجتهاد لرفعة وتقدم البحث العلمي في السودان ، وقد كانت شخصية هذا العدد رمانة الأعدد بشهادة الجميع حيث تناول حياة ومسيرة الأستاذ عباس الزين (دار الوثائق ومستودع الأسرار)، وعم عباس كما يحلو لطلابه وأحابه ومعارفه من الجيل الذي خدم السودان بكل تجرد من خلال عمله بمكتبة السودان . نسأل الله تعالى أن يجعل كل ما قابه في ميزان حسناته .

جاء هذا العدد في أربعة أوراق علمية وملحق تضمن المراثيات كتبها نخبة من العلماء والمختصين والباحثين الذين خبروا وعملوا مع الأستاذ عباس الزين الطيب. جاءت الورقة الأولى بعنوان: الأستاذ عباس الزين الطيب (الميلاد ، النشأة ، البيئة ، والمجتمع المحلي) أعد هذه الورقة الدكتور محمد الفاتح حياقي الأستاذ بقسم الآثار بجامعة الخرطوم . وقد تناول فيها حياة الأستاذ عباس الزين بقدر من التفصيل الذي سهل على القارئ التعرف على شخصية العدد بصورة علمية ورسنية ، وتم تدعيم الورقة بعدد من الصور الأمر الذي أسهم في زيادة التوضيح لنشأة أستاذنا الجليل رحمه الله تعالى⁽⁴⁹⁾.

أما الورقة الثانية فقد جاءت بعنوان : (من صور الإيمان بالواجب) للأستاذ الدكتور عبدالله محمد أحمد أستاذ اللغة العربية بجامعة الخرطوم ، وقد جاء العنوان متفرداً وتكريماً للأستاذ عباس الزين. ومن باب الحق فإن الأستاذ عباس الزين فقد كان يؤمن بواجبه⁽⁵⁰⁾.

وقد تناولت الورقة الثالث الأستاذ عباس الزين من خلال مكتبه مكتبة السودان ، وجاءت بعنوان: عباس الزين الطيب (سادن مكتبة السودان) وقد كتب هذه الورقة الدكتور محمد صلاح الدين محمد مضوي ، ونجد أن الدكتور وفق في إختيار عنوانه وقد كان الأستاذ عباس الزين بحق (سادن مكتبة السودان).⁽⁵¹⁾ وقد جاءت الورقة الرابعة بعنوان: انطباعات حول شخصية الأستاذ عباس الزين للدكتورة رشا أحمد محمد علي عشاري ما يميز ورقة الدكتورة رشا أنها جاءت ورقة توثيقية للانطباعات التي خلفها الأستاذ عباس الزين وسط أهله وأحابه وطلابه وأصدقائه مكتبة السودان فخرجت الورقة بالكثير من المواقف التي تؤكد عظمة ونبيل هذا الشخص السوداني النبيل إبن البلد⁽⁵²⁾ وفي ختام العدد تم تناول عدد من المراثيات التي قيلت في حق الأستاذ المرحوم عباس الزين ، فكانت كلمة البروفسور فدوى عبدالرحمن على طه مديرة جامعة الخرطوم

، وكلمة الأستاذ الدكتور عبد الله محمد أحمد التي جاءت بعنوان (في ذمة الله عباس الزين ، وكلمة الأستاذ الدكتورالمؤرخ أحمد إبراهيم أبوشوك الذي تحدث عن الأستاذ عباس الزين حديث العارفين بفضل ومكانة الرجل .وتحدث الأستاذ الدكتور عبد اللطيف البوني عن الأستاذ عباس الزين تحت عنوان : عباس الزين (مكتبة ورحلت) وقد صدق البروفسور البوني في ذلك⁽⁵³⁾ وجاءت كلمة الدكتور محمد الفاتح حياتي بعنوان :رحل العم عباس الزين الطيب- لقد انطفأ قنديلاً كان يضيء حنادس المعرفة. وفي ختام العدد كتب الدكتور محمد السر محمد علي الجعلي قصيدة معبرة جاءت في رثاء الأستاذ عباس الزين .

في الختام نسأل الله تعالى الرحمة والمغفرة للأستاذ عباس الزين (عم عباس) وأن يبارك في أهله وأحبابه ومعارفه⁽⁵⁴⁾.

الخاتمة :

من خلال هذا العرض للأعداد العلمية الستة من مجلة القلزم العلمية للدراسات التوثيقية ، الصادرة عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الاحمر- السودان بالشراكة مع دار آريثيريا للنشر والتوزيع ، حاولنا أن نستعرض أهم النقاط التي أشارت إليها تلك البحوث تسهيلاً للقارئ و الباحث من أجل الوصول إلى معلومات بشكل أسرع و مميز .

- (1)مجلة القلزم للدراسات التوثيقية، كلمة التحرير العدد الاول صفر 1443/
سبتمبر 2021م، ص6
- (2)ولد عام 1920م عمل استاذاً بكلية الاداب جامعة الخرطوم، انشأ كلية الدراسات العربية والاسلامية بنجيريا وترأس عدد من الجمعيات الادبية، توفي عام 2018م.
- (3)استاذ في جامعة ام درمان الاهلية كلية الادآب- قسم اللغة العربية.
- (4)استاذ في جامعة ام درمان الاهلية كلية الادآب- قسم اللغة العربية.
- (5)هاله ابايزيد بستان، اعلام نقد القرن الثالث الهجري في ميزان عز الدين الامين، مجلة القلزم العلمية للدراسات التوثيقية، العدد الاول، سبتمبر 2021م، ص30.
- (6)استاذ مساعد- كلية الاداب، جامعة ام درمان الاسلامية.
- (7)مصعب ابوبكر احمد اسماعيل، موقف عزالدين الامين النقدي من قضية تحديث الشهر، المرجع السابق 2021م، ص50.
- (8)استاذ في كلية الادآب- قسم اللغة العربية، جامعة الخرطوم.
- (9)اسامة تاج السر احمد حسين، اتجاهات الدرس النقدي عند عزالدين الامين بين لتوثيق والتجديد، مجلة القلزم للدراسات التوثيقية المرجع السابق، ص55.
- (10)المرجع نفسه، ص67.
- (11)استاذ مساعد كلية الاداب، جامعة الخرطوم.
- (12)رندا الامام يوسف سراج النور، المذاهب الادبية عند بروفيسور عزالدين الامين، المرجع السابق، ص100.
- (13)استاذ في كلية الاداب جامعة ام درمان الاهلية
- (14)احمد يس عبدالرحمن، النقاد المصريون في ميزان عزالدين الامين، العقاد وطه حسين نموذجاً، المرجع السابق، ص122.
- (15)ولد في شمال السودان تخرج في جامعة الخرطوم 1655 التحق بدار الوثائق 1955-1995 توفي في العام 2004م.

- (16) نائب مدير مركز بحوث ودراسات حوض البحر الاحمر- السودان.
- (17) استاذ التاريخ، جامعة ام درمان الاهلية.
- (18) تاج السر سيد احمد العراقى، اسهامات علماء السودان في كتابة التاريخ(بروفسور محمد ابوسليم أموزجاً، المرجع السابق، العدد الثانى ص 47).
- (19) استاذ مشارك جامعة الامام المهدي.
- (20) استاذ التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بحري كلية العلوم الانسانية.
- (21) عبدالعزيز محمد موسى، الصادق عبدالرسول مهدي، تاريخ الدولة المهديّة من خلال كتابات ابوسليم، المرجع السابق، ص53.
- (22) استاذ التاريخ الحديث، كلية الاداب، جامعة الجزيرة.
- (23) فتح الرحمن محمد الامين العراف، الاثار الكاملة للامام المهدي، دراسة في المحتوي والمحتويات على ضوء ماجمعه البرفسور محمد ابراهيم ابوسليم، المرجع السابق العدد الثاني، ص5.
- (24) عمل في بداية صيانة العملية في دار الوثائق السودانية تم ابتعائه الى الهند عام 1998م وبعد عوته تم نقله الى ادارت المستودعات الخاصة بدار الوثائق، وهو من الذين تتلمزوا على يد ابوسليم اكاديمياً وادارياً لابوسليم وانتقل للعمل الجامعي في العام 2000م بناء على توصية من ابوسليم.
- (25) تخرج من جامعة القاهرة بمصر قسم الوثائق والمكتبات والتحق بدار الوثائق السودانية منذ عام 1988م وهو من قيادات دار الوثائق وخبير في مجال الوثائق.
- (26) محمد يوسف محمد ، بروفسير محمد لبراهيم ابو سليم اداريا ، المرجع السابق ، ص 107
- (27) تخرج في معهد المعلمين العالي عام 1966م، عمل في جامعة الخرطوم ،درس الماجستير والدكتوراه في المانيا .
- (28) كلية التربية ، جامعة الخرطوم
- (29) جامعة الخرطوم ، كلية الاداب ، قسم الجغرافية
- (30) استاذ مشارك كلية التربية ، جامعة الخرطوم .

- (31) جامعة الخرطوم ، كلية التربية قسم الجغرافية .
- (32) ولد عام 1350هـ في همشكوريب، نشأ علي يد اخيه الاكبر ، توفي في العام 1398هـ
- (33) كلية الدراسات الاسلامية ، جامعة كسلا
- (34) معلم وادارى سابق في التعليم العام واحد تبلميد علي بيتاي
- (35) استاذ في جامعة القران الكريم
- (36) استاذ مشارك ،كلية التربية جامعة كسلا
- (37) محاضر قسم اللغة العربية والعلوم الاسلامية ، جامعة كسلا
- (38) عبدالحليم ادريس محمد ،الالفاظ والمعاني في كتاب الهدايا الي الطريق المستقيم للشيوخ علي بيتاي ، المرجع السابق ، ص 94
- (39) جامعة القران الكريم والعلوم الانسانية
- (40) اكاديمي ليبي ، ولد عام 1936م ،نال درجة الماجستير والدكتوراه في الولايات المتحدة الامريكية .
- (41) استاذ بقسم التاريخ ، جامعة سرت ليبييا
- (42) استاذ في كاية الاداب ، جامعة طرابلس
- (43) المركز الليبي للمحفوظات و الدراسات التاريخية
- (44) كلية الاداب جامعة طرابلس
- (45) محاضر جامعة طرابلس كلية الاداب
- (46) جامعة الزاوية ،قسم التاريخ
- (47) نحاضر في المركز الليبي للمحفوظات و الدراسات التاريخية
- (48) محاضر في جامعة الزيتونة ليبييا
- (49) مجلة القلزم العلمية التوثيقية ،العدد السادس ، مايو 2022م.
- (50) المرجع نفسه.
- (51) المرجع نفسه
- (52) المرجع نفسه
- (53) المرجع نفسه
- (54) المرجع نفسه

الفصل السابع

**The Gulzum Journal for Educational, Psychological
and Linguistic Studies
An International Platform for Academic Research in
Sudan and the Afro-Arab Region**

Dr. Ahmed Gumaa Siddiek

The Gulzum Journal for Educational, Psychological and Linguistic Studies

An International Platform for Academic Research in Sudan and the Afro-Arab Region

Dr. Ahmed Gumaa Siddiek

Associate Professor -
Al-Zaeim Alazhari University –
University of Khartoum English
Department - Faculty of Education

a.The (RSBCRS) & Digital Publication

The world is turning into a village due to the easy access, through the Internet where the citizens of the world are turning into Digital Natives. The influx of knowledge presupposes quick action to catch up the progress of electronic developments and share in the modern human heritage. The Arabic Digital Content is very poor, it does not exceed 3% of the data published though the Internet. The digital publication is the most active means to introduce our academic work to the world. University Electronic Gates are real Gates. They play effective role in accessing our research efforts to others. E.Gates are the main source of knowledge, as most of the data is extracted though these machines. The world university ranking is measured though these electronic devices. Our Universities pay little attention to this business. We lack behind the digital world. This was observed during the hit of the Covid 19, where most of our educational institutes failed or almost failed to introduce electronic educational services to learners at homes. This was due to shortage of facilities and other administrative problems.

The Red Sea Basin Countries Centre of Research and Stud-

ies (RSBCCRS) - is a Sudanese digital platform, playing a great role in introducing our efforts to the digital world, where easier and faster actions are possible with acceptable fees. And it is expected to play a major role in the future. I dare say that the recent role of this CENTRE is greater than the roles of many Sudanese Universities –together- in the field of digital publications. It deserves to mention that the (RSBCCRS) has about 9 branches all over the country to help Sudanese academic people to have faster access to publish their work. All the journals are digital products and accessible to readers all over the world. The readability of these journals are relatively high, as there are about 45305 visitors to the Web Pages of the Centre up to this moment.

b. Digital Publication and Readability

The 12 journals cover a wide range of sciences, humanities and social studies. This diversity of domains have allowed hundreds of researchers to publish their works. The Sudanese researchers in particular have found a good platform, where they can show their knowledge and expertise in doing research in all areas. So many writers and authors from different Sudanese Universities and academic institutes have had easy access to publish inside the country with affordable and reasonable fees, in addition to use of time, where the publication is faster and on time. Other researchers from Arab and African countries have also found their way to publish their work in this Sudanese digital platform. So we can see researchers from the far Maghreb in Algiers and Tunisia to Far East in Bahrain and India.

:Content c. The Journal

The “Gulzum Journal for Educational, Psychological and Linguistic Studies” adopted its policy of publication all through the eight issues. The second issue of the journal was published on March 2021 on its scheduled that is to say after three months exactly from the first issue that was published in Jan 2021. This

kind of time managing and obligations towards researchers has given this journal a high status of credibility, that the staff is very keen to do the job as it is timetabled. The first issue covered Educational, Psychological and Linguistic topics. There were two articles written in English dealing with EFL problems in the Sudan. So I, as an EL teacher am happy that all language teachers in the country would find a platform to exchange experiences with other researchers in language fields. The next issues from three to eight have been published as the editors planned. It is here to mention that there is a great rush to publish by Sudanese and foreign researchers, the editorial staff was forced to issue double-issue in one time. This can be seen in issue NO. 7 and issue No. 8, where they were doubled to cover the needs of the clients. It can tell us the degree of commitment of the editorial staff to do their work in professional manner.

d. The journal Ethics

The journal has committed to international framework and regulation. It has an international serial number and special instructions for authors to follow in order to have their work accepted and published. There is also keen and serious interest in peer reviewing of articles to fulfill the requirements of international publication. But the most important issue to me is the commitment of the journal staff to publish all issued on time. The layout of the journal can show great craftsmanship of the technical staff.

e. Statistics:

The journal is covering three disciplines; Education, Psychology and Languages. And despite the short time since Jan. 2021, eight issues have been published with variety of knowledge in the three areas, written by researchers from the Sudan as well as contributions from abroad. The following table can show the efforts made within this short time.

The Table of the number of articles published in the journal from Jan.2021 to March 2022

Issue	Date of Issue	Education	Psychology	Linguistics	Linguistics	No. of articles
				Arabic	English	
1	Jan 2021	4	1	2	2	9
2	March 2021	1	1	1	2	5
3	June 2021	2	1	3	2	8
4	Sept. 2021	2	2	5	3	12
5	Dec. 2021	1	3	4	2	10
6	Jan. 2022	1	3	5	1	10
7	March 2022	2	-	4	4	10
8	March 2022	-	3	2	2	7
Total		13	14	26	18	71

From the table above we can see how much success the journal has obtained during only one year. There were 8 issues, all were published according to the schedule of publication and covered different subjects. Arabic research has dominated the platform with researches in different domains of Arabic language. Some articles covered theoretical linguistic issues and others focused on applied linguistics. Some articles explored Arabic as a Foreign or Second Language (AFL/ASL). This is a new area where we need to focus our interest as many people from Muslim Countries as well as non-Muslim countries are willing to learn our language. Then English researches were second. This is a pleasure to all English language community of teachers and learners that our researchers have the interest and ability to write about English teaching and learning. It is no doubt such efforts in Foreign language education are practically needed as most of modern technology presupposes a degree of command of English Language. English, is dominating the fields of science, arts, diplomacy, business, tourism and entertainment. But English is dominating the World Web Pages. It is the

language of the Internet as nearly 80% of the digital content is published in English. Education and Psychology have also made their share with 27 articles covering issues in teaching and learning.

d. Future Perspectives and recommendations

The “Gulzum Journal for Educational, Psychological and Linguistic Studies” as we have seen is covering three domains, Educational, Psychological and Linguistics. But according to the good grounds on which the journal is standing on, and according to the academic name and fame which the journal is making, it seems to me that each one of the three discipline can work independently. So mu recommendations is the journal can be divided into two domains. We can establish an independent (Gulzum Journal for Educational and Psychological Studies) and the other one is (The Gulzu Journal for Linguistics) to serve both Arabic and English literatures.

I am fully contented, that the **Red Sea Basin Countries Centre of Research and Studies** is an authenticated platform which is working under the umbrella of many Sudanese Universities and partnerships with Arab and other International Academic Organizations. This international partnership gives the centre a high degree of legality, feasibility and credibility to occupy an effective global position, as digital publisher, with potentials to compete with international counterparts in this field of Electronic Publishing in the future

الفهرست

الفصل الأول

مجلة القلزم وواقع البحث العلمي في العالم العربي: 3
أ.د. عبدالرحيم محمد خير

الفصل الثاني

الشراكة في النشر العلمي بين مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر والجامعات
السودانية (مجلة القلزم للدراسات الإسلامية أمودجاً): 8
أ.د. حاج حمد تاج السر حاج حمد البولادي

الفصل الثالث

مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية أفق جديد للنشر العلمي الجغرافي: 23
أ.د. سمير محمد على حسن الرديسي

الفصل الرابع

عرض وتحليل مجلات القلزم العلمية المُحمكة (مجلة القلزم للدراسات
السياسية والقانونية أمودجاً): 35
د. إعتدال محمد أحمد الأمين

الفصل الخامس

مجلة القلزم للدراسات الأمنية والاستراتيجية (دراسة تحليلية): 79
د. ابتهاج جمال الدين الصادق كزار

الفصل السادس

مجلة القلزم للدراسات التوثيقية (عرض وتحليل): 102
د. عبد العزيز محمد موسى

الفصل السابع

The Gulzum Journal for Educational, Psychological and Linguistic Studies An International Platform for Academic Research in Sudan and the Afro-Arab Region:..... 117

Dr. Ahmed Gumaa Siddiek